مقتل الشوافي يدخل صراع مراكز القوى في تعز مرحلة دموية

فيصل بن شملان في العناية المركزة جراء تدهور وضعه الصحي

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 28 ربيع أول 1430هـ الموافق 25 مارس 2009 العدد (189) Wed. 28/7/1430 - 25 March 2009 — 70 ريالاً — 16 صفحة

ملاسنة بين مجور والأرحبي ومصادر خاصة تنفي وقوع عراك بالايدي بينهما

أكدت مصادر خاصة وقوع ملاسنة بين علي مجور رئيس الوزراء وعبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي في اجتماع مجلس الوزراء قبل أسبوعين.

وقالت المصادر إن الملاسنة حدثت بعد انتقاد وجهه علي مجور لتقرير قدمه الأرحبي، اعتبره الأول مضللاً ويحتوي على معلومات غير دقيقة عن نشاط وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وكان الأرحبي قدم في اجتماع سابق تقريراً عن أداء وزارته والوزارات الأخرى حيال الدعم الذي قرره المانحون الدوليون في مؤتمر لندن نهاية عام 2006.

وبناء على تقرير الأرحبي أقرت الحكومة إلزام الوزراء ذوي الصلة بتقديم تقارير عن أداء وزاراتهم في اجتماع لاحق.

وحسب المصادر، فإن مجور أبدى انزعاجه من

التتمة في الصفحة 4

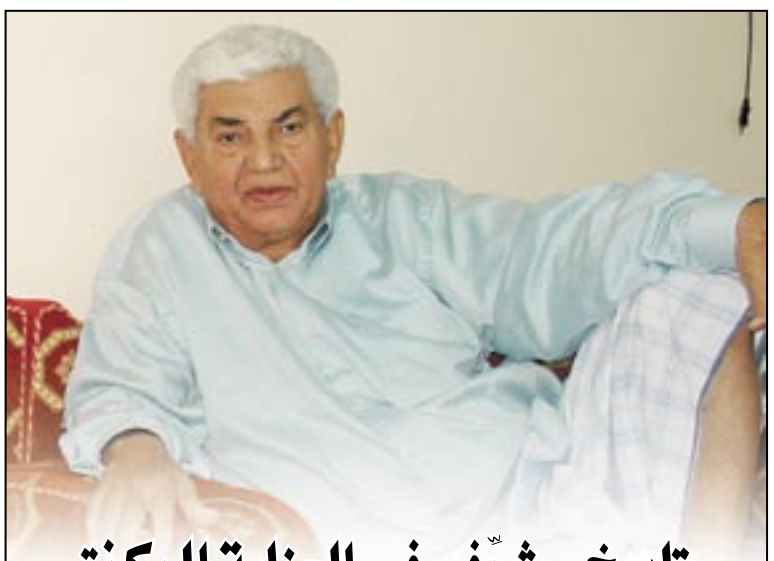

تاريخ مشرِّف في العناية المركزة

■ نبيل سبيع

في 14 مارس 1995، قدم فيصل بن شملان استقالته من موقع وزير النفط احتجاجا على فساد يصب من فوقه ويعوق إدارته ومسؤوليته في موقعه الحكومي. يومها، ترك السيارة التي في عهدته في فناء الوزارة واستقل سيارة تاكسي عائدا إلى البيت. في الطريق، ربما استرجع سجلا متفوقا ونظيفا من قيادة المواقع الوزارية والاقتصادية في حكومات ودولة الجنوب منذ الاستقلال حتى الوحدة مع الشمال.

وفي 2001، قدم فيصل بن شملان استقالته من البرلمان احتجاجا على تمديد الدورة البرلمانية عامين آخرين فوق عمرها الدستوري المحدد. يومها، قال إن ناخبي دائرته الذين صوتوا لصالحه أعطوه الحق في تمثيلهم 4 أعوام فقط ولا يحق له أن يأخذ من يد فوق أيديهم شيئا لم يمنحوه له.

ثم، في 2006، قدم فيصل بن شملان موقفا ختاميا يليق بتفوق ونظافة سجله.

التتمة في الصفحة 4

جمال أنعم لـ«النداء»:

اسقاط مشروع قانون المعلومات الحكومي وتعزيز آليات التنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية أبرز أولوياتي

قال جمال أنعم رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين إن اسقاط مشروع قانون المعلومات الحكومي سيكون من أبرز أولوياته في المرحلة المقبلة.

وإذ لفت إلى أن البيان الختامي للمؤتمر الرابع للنقابة تضمن توصية بهذا الشأن، أشار إلى أن المشروع الحكومي لقانون المعلومات ينطوي على نصوص تجرم الحق في الوصول إلى المعلومات، وقد دفعته الحكومة إلى البرلمان لغرض الالتفاف على مشروع قانون الحق في المعلومات الذي اقترحه النائب علي عشال العام الماضي، معتبراً أن المشروع غير الحكومي يستحق حشد التأييد من أجل إقراره في مجلس النواب.

وقال جمال أنعم في تصريح لـ«النداء»

التتمة في الصفحة 4

هيئات حركة النضال السلمي في الجنوب تختار قيادة موحدة وتدعو لتوحيد كافة مكونات الحراك

■ فؤاد مسعد

أقرت هيئات حركة النضال السلمي الجنوبي اختيار قيادة موحدة للهيئات في جميع المحافظات الجنوبية، وذلك في مؤتمر عام أقيم في إحدى قرى مديرية الضالع أمس الأول الاثنين، وحضره عدد من مندوبي هيئات الحراك. فقد تم الاتفاق على تشكيل قيادة الهيئات من رؤساء الفروع بالمحافظات يتداولون الرئاسة بشكل دوري كل ستة أشهر بحسب الأحرف الأبجدية لأسماء المحافظات، وتبدأ برئاسة البرلماني صلاح الشنفرة رئيس هيئة الحراك بالضالع، كونها المحافظة التي استضافت اللقاء، وينوبه رؤساء هيئات المحافظات الست الأخرى، وهم:

- محمد سالم عكوش
- عبدالمجيد وحدين
- عيدروس حقيس
- احمد ناصر باعوضة
- فاروق حمزة
- ناصر الخبجي.

كما أقر المجتمعون، في الفعالية التي تزامنت مع احتفال الحراك بمرور الذكرى الثانية لانطلاق فعاليات الحراك توحيد مسميات الهيئات ضمن "هيئات حركة النضال السلمي".

وفي البيان الصادر عن المؤتمر ورد تأكيد أهمية التفكير الجدي

التتمة في الصفحة 4

تحول من مشتبه بالإرهاب إلى "إقامة منتهية"

الأمن السياسي يفرج عن شاب كويتي اعتقل في مأرب قبل شهرين

■ "النداء" – خاص

علمت "النداء" أن السلطات الأمنية أطلقت سراح الشاب الكويتي سيف عبداللطيف الدرباس، 19 عاماً، المعتقل منذ أواخر يناير الماضي في سجن الأمن السياسي في أطار حملة امنية لملاحقة المشتبهين بالانتماء لتنظيم القاعدة، بعد أن ثبت عدم ارتباطه بأي من التهم المنسوبة إليه، وأحيلت التهم المنسوبة أليه من الاشتباه بقضايا إرهابية إلى إقامة غير شرعية.

وقد أكد لـ"النداء" مصدر دبلوماسي في السفارة الكويتية بصنعاء إطلاق سراح الدرباس، مؤكداً أن المواطن الكويتي ضبط فقط لعدم تجديد إقامته في اليمن، وأن إطلاق سراحه جاء بعد تصحيح وضعه القانوني، وفضل المصدر عدم الخوض في أي تفاصيل إضافية كون القضية منتهية.

ورجحت مصادر "النداء" توقيع الدرباس على تعهد بالالتزام بقوانين الإقامة في البلد، كتحصيل حاصل، بعد أن تحولت تهمته من الاشتباه بالارتباط بجماعة إرهابية إلى انتهاء إقامته الشرعية في اليمن، وعدم تجديدها، كما أن الأمن لم يتحفظ على بقائه في اليمن، رغم أن صحفا كويتية نقلت عن مسؤولين ترحيل الدرباس من اليمن فور الإفراج عنه.

وأعلن في 30 يناير 2009 اعتقال مطلوبين بينهم مواطن كويتي، وذكر موقع "سبتمبر نت" يومئذ أن المتهم اعتقل في سياق حملة ميدانية تنفذها الأجهزة الأمنية في محافظة مأرب على صعيد متابعة العناصر المطلوبة أمنياً في قضايا إرهابية وأمنية مختلفة أسفرت عن "نتائج مهمة"(...) وضبط عدد من العناصر المطلوبة للعدالة، حيث تم ضبط شخصين أحدهما كويتي الجنسية والآخر

التتمة في الصفحة 4

الأمن و"القاعدة".. من يخترق الآخر

كشف الهجوم الانتحاري على موكب السفير الكوري وفريق التحقيق الكوري في العاصمة صنعاء مدى اختراق الجماعات الجهادية لأجهزة الأمن اليمنية؛ الحقيقة المرة التي أفصح عنها نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، رشاد العليمي، في الجلسة المغلقة للبرلمان، الاثنين، والتي خصصت لمساءلة الحكومة حول القضايا الأمنية والعمليات الأخيرة لتنظيم القاعدة في اليمن، حيث قال، حسب موقع "الصحوة نت"، الذي كشف ما دار في كواليس البرلمان: "تم اكتشاف عناصر في الأمن يتبعون تنظيم القاعدة". وأضاف أن "رجال الأمن يمكن اختراقهم، لأنهم بشر، وممكن أن يتم شراؤهم".

محمد القاضي
mhalqadhi@hotmail.com

● تفجير السفارة الامريكية

● من مجموعة الـ16 المشتبه في انتمائهم للقاعدة

مخزون من الانتحاريين

كان عام 2008 عام "القاعدة" بامتياز في اليمن، اذ شهد العديد من الهجمات الإرهابية كان أبرزها الهجوم بالسيارات المفخخة ضد السفارة الأمريكية في سبتمبر الماضي وراح ضحيته 18 شخصا. ولا شك أن عملية سيئون ضد السياح الكوريين وفريق التحقيق الكوري في العملية بالقرب من قاعدة الديلمي الجوية على خط المطار يدل على أن "القاعدة" والتنظيمات الجهادية الأخرى، التي تلتقي في فكرها وتعتبر العنف خيارها، لديها مخزون كبير من الانتحاريين من الشباب الذين استطاع "القاعدة" وهذه التنظيمات الجهادية استغلال الظروف الاقتصادية والسياسية والإقليمية لاستقطابهم وغسل أدمغتهم بالفكر الجهادي.

عبدالله عبد الرحمن الحربي، عضو تنظيم القاعدة، الذي ألقي القبض عليه منتصف الشهر الجاري بمحافظة تعز وأحد المطلوبين للمملكة العربية السعودية الذين ضمتهم قائمة الـ85 سعوديا أعلنتها المملكة في فبراير الماضي، كشف -حسب موقع "26 سبتمبر" أمس الثلاثاء- في اعترافاته عن عملية تجنيد عدد من صغار السن الذين لم يتجاوز أكبرهم الـ18 من العمر، خلال الأشهر القليلة الماضية، وجرى تدريبهم داخل اليمن وخارجها. وهو ما تؤكده عمليتا سيئون وصنعاء، إذ أن المنفذين شابان في الثامنة عشرة من العمر.

إن ملاحقة الفريق الأمني بهذه الطريقة أخطر بكثير من عملية سيئون ضد السياح الكوريين، فهي تحدٍ واضح للأجهزة الأمنية اليمنية وللنظام السياسي برمته، وبه يريد "القاعدة" إثبات وجوده والقول إنه ما زال قويا جدا وقادرا على توجيه ضربات مؤلمة بحجم عملية المطار التي، وإن فشلت في تحقيق هدفها في القتل، حققت هدفها في إبراز عضلات هذه الجماعات. لكنها تكشف عن انتهازية كبيرة لدى أفراد هذه الجماعات، وأن قادتهم يفتقدون لرؤية استراتيجية في تحديد أهدافهم، بعكس التنظيم الأم، فلديهم مخزون من الشباب الانتحاريين يدفعون بهم للموت ولو كان في سبيل تحقيق أهداف بسيطة تحمل في طياتها ردة فعل أو إثبات وجود وإعلان تحدٍ. ومع ذلك فإن تتابع العمليات وفي وقت قصير جدا (عمليتين في نحو أربعة أيام) هو دليل على أن القادم أسوأ، وأن "القاعدة" سيستعجل في عملياته وسينتقم لاستهداف أعضائها بالقتل أو الاعتقال والمحاكمة، واختراقات الأجهزة الأمنية له.

السلطات الأمنية أعلنت قبل عدة أشهر نيتها تقديم نحو 60 شخصا متهما بالإرهاب إلى المحاكمة. تم تقديم 8 على دفعتين ومجموعة أخرى مكونة من 16 شخصا تجري محاكمتهم الآن أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب. بعض أعضاء المجموعة الـ16، التي يعود أصول أغلب أعضائها إلى حضرموت التي أصبحت قفاسة لعناصر "القاعدة"، اعترفوا في جلسة أمس الثلاثاء بأنهم عادوا من العراق وأنهم تعرضوا لإصابات مختلفة أثناء مشاركتهم في القتال هناك.

حسام العمودي، 25 عاما، أقر بأنه قبض عليه في سورية أثناء عودته من العراق.

وعلى الرغم من إنكاره أمام القاضي محسن علوان اعترافاته وادعائه أنها انتزعت منه تحت الضغط والإكراه والتهديد، إلا أنه قال: "عندي انزلاق في العمود الفقري وأصبت بشظية عندما كنت أجاهد في العراق، وأطالب السلطات بعلاجي، لأني لم أتمكن من ذلك".

المجموعة المكونة من 16 بينهم 4 سوريين وسعودي من أصل يمني، بدأت محاكمتهم في 11 مارس الجاري، إذ تتهمهم النيابة بتنفيذ 13 عملية مسلحة أولها الهجوم على نقطتي شرطة ثم مقتل السائحتين البلجيكيتين في حضرموت يناير العام 2008 ومحاولة الهجوم على السفارة الأمريكية التي أخطؤوها وأصابوا مدرسة 7 يوليو، ومجمع سكني لخبراء غربيين، والهجوم الانتحاري على معسكر الأمن المركزي في سيئون، واستهداف السفارة الإيطالية التي أخطؤوها وأصابوا المعهد الجمركي، وتفجير أنبوب النفط التابع لشركة "توتال" الفرنسية، ومهاجمة الشركة الصينية في "الخشعة"، واشتباكات مدينة تريم التي قتل فيها حمزة القعيطي القائد العسكري لتنظيم القاعدة، واستطاع القعيطي، أحد الفارين من سجن الأمن السياسي في فبراير 2006 تجنيد عدد من الشباب. وكان القعيطي يحمل فكرا أكثر تشددا من رفاقه، إذ يرى أن على "القاعدة" أن ينفذ عمليات ويستهدف أية مواقع بغض النظر عن أهميتها الاستراتيجية.

استهداف "القاعدة" ما هو متاح أمام عناصره يؤكد بجلاء خطورة الوضع الأمني في اليمن، ويُخشى أن تتحول إلى مأوى حقيقي للإرهاب، بعد الضربات التي تعرض لها "القاعدة" في السعودية والعراق، وهو ما أشار إليه رشاد العليمي في حديثة أمام البرلمان، حيث أرجع ارتفاع وتيرة الأحدث التي شهدتها اليمن مؤخراً إلى الضغط الذي يتعرض له عناصر "القاعدة" في بعض الدول كأفغانستان وباكستان والعراق والسعودية وغيرها، الأمر الذي سبب عودة أفراد هذا التنظيم إلى بلدانهم ومنها اليمن، التي يوجد لها عدد كبير من عناصر التنظيم.

إن تبني خيار الحوار المبني على غير أسس واستراتيجية واضحة تحول إلى مجرد مصالحة، مما أعطى مجالا للطرف الآخر-حسب مهتمين بشؤون "القاعدة" والإرهاب- لفرض شروطه في أرض الواقع على الدولة وأجهزتها ومعاملته معاملة الند للند. وهكذا تحول الحوار، بفعل عدم جدية القائمين عليه، إلى مجرد دعاية وبروبجاندا لتجميل وجه الحكومة أمام الخارج، بدلا من أن يكون مشروعا استراتيجيا هدفه الأساسي إنقاذ اليمن من الطوفان الذي يحدق بها. ولذا ما لم يتبنَّ اليمنيون مشروعا وطنيا لمواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة على عدة جبهات سياسية واقتصادية وأمنية وفكرية وتعليمية وإعلامية، فان اليمن ستدخل في دوامة من عدم الاستقرار ستكون نتائجها كارثية ولن يسلم منها أحد.

● التفجير الذي استهدف الفريق الكوري الأمني على خط المطار

توتر في تعز بعد مقتل الشيخ أحمد منصور الشوافي

النيابة تحبس النائب أحمد عباس البرطي وعدداً من مرافقيه

● الشوافي

■ "النداء"

لقي مدير مديرية خدير بمحافظة تعز، أحمد منصور الشوافي، مصرعه، صباح الاثنين، بعد تعرضه لإطلاق نار كثيف من قبل مسلحين يتبعون النائب البرلماني أحمد عباس البرطي، وذلك أثناء دخوله المجمع الحكومي بدمنة خدير - مركز المديرية. وأصيب في تبادل إطلاق النار أربعة من مرافقي الشوافي، أحدهم إصابته بليغة. في المقابل اعتقلت السلطات الأمنية بمديرية تعز النائب البرطي و16 شخصاً من أتباعه، وتجري ملاحقة آخرين وباشرت التحقيق معهم.

وتشهد دمنة خدير حالة من الانتشار الأمني الكثيف، بعد أن عززت إدارة أمن المحافظة المنطقة بـ12 طقما عسكريا وعشرات الأفراد من المنتمين للأمن المركزي والأمن العام، لاحتواء أي مواجهات محتملة بين الجانبين، في حين أغلقت المحلات التجارية في المدينة التي تعد ملتقى وسوقا تجاريا يقصده المئات يومياً من مختلف المناطق المحيطة بها.

مديرية خدير، 50 كم جنوب مدينة تعز، وتضم دائرين انتخابيتين، هي إحدى أكثر مديريات محافظة تعز توترا منذ أعوام، بفعل التجاذبات السياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المشترك، خصوصا الإصلاح الذي يتمتع بنفوذ قوي في المديرية. غير أن صراعات المصالح وتنازع النفوذ السياسي بين أطراف "مشيخية" منتمية للحزب الحاكم أدت إلى مواجهات عصبية وقبلية بين أتباع الشيخ محمد منصور الشوافي - وكيل محافظة تعز وأحد أكثر المشايخ وقيادات الحزب الحاكم نفوذاً في المنطقة، وبين النائب البرلماني عن حزب المؤتمر الشعبي العام عن الدائرة 40 أحمد عباس البرطي الصاعد نجمه أكثر في المنطقة ابتداء من عام 2003.

وتعود جذور المواجهة بين جماعتي البرطي والشوافي إلى ما يقارب العام، حين بدأ الشيخ محمد منصور الشوافي ببذل مساع حثيثة لترشيح أحد المقربين منه عن حزب المؤتمر الشعبي العام في الدائرة 40 خلفاً للبرطي، في إطار محاولاته المستميتة لفرض نفوذه على هذا الجزء من مديرية خدير، بعد أن أحكم السيطرة على الجزء الثاني، الذي ينتمي إليه، الدائرة 41 في مدينة الراهدة، ونجح في إحكام قبضته عليها وتوج هيمنته بانتزاع الدائرة الانتخابية التي كانت محسومة لصالح حزب الإصلاح، وتمكن من إيصال ابن عمه، فيصل عبدالله هزاع الشوافي إلى مجلس النواب عام 3003، في مشهد انتخابي تخلله توقف الانتخابات وإجبار المقترعين على التصويت العلني، وهو ما شجعه على السيطرة على دائرة أخرى لا يدخل هو وأسرته ضمن إطارها، لكن له نفوذا فيها بدأ يتراكم أكثر بعد توليه منصب وكيل محافظة تعز.

رشح الشيخ محمد منصور الشوافي أحد أكثر أتباعه إخلاصا، وهو مدير المركز التعليمي لمديرية خدير، الذي كثيرا ما يعلن إغلاق المدارس متى شاء الشيخ الالتقاء بمدرائها ومدرسيها، خصوصا في مواسم الانتخابات، وصاحب السجل السيئ في إبعاد المدرسين المستقلين والمعارضين الذين لا يرضخون لتوجيهاته ورغبات الشيخ عن مناطق عملهم إلى مديريات نائية، ولا يستثنى من الأمر حتى المدرسات من ناشطات الأحزاب. إنه مراد محمد صالح، الشهير بمراد الزيلعي، أحد أبناء دائرة البرطي، مرشحاً عن الشيخ الشوافي لخوض الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في ابريل القادم، عن الحزب الحاكم، أو مستقلا، وذلك ما جعل البرطي يستنفر كل قواه استعدادا للمواجهة، التي زاد من حدة الطموح بها اللهاث وراء الفوز السهل الذي كان متوقعاً لمرشح المؤتمر في ظل توجه المعارضة نحو المقاطعة قبل الاتفاق الاخير بين السلطة والمشترك، والذي أدى إلى تأجيل الانتخابات عامين كاملين. ويبدو أن الزيلعي يمثل ذراع الشيخ الشوافي في المنطقة. وشكا مواطنون خلال الأسابيع الماضية تقطعه لشاحنات تحمل معونة القمح الإماراتي والاعتداء على سائقيها، وفشلت مساعي المواطنين وبعض الوجاهات في فتح تحقيق حول ذلك.

بدوره استنفر الشوافي كل قواه، مستغلاً منصبه التنفيذي في قيادة المحافظة، إذ استخرج قبل ثلاثة أشهر أمراً عين بموجبه أخاه الشاب أحمد منصور الشوافي مديراً لمديرية خدير، كان ذلك كفيلاً ببسط نفوذ أكبر له على كل المديرية.

غير أن البرطي وأتباعه لم يسلموا بالأمر، لقد نفذوا اعتصامات متواصلة رافضة للشيخ أحمد منصور الشوافي الذي كان يتحرك معيناً بالنيابة عن أخيه في إطار صراع إثبات الوجود، وفرض السيطرة. استمرت احتجاجاتهم التي لم تكن سلمية خالصة، فقد كان التهديد بالمواجهة والمجاميع المسلحة حاضرة جنباً إلى جنب مع صور الرئيس التي يرفعها المتظاهرون.

وبعد أن أيقنت السلطات المحلية بمحافظة تعز أن الأمر سيفضي إلى مواجهة مسلحة في ظل فترة احتقانات سياسية قبل الانتخابات، تدور رحاها هذه المرة بين شيوخ ووجاهات الحزب الحاكم، قرر المحافظ تجميد القرار.

اعتبر الشيخ محمد منصور قرار التجميد إهانة له لا يمكن أن يتقبلها، ودخل في خلاف شديد مع المحافظ تبعاً للقرار، ووفقا لمصادر خاصة بـ"النداء"، فقد وصل الخلاف حد تقديم الشوافي استقالته من منصبه كوكيل للمحافظة، مطالباً برد الاعتبار إليه.

بعد تأجيل الانتخابات لعامين تدخل قياديون رفيعون في الدولة من أجل إنفاذ قرار الشيخ أحمد منصور وترحيل الخلافات "المشائخية". كانت التقديرات تقول إن البرطي لن يعترض على عودة الشوافي طالما أن دورته البرلمانية ستمتد لعامين. وفي حين يذكر البعض أن البرطي وافق على ذلك، غير أن مقربين منه نفوا موافقتهم على قبول احمد منصور الشوافي مديرا للمديرية من حيث المبدأ.

سيق أحمد منصور، الشاب الذي لمّا يكمل عقده الرابع بعد، الشيخ اللطيف الهادئ الذي يحظى بقدر كبير من التقدير، إلى حتفه نيابة عن أخيه، بعد أن قضى سنوات من عمره في مناصب أمنية لدى رعية لا يأخذون منصبه بعدائية كما أبناء خدير، قتل في معركة إثبات الوجود في محافظة كانت وما زالت تفاخر بأنها أكثر محافظات اليمن تحضراً وانفتاحا وتمدنا وبعداً عن الصراعات القبلية. غير أن حسابات مراكز وقوى النفوذ في المحافظة وتضارب المصالح أيقظت غرائز بدائية بين السكان.

حاليا ينتظر الشيخ محمد منصور في تعز، ويستقبل المعزين ضيوفاً، وقيل إنه لا يعتبر ذلك عزاءً، لم يعرف له موقف حتى اللحظة، لكن ما هو متحسب أنه لن يترك دم أخيه يذهب هدراً، سواء نال مبتغاه من بوابة القضاء أم من نوافذ أخرى. بعدها سيفكر باستقبال العزاء في وفاة أخيه كقضاء وقدر.

الجلسة الاجرائية لمجلس النقابة تنتهي إلى أزمة

إصلاحيان يتنافسان على موقع الوكيل الأول، والصحفيات ساخطات لإقصاء فاطمة

● المسعودي

● سعيد

● دماج

● مطهر

● سالم

● أنعم

■ «النداء»

شهد الاجتماع الأول لمجلس نقابة الصحفيين مفارقات ومفاجآت شغلت الصحفيين خلال الأيام الثلاثة الماضية.

صباح الاثنين انعقد المجلس الجديد برئاسة النقيب ياسين المسعودي، وذلك لغرض توزيع المهام بين أعضائه.

تقدم سعيد ثابت لشغل موقع الوكيل الأول، وهو الموقع الذي كان يشغله في الدورة السابقة بعد منافسة مع 3 من أعضاء المجلس السابق. هذه المرة كانت الحسابات قد تغيرت إلى الحد الذي لم يعد أي من الانتماء الحزبي (سلطة ومعارضة) أو الفئوي (إعلام حكومي وإعلام معارض ومستقل) حاكماً لعملية الاختيار. بعد لحظات قليلة حدثت أولى المفاجآت: تقدم العضو الجديد في المجلس جمال أنعم لمنافسة سعيد ثابت على موقع الوكيل الأول، لتكريس الديمقراطية في النقابة.

بالمعيار الحزبي فقد تنافس صحفيان إصلاحيان على كسب أصوات زملائهم المستقلين والمعارضين والمنتمين إلى المؤتمر الشعبي، وقد حسمت المنافسة لصالح سعيد ثابت الذي حصل على 7 أصوات مقابل 5 أصوات لجمال.

ترشح عبدالله الصعفاني لموقع الوكيل الثاني، فتقدم حمدي البكاري لمنافسته. وتعادل الاثنان في التصويت الأول، إذ حصل كل منهما على 6 أصوات، ووضع أحد المقترعين بطاقة بيضاء. قرر النقيب وأعضاء المجلس الاقتراع مجدداً، ولم تتغير النتيجة. وقرّر الصعفاني والبكاري عدم الاحتكام للقرعة لحسم المنافسة بينهما، مفضلين التنازل عن الموقع لصالح محمد سعيد سالم الذي لاح لزملائه زاهداً بأي موقع.

جاء الدور على موقع الأمين العام، فانبرت الصحفية الوحيدة في المجلس فاطمة مطهر لترشيح نفسها في مواجهة مروان دماج. وأفرزت عملية الاقتراع نتيجة مخيبة لتوقعات فاطمة، حيث حصلت على 4 أصوات فقط مقابل 9 أصوات لصالح منافسها. رفضت فاطمة الاعتراف بالنتيجة، لأنها تنطوي على تمييز ضد المرأة جراء عقلية ذكورية تهوّن من كفاءة المرأة في شغل موقع أساسي في النقابة.

تنافس على لجنة الحريات جمال أنعم ومحمد شبيطة، وظفر جمال بالفوز هذه المرة بفارق صوت واحد. واقتنع شبيطة تحت إلحاح زملائه بتحمل مسؤولية الأمين المالي. تم تزكية عباس غالب لرئاسة لجنة العلاقات الخارجية، وفكري قاسم لرئاسة لجنة الفروع والروابط، ونبيل الاسيدي لرئاسة لجنة التدريب، وعبدالله الصعفاني لرئاسة اللجنة الإعلامية، وأحمد الجبر لرئاسة لجنة الخدمات. ورفض حمدي البكاري تحمل مسؤولية أية لجنة في المجلس تضامناً مع فاطمة مطهر.

بعد ساعة من انفضاض الاجتماع كانت مواقع إخبارية تنشر وقائع الجلسة الإجرائية الأولى للمجلس، وتصريحات لفاطمة مطهر تنتقد التحالف الذكوري والحزبي ضد الممثلة الوحيدة للصحفيات في المجلس الجديد.

في اليوم التالي صدر بيان من صحفيين وصحفيات من أعضاء الجمعية العمومية، بينهم عبدالباري طاهر، النقيب الأسبق، ورؤوفة حسن، تطالب المجلس بإعادة النظر في نتائج الجلسة، وتشدّد على عدم صوابية إقصاء صحفية تتمتع باحترام وتقدير أغلبية أعضاء الجمعية العمومية.

لاحقاً عبر منتدى الإعلاميات عن موقف مماثل، داعياً المجلس إلى إعادة النظر في توزيع المهام. ومساء أمس بدأت الأزمة الأولى للمجلس الجديد بالحلحلة، بعد اتصالات ومشاورات قام بها أعضاء من الجمعية العمومية للحؤول دون المزيد من التداعيات. ومعلوم أن المجلس السابق شهد أزمة مماثلة عند توزيع المهام أدت إلى استقالة اثنين من أعضائه فور انتهاء الجلسة الإجرائية الأولى، ما أدى إلى ضم عضوين احتياطيين إلى المجلس السابق هما جمال فاضل وعلي الجرادي.

وبحسب النظام الداخلي فإن توزيع المهام بين أعضاء المجلس يتم بالاختيار بصرف النظر عن الأصوات التي حصل عليها العضو في انتخابات المؤتمر العام.

وفي حال استطاع النقيب وأعضاء المجلس إقناع فاطمة مطهر وحمدي البكاري بالتسليم بالنتيجة، فإن من المرجح أن تتسلم فاطمة لجنة النشاط، وأن يتسلم حمدي اللجنة القانونية.

ويختص مجلس النقابة بقيادة العمل النقابي خلال دورة انتخابية مدتها 4 سنوات، وينيط النظام مهام إدارة العمل اليومي بهيئة يرأسها النقيب، تضم: الوكيلين الأول والثاني، والأمين العام، والأمين المالي.

عندما يقتل القانون في اليمن.. هل يحمي الآخرين؟!

■ كفى هاشلي

مازالت قضية الطبيب درهم القدسي عالقة في أروقة السلطة، كالعادة، رغم القبض على أحد الجناة المتسببين في وفاة الطبيب، بعد ثلاثة أسابيع كان جسده قد أعلن خلالها الحداد على الضمير الإنساني الذي تجرأ هذه المرة ليقتل مَن مهمته إنقاذ أرواح يحدق بها الموت، ومساعدتها بقدر ما يحكمه القدر من العمر.

فقبل دقائق من الدخول في الغيبوبة لأسابيع ثلاثة، كان الطبيب درهم القدسي تلقى طعنات أصابت رئتيه وشرايين قلبه من قبل أحد أبناء مرضاه في مستشفى العلوم والتكنولوجيا.

قال كل من رأى الواقعة، من الممرضين والمناوبين يومها، إن الطبيب درهم اتصل بأهل مريضه المتوفى الذي يعاني من السكر والفشل الكلوي، فتوعده الابن بالقتل، محملاً إياه سبب وفاة والده. لم تمض سوى دقائق معدودات حتى هاجمت مجموعة مسلحة المستشفى بمعية الابن، وكتفت الطبيب من يديه من قبل اثنين من المجموعة، بينما نخر الابن ظهر الطبيب بالطعنات وأصبح مكانه غرفة مريضه المتوفى (العناية المركزة) ولاذت المجموعة بالفرار.

الوسط الطبي والنشطاء الحقوقيين أعربوا عن استنكارهم، واعتصموا، ورفعوا مطالبهم إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية ووزيري الصحة والداخلية، مطالبين بالقبض على الجناة الطلقاء وتنفيذ القانون. فيما ظل جسد الطبيب في حالة حداد واحتجاج. ولم تفلح الاعتصامات والبيانات وكل الضغوط المدنية من قبل النشطاء الحقوقيين في القبض على الجناة وتحقيق عدالة السماء أو القانون.

حينها انقسم الوسط الطبي إلى شطرين: شطر استمر بالاعتصامات وإصدار البيانات ومارس كافة الضغوط المدنية والقانونية للمطالبة بالقبض على الجناة حتى لا يدفع الأطباء ثمن التعدي على القانون ويقتلون في ميدان مهامهم الإنسانية وسط صمت مطبق من السلطات، معتبرين ما حدث خطوة نحو رفض أداء المهنة مع أبناء القبائل.

أما الطرف الآخر الذي تغيب عن الاعتصامات فيبدو أنه أدرك أن القانون لم يحم أهله، فتسلل إلى قلبه الخوف علىَ حياته من اعتداء مشابه.

ولعل ما يعزز تلك المخاوف لديهم ما تعرض له القضاء عينه من سلطة الفوضى في البلد وعجز القانون عينه عن محاكمة ومحاسبة الجناة حين توفي القاضي محمد عبود الشعيبي، رئيس شعبة الاستئناف بوادي وصحراء حضرموت، منتصف نوفمبر 2008، حين وجدت جثته على مكتبه ساعة الدوام الرسمي، بعد أن تعرض لطلقات رصاص من قبل شخص صدر بحقه حكم قضائي لصالح خصمه.

وبالعادة تحكم المجتمع اليمني سلطة القبيلة التي تحمي أفرادها حتى وإن أخطؤوا، وهو ما يحدث في معظم الأحيان، وبالتالي لا تؤمن غالباً بقدرة القانون على تحقيق العدالة، أو تراه يماطل في قضاياه أحيانا أخرى. وشكلت هذه القضايا 54% من عدد القضايا التي تم امتثال أطرافها لسيادة القانون بحسب تقارير حقوقية.

وعلى الرغم من أن المدن اليمنية تكتظ بالأجهزة الأمنية والمعسكرات على أطراف مناطقها، والتي تشكل 7 تكتلات تقريبا لكل مدينة، إلا أنها تعجز في معظم الأحيان عن حماية المواطنين العزل، حيث شهد عام 2008 ما يزيد عن 10 حالات اعتداء من قبل مسلحين لم تتخذ الدولة بحقهم أي حكم قضائي، كونهم محتمين بقبائلهم في الأرياف.

يعود ذلك إلى كون بعض الأجهزة الأمنية تسير وراء مصالحها الشخصية، بشكل فردي أو جماعي، بعلم أو بدون علم السلطات، لتحمي بعض المتنفذين في المدن. وظل القضاء عاجزاً عن فعل شيء، وإن تجرأ فإن الفصل عن العمل هو أبسط ما يلقاه القاضي.

● الدكتور القدسي

وهذا يعود بنا إلى حادثة صاحب أشهر حكم قضائي في اليمن، القاضي البابكري امذيب، المعزول بسبب حكم أصدره في العام 2007 قضى فيه بإخراج المعسكرات من المدن طالما وأنها لا تحمي المدنيين من نفوذ المتنفذين وسلطة القبيلة. بل ذهب الحكم أبعد من ذلك عندما قرر محاسبة العسكريين المتورطين في أي قضايا مخلة بالأمن أو مساندة للبسط على ممتلكات المواطنين أو التعدي على سلطة القانون في البلد.

ولم تتماش أحكام المحاكم الجنائية والمتخصصة والعادية، والقانون المحلي أو الدولي. وما أصدرته من أحكام خلال العام المنصرم لم يتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة، بما فيها السماح للمتهمين ومحاميّ الدفاع بالاطلاع على ملفات القضايا، حسب تقرير منظمه العفو الدولية.

وسارعت تلك المحاكم إلى الحكم على 36 شخصا، ستة منهم بالإعدام، بسبب شجار قتل فيه أحد المسؤولين، والآخرين بالسجن فترات تصل إلى 15 عاما.

واتهمت منظمة العفو الدولية، في تقريرها العام الماضي، السلطات اليمنية بتعذيب السجناء والمعتقلين في أقسام الشرطة ومعتقلات جهازي الأمن السياسي والأمن القومي، ومعاملتهم بالقسوة، وتنفيذ حالات إعدام خارج نطاق القانون والقضاء.

وقالت المنظمة إن المعتقلين في جهازي الأمن السياسي والقومي "تعرضوا للضرب بالعصي وأعقاب البنادق، والحرق بالماء الساخن، وصفدت أيديهم وعصبت أعينهم، وحرموا من المياه ومن استخدام المراحيض..."

وكان ما لا يقل عن 109 أشخاص حوكموا أمام المحكمة الجنائية المتخصصة، حوكم اثنان منهم أمام محاكم جنائية عادية، ولم يلق الجميع محاكمة عادلة.

ولم يذكر التقرير تنفيذ المحاكم أحكاما بحق من يقتلون أو يعتدون على المواطنين العزل من قضاة ومحامين وعسكريين، أو تقديم أي من الفاسدين إلى المحاكم حتى اللحظة، رغم تجاوز حالات الاعتداء والبسط على حقوق المواطنين، في محافظة واحدة من أصل 21 محافظة، ما يزيد عن ألف حالة.

وأدانت المحاكم اليمنية 53 شخصا في سبع قضايا منفصلة، حكم في ست منها على أصحابها بالسجن فترات بلغ بعضها، خارج الحكم، 15 عاما، رغم أنها في الحكم لم تتجاوز الثلاثة الأشهر. كما تخلفت المحاكم عن النظر في قضايا معتقلين شاركوا في فعاليات مدنية، وكان قد تأخر رفع قضاياهم إلى النيابة ومن ثم إلى المحاكم فترات تصل إلى الثمانية أشهر.

إن اتساع الفساد في اليمن قتل القانون الذي دفع منتسبوه ضريبة العمل في مضماره، وبينهم المحامي عبود، الذي تعرض للطعن علنا أمام أفراد الشرطة في مدينة عدن، ولم تفلح عدالة القانون في محاسبة المعتدي.

ويستمر مسلسل الانتهاكات حد التعدي على القانون نفسه، بل ووظف القانون القمعي ضد كل من تسول له نفسه الحديث عن الانتهاكات والحقوق المهضومة في البلد من قبل بعض المتنفذين أو القبليين أو من يعملون في الحقلين السياسي والأمني.

وكشفت التقارير المحلية والدولية قيام السلطات بفرض قيود انطلقت في البدء على مواقع الانترنت بسبب الكتابات السياسية التي تطرقت لمثل هكذا وضع، ووضعت وسائل قمعية، ومنعت كثيرا من وسائل الإعلام من استخدام رسائل الجوال، وأصبحت مسألة الخوض في قضايا المجتمع الحقوقية والقانونية تضع الصحف في خانة "التآمر" وعرضة للملاحقات القانونية وغير القانونية.

وتتصدر صحيفة "الأيام"، كبرى الصحف اليمنية، قائمة الصحف المعرضة للمساءلة، بل والاعتداء مراسليها بالضرب، لتشكل في العامين الماضيين ما يزيد عن 200 حالة ما بين اعتداء وضرب مراسليها أو منعهم من تغطية الفعاليات السلمية والوقوف أمام المحاكم لمجرد نشرها قضايا الاعتداء على المواطنين العزل جنوب البلاد في مظاهرات سلمية قيل إن أصحابها "تجاوزوا القانون ولم يحترموا السلطة القضائية".

أما الإعلام المرئي والمسموع فيبقى مكتوف اليدين مسخرا لصالح الحزب الحاكم، رغم منع الدستور اليمني –في باب البنود السياسية– استخدام الوظيفة أو المال العام لصالح الأشخاص أو الأحزاب.

إلا أن ممارسات الحزب الحاكم على منتسبي هذا القطاع الإعلامي، حد فصل الصحفي المسيبلي حين قال: "نأمل أن تخرج قمة الكويت بقرارات تماثل قرارات قمة الدوحة التي لبت مطالب الشارع العربي"، واعتبرها الجهاز الإداري خطاً بحق الدولة التي لم تشارك في قمة الدوحة.

وفي ظل تضييق حرية التعبير ومنع الاعتصامات التضامنية مع من يعتدى عليهم تصبح وسائل الإعلام عاجزة عن كشف الكثير من الخروق القانونية الحادثة أو المتوقعة في ظل الاعتداء على الأطباء والمحامين والقضاة، بل وقد تعجز عن المطالبة بإصدار قانون يضع حدا لتلك الممارسات في ظل قضاء غير مستقل وصورة لفاقد شيء فكيف يعطيه؟!

أسرة الطبيب القدسي تناشد الرئيس إلزام الداخلية القيام بواجبها

المحكمة الجزائية تلزم النيابة بالقبض على 4 متهمين فارين من العدالة

عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة ثانية أمس للنظر في قضية مقتل الطبيب درهم القدسي، في غياب المتهمين الرئيسيين وأولياء الدم.

وقرر القاضي محسن علوان، رئيس المحكمة، إلزام النيابة العامة بالقبض القهري على 4 متهمين فارين من العدالة.

ويواجه المتهمون تهمة قتل الطبيب أثناء أدائه واجبه في قسم العناية المركزة بمستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا في 27 ديسمبر الماضي.

وأرجأت المحكمة النظر في القضية إلى الثلاثاء المقبل لتمكين أطراف القضية من الحصول على نسخة من الملف. وواصل أولياء دم الطبيب ومنظمات حقوقية ومدنية أمس تنفيذ الاعتصام الاسبوعي أمام مجلس الوزراء.

وانتقد بيان لأولياء الدم إصرار النيابة والأجهزة الأمنية على إحالة القضية إلى المحكمة قبل القيام بواجبها في القبض على الجناة. وأكد البيان على أهمية تحقيق مطلب أسرة القدسي ونقابة الأطباء والمنظمات الحقوقية بإلقاء القبض الجناة الفارين.

وإذ شكرت الأسرة الرئيس علي عبدالله صالح لاهتمامه بالقضية، ناشدته توجيه وزير الداخلية بإلقاء القبض على الجناة الفارين صوناً للحق والعدل والمساواة.

وأشار البيان إلى تقاعس الأجهزة الأمنية في أداء واجبها في ملاحقة الجناة رغم علمها بأماكن تواجدهم وتنقلاتهم والأشخاص الذين يحمونهم.

وتنفذ أسرة الطبيب درهم القدسي وأقاربه وزملاؤه وناشطون حقوقيون ومدنيون اعتصامات أمام مجلس الوزراء كل ثلاثاء. وكان لافتاً أمس تواجد مجموعة من أبناء الرياشية (المديرية التي ينتمي إليها المتهمون) في مكان الاعتصام للاحتجاج على اجراءات النيابة العامة وإحالة القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.

وعبَّر بعض المعتصمين المتضامنين مع أسرة الطبيب القدسي عن خشيتهم من وقوع أية احتكاكات جراء حضور هؤلاء إلى مكان الاعتصام.

ورحب أحد أقارب الطبيب في تصريح لـ«النداء» بمطالب أقارب بعض المتهمين بشأن تحقيق العدالة وضمان سلامة اجراءات التحقيق والمحاكمة، وشدَّد على أن أية مطالب تستهدف تحقيق العدالة مرحب بها. لكنه أعرب عن خشيته من حدوث أية احتكاكات جراء حضور هؤلاء إلى ساحة الاعتصام في اليوم نفسه ما قد يؤدي إلى استغلال أطراف ليس في مصلحتها ضمان سلامة الاجراءات أية احتكاكات لتبرير قمع المعتصمين.

نقبل ذلك.. جنوبي رئيساً للجمهورية

اطلعت على ما كتبه الزميل شفيع محمد العبد الاسبوع الماضي في صحيفتنا الغراء «النداء» بعنوان: «هل سيقبلون أن يكون وكيلاً؟ جنوبي في نقابة الصحفيين»، وسار في تلك اللغة التي سطر بها مقاله، المتضمن الاقصاء لصحفيي الجنوب، وتجاهل لجنة تقرير الحريات بشأن الانتهاكات التي تعرَّضت لها صحيفة «الأيام» وكتابها، حسبما ذكر... الخ.

أقول للكاتب، ولمن يذهب المذهب نفسه: الأصيل في اية انتخابات تتصل بمنظمات المجتمع المدني أن تتم بناءً على معايير وأسس موضوعية، تتعلق بالجهد، والتي من شأنه جرت الانتخابات، لا على معايير المناطقية أو الجغرافيا أو الجنس... إلخ.

وما جرى في انتخابات نقابة الصحفيين هو سلوك ديمقراطي نزيه وموضوعي ومحايد بعيداً عن أية تدخلات أو إملاءات، إذ من المستحيل أن تفرض جهة أو جماعة أو شخص ما رأيه على أي صحفي مها كانت قوة نفوذه، كون الصحفيين هم النخبة، وهم ممن لا ينطلي عليهم التدليس أو التضليل.

ومسألة التمثيل الجنوبي في النقابة الذي قصدته في مقالك فكرة غير موضوعية في الاصل باعتبار أن عملية الفوز بمنصب النقيب أو بمجلس النقابة لا يتعلق بجنوب وشمال، أو بشرق أو بغرب، بقدر ما يتعلق بأشخاص المرشحين وكفاءاتهم وحضورهم في الوسط الصحفي من أية جهة كانوا، بدليل أن قائمة الفوز كانت من أكثر من تيار سياسي، ومن اكثر من محافظة باختيار الاغلبية، وهو اختيار يجب أن نحترمه ونباركه، سواء اتفقنا مع هؤلاء الاشخاص أم اختلفنا.

وما ذكرته من «تربيطات» حد تعبيرك سبقت العملية الانتخابية، إساءة واضحة لزملائك في النقابة، الذين اتهمتهم بالشللية والمناطقية وضيق الأفق،التي لا وجود لها، ولا أنسى أن اذكر أن البعض من الاخوة الزملاء، وهم قليل، كان قد سعى قبيل لحظات الاقتراع إلى نشر هذه الفكرة لحسابات معينة، وعزوها إلى النقيب السابق الإستاذ نصر طه مصطفى، ما جعل الاستاذ نصر يعلو المنصة معلناً أمام الجميع ألاَّ علاقة له بما أشيع عنه وليس عنده «قائمة نصر» كما أشاع البعض. وفي تقديري فهو من أحرص الناس على أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة وتسير في طريقها الصحيح، ولا أشك –ومعي الكثير– قيد أنملة في غير ذلك.

وعلى افتراض أن ذلك حصل –وهو افتراض بعيد– فالاستاذ نصر أو غيره لا يملك ما يجبر الآخرين على فعله. وثق أخي العزيز ألاَّ وجود البتة لمعيار الجغرافيا في العملية كما ادعيت، وما ذكرته عن الزميل محمد سعيد سالم الفائز بالعضوية ليس لأنه تمكن من الدخول في قائمة الخيل كما زعمت، ولا ادري أين هي قائمة الخيل هذه، فهذه واحدة اخرى من إساءاتك، فكم من الاخوة الزملاء القياديين في المؤتمر الشعبي العام لم يحظوا بالفوز وأيضاً قيادات في اللقاء المشترك. وعن سؤالك بخصوص الاخ محمد سعيد سالم هل ستشفع له جنوبيته في أن يكون وكيلاً أول للنقابة؟ أقول وبملء الفم: لا، وألف لا أن ينال هذا المنصب على أساس الجغرافيا. لكننا نرحب به نقيباً للصحفيين، بل ورئيساً للجمهورية بناءً على معايير الكفاءة، لأن ما ذكرت تكريس للانفصال ودعوة لشمالية وجنوبية كان ينبغي عليك – كمثقف وصحفي– ألا تنزلق إلى مثل هذه الدعوة، وأدعوك أن تربأ بنفسك عنها، كما أقول لمن أعلنوا تشكيل لجنة تحضيرية للتقى صحفيي الجنوب كما ذكرت رغم أني لم أسمع بذلك، إن ذلك من حقهم، كما أن من حق الاخوة الزملاء في غرب الوطن أو في شماله أن يعلنوا عن رابطة تسمى رابطة صحفيي غرب الوطن أو شماله أو حتى على مستوى كل محافظة لوحدها، كما هو الحال في المؤسسات الصحفية والاعلامية الكبيرة في اطار نقابة الصحفيين، وليس في هذا ما يضير.

لا انسى أيضاً أن أشير إلى ما ذكرته بخصوص الاعتداء على أحد الزملاء في صحيفة «الايام» وأن اللجنة لم تتخذ بذلك شيئاً...الخ أقول لك: صحيفة «الأيام» مثل أي صحيفة، والعاملون فيها مثل غيرهم، تطالهم بشكل شبه يومي اعتداءات وانتهاكات حقوقية من مختلف القوى النافذة من بينها قوى الأمن، وأولهم صحفيو المؤسسات الرسمية، وكلنا في الهم شرف، وما دمت صحفياً فاستعد لأي هجوم أو اعتداء في أي لحظة، من أي صحيفة كنت.

■ ثابت الاحمدي

السفارة الفرنسية تنفي تورط مربيين النحل السقطري في انشطة استثمارية شخصية

قالت السفارة الفرنسية بصنعاء إنها شرعت بتقديم الدعم المالي والفني لقطاع تربية النحل على جزيرة سقطرى، وذلك في إطار مشروع ممول من قبل السفارة الفرنسية والوزارات اليمنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والري. وقد نفذا مربيي النحل الفرنسيين السيدة/ كمي والسيد/ تيريه سيرجنت عشرات الزيارات إلى الجزيرة منذ شهر يوليو 2004م.

وأكد بلاغ صحفي للسفارة إن المربيين عملا في الجزيرة في مشاريع التنمية الزراعية في اطار التعاون الفرنسي اليمني والتي كانت محل للمتابعة والتقييم. ولم تصب احدى هذه المشاريع في استثمار شخصي لصالحهما ولكنها على العكس من ذلك كانت تهدف فقط إلى تطوير الجزيرة ودخل سكانها. فإذا كانت شهرة العسل السقطري الناتجة عن هذا المشروع قد انتشرت في العالم العربي(الذي يمثل زبوناً رئيسياً) وعلى المستوى الدولي، فإن شراء العسل خارج الجزيرة يظل غير موجود وكل ذلك بهدف حماية مصالح المنتجيين.

وأشارت السفارة إلى أن المشروع مكن من توفير دخل إضافي لـ 150 أسرة تسكن في مناطق نائية في الجزيرة، في حين تمثل نجاحه في تكوين قائمة من 500 سخص يرغب في تحسين دخله. وأصبحت النتيجة من المشروع واضحة وتمثلت بالتالي:

• تلقى اكثر من 150 مربي نحل سقطري تأهيل في مجال تربية النحل خصوصاً في الاساليب المتعبة في التربية وذلك بهدف التحسين النوعي والكمي لإنتاجهم من العسل.

• تم توزيع اكثر من 1500 خلية عسل مع التجهزات

• تم انشاء جمعية نحالين سقطرى بهدف الترويج لمنتج العسل مع توظيف ثلاثة اشخاص (احدهم مسئول عن العمل وإمراءتين مسئولتين عن إعداد وبيع شمع العسل).

وخلال اخر مهمة في عام 2009م قام الزوجان بتنظيم دورة تدريبية في مجال تربية ملكات النحل والتي تعد من المجالات النادرة في اليمن والتي استفاد منها مربيو النحل في سقطرى. وقد تم ارسال بعض عينات من ملكات النحل إلى باحثين داخل اليمن والى المملكة العربية السعودية وأوروبا وذلك بهدف التعرف على خصائص هذا النوع من النحل الذي لا يزال مجهولا في اليمن. وبطبيعة الحال فلا تؤثر اخذه العينة البسيطة والمصرح بها من قبل وزارة المياه والبيئية والتي تهدف إلى حماية هذا النوع في الجزيرة. ومع ذلك في حالة إذا كانت نتائج الدراسة عليها إيجابية فهذا بحد ذاته يتيح لمربي النحل ليس فقط التجارة في العسل وإنما أيضاً في ملكات النحل. وليس في إمكاننا تربية هذه الملكات بهدف تحسين أنواع أخرى سوى في سقطرى حيث نجد النوع الفريد. وهناك العديد من الباحثين المحليين والأجانب المنظمين إلى هذا المشروع مثل الدكتور خنباش من جامعة حضرموت والسيد/ ريموند زمير مؤسس مشارك في نوع بوجفاست (Bugfast) الأكثر شهرة في العالم.

ويعبر مثل هذا المشروع عن التعاون الناجح والذي يتمثل في الحفاظ على البيئة وتنشيط الجانب الاقتصادي على الجزيرة وخوصاً لساكنيها. ولولا دعم وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والري ووزارة المالية والدعم المباشر لوزير المياه والبيئة لما ظهر هذا المشروع الى الى حيز الوجود.

ويعطي هذا المشروع صورة حيوية على اليمن في المجالين العلمي والتجاري في أن واحد لاسيما في العالم العربي وكذلك على المستوى الدولي.

وكانت "النداء" نشرت في 4 مارس الجاري تحقيقاً في صفحة بيئة كشفت عن مغادرة المربيين الفرنسيين اليمن حاملين معهما عشرملكات نحل و80 شغالة. وحذرت من مخاطر إخراج سلالة نادرة من الجزيرة تحت مسمى "مصلحة" النحالين في الجزيرة. وأثار التحقيق اهتماماً واسعاً في اليمن والخارج، وتلقت "النداء" رسائل من نشطاء بيئين وجمعيات سقطرية تؤكد مانشرته.

تاريخ...

خاض بشعر أبيض ولغة الأرقام، معركة انتخابية على الرئاسة دخلها على أنها معركة نظيفة في مضمار بظروف وشروط طبيعية. تحدث الرجل المسنّ إلى الشعب بشكل نظيف وعملي ونزيه حول المشاكل والحلول. وحين خرج من هذه المعركة مهزوما بظروف وشروط غير طبيعية، عاد إلى البيت بنظافة وأسدل الستار على نشاطه.

وبهذا، اختتم فيصل بن شملان تاريخه بثلاثة مواقف شخصية ووطنية لم يسبقه إلى الجمع بينها أحد في التاريخ اليمني المعاصر. ولم تكن هذه المواقف التي اتخذها في ثلاثة مواقع منفصلة تدرجت مسؤوليته عليها –كوزير وبرلماني ومرشح رئاسي محترم– إلا ثمرة سجل شخصي ومهني مشرِّف لرجل تخرج في بداية مشواره قبل عقود من المدرسة الوسطى المرموقة في "غيل باوزير" كطالب متفوق.. ومحترم.

الآن، هذا الرجل والمشرِّف في الخامسة والسبعين، وفي الهند، وتحديدا، في غرفة للعناية المركزة بأحد مستشفيات "نيودلهي"، يصارع مرضاً خطيرا وظروف علاج قاسية. قد يعود إلى اليمن غدا الخميس على قيد الحياة كما يأمل من لم ينسوه بعد 2006. وقد يرحل مخلفا وراءه سجله النظيف والمشرِّف جوار ملكية أرضيتين منهوبتين في عدن والمكلا.

فهل سيحظى اليمن واليمنيون بفرصة أخيرة، وإن قصيرة، لمبادلة فيصل بن شملان وما يمثله ولو نزرا يسيرا من الاحترام الذي لطالما أكنّه وسلكه حيالهم.

ملاسنة...

تقرير آخر للأرحبي، منتقداً بعبارات حادة أداء وزارة التخطيط. ورد الأرحبي بقوة على نقد مجور ثم غادر الاجتماع.

ونفت المصادر وقوع أي عراك بالأيدي بين مجور ونائبه، حسبما نشرت مواقع إخبارية.

وقال مصدر موثوق به إن الانتقادات الموجهة للأرحبي تركزت على حرصه على تخصيص المساعدات والقروض التي يقدمها المانحون يتولاها لمشاريع الصندوق الاجتماعي الذي يديره الأرحبي نفسه.

وأضاف بأن مجور الذي سبق أن انتقد أداء وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يسعى حالياً إلى منع انفراد الوزارة بتخصيص أي منح أو قروض يقدمها المانحون، وذلك عبر تفعيل المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يرأسه مجور.

واضطر الرئيس علي عبدالله صالح الأسبوع الماضي إلى التدخل لفك الاشتباك بين رئيس الحكومة ونائبه، واحتواء أية تداعيات جراء الصراع بينهما حول الصلاحيات.

اسقاط...

إنه سيسهم من موقعه في لجنة الحريات على تنفيذ توصية أخرى للمؤتمر العام تؤكد على أهمية تعزيز التعاون مع الإتحادين العربي والدولي للصحفيين. وأوضح بأنه يعمل حالياً على تصميم خطة عمل لتعزيز آليات التنسيق بين النقابة والاتحادين العربي والدولي وغيرهما من المنظمات واللجان المعنية بحرية الصحافة، وذلك لمواجهة الانتهاكات التي تستهدف الحق في التعبير، وكسب تأييد ومناصرة هذه المنظمات للنقابة وللصحفيين اليمنيين في مواجهة المنتهكين.

وإذ نوه بدور مجلس النقابة السابق في مواجهة الإنتهاكات، أكد أنه سيبني على ما حققه المجلس السابق، بدءاً من العمل على إنشاء مرصد لمتابعة الانتهاكات يتولى إدارته فريق من الزملاء والزميلات، وذلك تنفيذاً لتوصية ثالثة وردت في البيان الختامي للمؤتمر.

رئيس لجنة الحريات شدَّد على ضرورة تحقيق أوسع اصطفاف داخل الأسرة الصحفية لمواجهة القيود والانتهاكات التي تستهدف حرية الصحافة، وقال إنه سيقترح على النقيب وأعضاء المجلس آليات للتنسيق مع الزملاء في المؤسسات الاعلامية الرسمية والحزبية من أجل توحيد أعضاء النقابة في مواجهة الانتهاكات، وبما يضمن تفاعل وسائل الإعلام المختلفة مع ضحايا الانتهاكات من خلال المشاركة في الاعتصامات ونشر مواقف النقابة ونشاطاتها والبيانات التي تصدر عنها في مختلف الصحف والوسائل.

وإذ عبرَّ عن امتنانه لكافة الزملاء الذين أظهروا ارتياحهم لترؤسة لجنة الحريات، قال إنه كان يؤمل أن يُتاح للزميلة فاطمة مطهر تحمل موقع مسؤولية في هيئة مجلس النقابة «ليس لكونها الصحفية الوحيدة في المجلس فحسب، بل لأنها صاحبة الروح الأكثر جسارة وحماسة بين أعضاء المجلس، ولكونها تحمل مواصفات نحتاجها كثيراً في عملنا خلال المرحلة القادمة».

هيئات...

بإنشاء مرجعية وطنية سيادية عليا تمثل فيها محافظات الجنوب بالتساوي، وتكون محل توافق مكونات الحراك والفعاليات السياسية والمدنية. وأقر المؤتمرون إرجاء مناقشة المشاريع المقدمة للمؤتمر إلى الدورة الثانية بعد ستة أشهر (أكتوبر 2009).

وبشأن التسمية والقوام أقر المؤتمر، الذي ترأسه علي منصر، التسمية الموحدة للهيئات بـ"حركة النضال السلمي في الجنوب" (نجاح). كما أقر المؤتمر انتخاب مجلس مركزي ولجنة تنفيذية منبثقة عنه.

وكلف المؤتمر القيادة المنتخبة اتخاذ كافة الخطوات والترتيبات للدورة القادمة وفي ضوء القضايا المحددة وفي مقدمتها مواصلة الحوار ونتائجه وإنضاج الرؤية السياسية تمهيداً لوحدة كل مكونات الحراك الشعبي في الجنوب، مشددا على ترسيخ أصول ومبادئ العمل المؤسسي في جميع هيئاته والعمل بروح تكاملية وإقرار مبدأ التدوير في قيادات هيئة الحركة بموجب أحكام اللائحة الداخلية بحسب البيان.

وتعد الهيئات المشاركة في المؤتمر (هيئات الحراك) من أبرز التيارات المتواجدة بقوة في مختلف فعاليات الحراك منذ انطلاقته الأولى قبل عامين، حيث تضم الهيئات معظم جمعيات المتقاعدين والمناضلين وقيادات الحراك وناشطيه، وفي مقدمتهم: ناصر الخبجي وصلاح الشنفرة عضوا البرلمان.

وإلى جانب هذه الهيئات تتواجد كافة تشكيلات المجلس الوطني الذي يرأسه حسن باعوم وظهر بقوة منذ إعلانه في أكتوبر من العام الماضي. ويعد المجلس في نظر أتباعه الحامل السياسي للقضية الجنوبية، وصاروا يطرحون صراحة استعادة دولة الجنوب كما يتضح من خلال تسميته (المجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب واستعادة دولته).

إلى ذلك ظهرت مؤخرا الهيئة الوطنية للاستقلال، ويرأسها العميد ناصر النوبة ومعه عدد من المناصرين الذين شاركوه إنشاء عدد من الفروع في متخلف المحافظات الجنوبية.

وكان لقاء موسع انعقد الجمعة الماضي في منزل البرلماني ناصر الخبجي، وضم القيادات العليا لمكونات الحراك الجنوبي وهيئاته، خرج باتفاق على تشكيل لجنة للحوار مكونة من خمسة أعضاء من كل مكون من مكونات الحراك السلمي الجنوبي لبحث أسس توحيد الصف الجنوبي والنظر في الرؤى والمقترحات الهادفة إلى توحيد الصف الجنوبي في مكون موحد. وتم الاتفاق أيضا على أن تبدأ اللجنة المشكلة مباشرة عملها ابتداء من الأسبوع القادم بالعمل على إعداد الرؤى وميثاق الشرف بغية الوصول إلى كيان موحد أو التنسيق بين مكونات الحراك إذا تعذر التوحيد. كما تم الاتفاق على أن يتم تشكيل لجنة تقوم برعاية الحوار والإشراف عليه، وتكون من العناصر المستقلة ومن الشخصيات السياسية من كل المحافظات الجنوبية بإشراك عضوين من أبناء ردفان.

حضر اللقاء حسن أحمد باعوم وناصر علي النوبة وناصر الخبجي وعلي منصر محمد وصلاح الشنفرة وعبده المعطري وشلال علي شايع وعيدروس حقيس والسفير قاسم عسكر جبران والعميد محمد صالح طماح والعميد قاسم الداعري وأحمد سيف عفيف وأحمد بامعلم، وعدد من القيادات، وتم فيه تاكيد ضرورة العمل على تقريب وجهات النظر، وتوحيد مكونات الحراك السلمي الجنوبي كافة وفق الأهداف والقواسم المشتركة.

الأمن...

يمني، يشتبه في تورطهما بجرائم تخريب وقطع الطرق.

ولوحظ مؤخراً أن السلطات الأمنية تحرص على إضفاء البعد الإقليمي على كثير من حالات الاعتقالات والمحاكمات، إذ يحاكم عدد من المواطنين من جنسيات عربية وأجنبية بتهم مختلفة أبرزها الإرهاب وتجارة المخدرات. وذكرت مصادر محلية لـ"النداء" أن الدرباس اعتقل في محافظة مأرب في سياق حملة أمنية، صادفت مرور الدرباس الذي كان في طريقه إلى مزرعة والده واعتقل حينها دون سابق بلاغ أو اتهام عدا مجرد الاشتباه المعتاد بذوي الجنسيات غير اليمنية، وواصلت السلطات احتجازه والتحقيق، في حين أطلقت عددا من المشتبهين اليمنيين الآخرين اعتقلوا من المكان ذاته.

وأثار الجانب الكويتي القضية على أعلى المستويات، والتقى السفير الكويتي بصنعاء وزير الداخلية وعددا من المسؤولين بعد يومين فقط من اعتقال الدرباس، وقبيل أيام من انعقاد اللجنة الوزارية اليمنية الكويتية المشتركة. وقالت الأخبار الرسمية حينها إن اللقاء ناقش الاستفادة من خبرات الجانبين في مجال التدريب والتأهيل، غير أن الجانب الكويتي أثار القضية مع وزيري الخارجية والداخلية ووكلائهما، مطالبا بتحديد التهم المنسوبة للدرباس المولود في اليمن من أم يمنية، ويقيم بمحافظة مأرب بمعية والده وأسرته الكبيرة منذ أكثر من 20 عاماً، ويملك والده قطيعا من الإبل والأغنام ومزارع للخضروات والفواكه وله وأولاده سجل نظيف وخال من أي من الأعمال المخلة بالأمن، ويحظى وأسرته بسمعة حسنة طوال سني إقامته، كما يحظى بتقدير واحترام محيطه الاجتماعي من اليمنيين.

وبُحثت القضية، إلى جانب قضية المواطن الكويتي الآخر الذي يحاكم بتهمة الاتجار بالمخدرات منذ أكثر من عام ونصف، على هامش زيارة وزير الخارجية الكويتي الدكتور محمد الصباح واجتماعات اللجنة المشتركة في عدن في السابع من فبراير الماضي، ووقعت خلالها اتفاقية أمنية كان أبرز بنودها التنسيق وتبادل المطلوبين، وقضاء فترات السجن في بلدان المتهمين، ولوحظ ملازمة وزير الداخلية مطهر المصري للوفد الكويتي منذ وصوله إلى صنعاء وأثناء زيارته لعدن وسقطرى وحتى توديعه في مطار عدن في الثامن من فبراير إلى جانب وزير الخارجية ابوبكر القربي الذي ترأس وفد اليمن في اجتماعات اللجنة، وتلقى الوزير الكويتي وعودا حاسمة من الوزيرين بحسم القضية في أسرع وقت في حين أرجئت القضية الأخرى ليتم البت فيها لاحقاً وفقاً للاتفاقات الموقعة بين البلدين، كونها منظورة أمام القضاء في الوقت الحالي.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

جيم بوملحة - رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين لـ«النداء»:

المشاكل التي سوف تواجه الصحفيين ستكون أكثر صعوبة!

● جيم بو ملحة

طالب السيد جيم بوملحة، رئيس اتحاد الفيدرالية الدولية للصحافة، الحكومة اليمنية باحترام الصحفيين وعدم التضييق عليهم، وتغيير القوانين التي تعوق حصولهم على المعلومات. وانتقد قانون الصحافة، الذي قال إنه يحوي الكثير من القيود على الصحفيين. وشدد على وحدة الصحفيين من خلال نقابتهم، حتى يستطيعوا انتزاع حقوقهم. وقال إن الصحافة الجيدة هي الصحافة ذات الأخلاقيات وذات المصادر الحقيقية، والإعلام هو ليس الناس الذين يملكون مالاً، ولكنه الناس الذين يصنعون أخباراً، وهؤلاء هم الأهم. ووصف اليمن ببلد غير دكتاتوري، وإنما هو بلد في مرحلة انتقالية ولديه مقومات ليصبح بلداً ديمقراطياً حراً. وأعرب عن اعتقاده بأن اليمن بلد ما زال يتطور وينمو وأمامه العديد من التحديات والصعوبات.

وقال: "أعلم أنا أن الاقتصاد (اليمني) لا يتجه نحو الأفضل بل نحو الأسوأ، ولذلك فإن المستقبل لن يكون جيداً، وهذا يعني أن بناء الديمقراطية في اليمن سيكون أكثر صعوبة، والمشاكل التي سوف تواجه الصحفيين ستكون أكثر صعوبة أيضا...".

ويعد جيم بوملحة من أهم الشخصيات المدافعة عن حرية الصحفيين في العالم، فهو يعمل في الصحافة منذ أكثر من 25 عاماً في مجلات مختلفة، ويكتب حول العلاقات الدولية والحقوق والحريات. شارك قبل أيام -ولأول مرة- في مؤتمر نقابة الصحفيين اليمنيين الرابع والذي عقد في العاصمة صنعاء. واعتبر أن مشاركته تعد امتيازا هاماً له.

«النداء» أجرت معه هذا اللقاء، إليكم مختصره:

■ حوار: ياسر المياسي

■ كنت ضيفاً على مؤتمر نقابة الصحافيين، ماذا رأيت؟

- المؤتمر حمل أشياء إيجابية وأشياء سلبية. الإيجابي في المؤتمر هو اتحادكم وتجمعكم وتنافسكم لاختيار أشخاص ترونهم الأفضل لكم، وهذا شيء جميل، لكن السلبي أن الانتخابات تأخذ اليوم بأكمله؛ ولا يمكنك أن تبقى طوال اليوم فقط لتنتخب، فبالإمكان أن يتم ذلك بطريقة سهلة مغايرة.

■ هل مثل المؤتمر ظاهرة ديمقراطية؟

- لم يمثل ظاهرة ديمقراطية خالصة. لم يكن هناك أي نقاش حول مشاكل الصحفيين. عندما يلتقي الصحفيون يفترض أن يدور حوار ونقاش حول مشكلة حرية التعبير وحول المهنة. فلم يحصل أي نقاش حول هذه النقطة.

■ هل لاحظت تطوراً بالنسبة للصحافة والنقابة في اليمن؟

- إنني متأكد أنها ما زالت يافعة وقيد التطور. فنقابتكم عمرها 20 عاماً، ونقابتي مثلاً عمرها 100 عام، لا يزال الوقت مبكراً ولا بد أن يكون تطوركم سريعاً، لأن دستوركم وطريقة عملكم وديمقراطيتكم قد تغيرت، وتغير كل شيء، فهناك حاجة إلى أولويات لتعزز حرية الصحافة.

■ كيف ترى مستقبل الصحافة في اليمن؟

- اليمن بلد فقير، والإعلام لا يزال في مراحله الأولى. على الإعلام أن يلعب دوراً كبيراً ليصنع الديمقراطية في اليمن، لأن هذا هو دور الإعلام في كل مكان، وهناك دور آخر للإعلام، هو أن يصبح إدارة تسهم في نجاح الديمقراطية.

المشكلة أن الناس في اليمن -في المدن أو في الريف- لا يقرؤون الصحف. في أوروبا هناك وجهة نظر ترى أن على الصحف أن تختفي. في الولايات المتحدة أغلقت العام الماضي مائة وسبعون صحيفة. لذلك، في المستقبل سوف يكون هناك طرق تقنية جديدة للإعلام، وإحدى هذه الطرق هي الهاتف المحمول. نصف البشرية تمتلك اليوم هواتف محمولة. فلنفكر في هذا الأمر، ولنؤمن بتطور الإعلام في ظل التطور التقني.

■ ما هي وسائل تطوير الصحافة في دولة نامية كاليمن؟

- يجب أن يكون لديكم نقابة قوية؛ فالنقابة القوية ستصنع -بكل تأكيد- صحافة جيدة وقوية.

فهناك صحافة سيئة وصحافة جيدة. والصحافة الجيدة هي الصحافة ذات الأخلاقيات وذات المصادر الحقيقية. والإعلام ليس الناس الذين يملكون مالاً، ولكنه الناس الذين يصنعون أخباراً وهؤلاء هم الأهم.

■ لكن المال في دولة كاليمن هو العائق؟

- نعم، ولكن دور الإعلام يكمن في استقطاب المعلومات ومن ثم تقديمها للمواطنين. لا تحتاج اليوم إلى الكثير من المال لتفعل ذلك. بعض الإعلام هو إعلام مؤسسات، ولا تحتاج إلى رأس مال كبير لصناعة الإعلام.

■ معظم الصحف اليمنية تتبع أفراداً وليس مؤسسات، أترى في ذلك مشكلة؟

- لا، فالأمر مماثل في البلدان الغنية، فمعظم الصحف يمتلكها أفراد أو مؤسسات. الأمر المهم هو قوة أداء الصحفيين أنفسهم. فإذا أدت النقابة دورها في تحسين نوعية الإعلام، فهذا سوف يصنع ديمقراطية. المواطنون في اليمن هم من يصنعون الاختيار، وهم من يريدون قائمة جيدة من الصحف ليصنعوا اختياراً جيداً.

■ تصنف اليمن كديمقراطية ناشئة، هل ترون أن الصحافة هنا تؤدي دوراً إيجابياً؟

- ليس بالشكل الكبير، لأن النضال لا يمكن أن يكون فردياً، النضال لا بد أن يكون جماعياً ليؤدي الإعلام دوراً ايجابياً.

في كثير من الدول الغربية يتم الاتفاق بين الصحفي والمالك أو الشركة، وفي بعض الأحيان يوجد لديهم أيضاً ما أسميه "استدراك الأخطاء"، وذلك يعني أنك إذا أريد منك أن تكتب شيئاً وأنت تعلم أنه غير صحيح فيمكنك أن ترفض الأمر، لأن ذلك يعود إليك بسبب ترتيباتك المسبقة لطريقة أدائك داخل مقر العمل. تنظيم الصحفي لعمله أهم بكثير من المال الذي يتقاضاه من المالك.

■ كيف تنظرون إلى واقع الحريات الصحفية في اليمن؟

- اليمن بلد تحدث فيه الكثير من التغيرات، وهذا أمر مهم، كما توجد فيه اليوم الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الإنسان، وإذا نظرت إلى الدستور اليمني تجد نصوصاً جيدة فيما يخص حرية الصحافة؛ ورغم ذلك فعندما تنظر إلى قانون الأدلة.

العديد من الصحفيين قد أخذوا إلى المحاكم بسبب عدم وجود شيء يحميهم في قانون الصحافة، ولذلك يتم إيقافهم، وفي هذه الحالة لا توجد حقوق. لذلك فالقانون الذي يقيد الصحافة يجب أن يتغير. والحكومة اليمنية هي من بين من وقعوا اتفاقية دولية حول ذلك. وحالياً قانون الصحافة هو ضد هذه الاتفاقية الدولية التي وقعت مسبقاً؛ ولذلك يجب تغيير القانون ليلائم هذه الاتفاقية ويصبح أكثر مرونة فيما يخص عمل الصحفيين. عندما يرتكب الصحفي أخطاء لا يعني ذلك أن يصبح مجرماً، وإنما يُساءل في قضيته. إذا قام شخص بكتابة شيء ما ضد شخص آخر، وكان هذا الشيء غير صحيح، فليس من شأن الحكومة أن تسوقه إلى السجن، فذلك شأن المحكمة المدنية التي تفصل في هذا الأمر. لذلك يجب أن تتغير أشياء كثيرة لتصنع إعلاماً قوياً هنا، وهذا مهم من أجل أن تصبح اليمن أكثر ديمقراطية.

■ هل توجد بيئة ديمقراطية بالنسبة للصحفيين اليمنيين؟

- اليمن ليس بلداً دكتاتورياً، ولكنه بلد في مرحلة انتقالية، ولديه مقومات ليصبح بلداً ديمقراطياً حراً. اليمن بلد ناشئ، ولا يستطيع أن يأخذ طريقه للمحافظة على ما تحقق دون تغيرات. والاعتقاد (السائد) ألاّ تغيير ممكن حدوثه في البلد خلال عشر سنوات.

أحد ما سألني عما إذا أصبحت المرأة هنا قائدة؟ مثلاً إذا انتخبت رؤوفة حسن، في اعتقادي سوف تحدث تأثيراً فيما يخص قضايا المرأة، لأنها كصحفية سوف تعكس أوضاع المرأة في اليمن والتي تحتاج إلى تغيير.

■ هل تختلف الصحافة في اليمن عنها في بقية البلدان العربية؟

- العالم العربي يمر بتغيرات، فهناك الكثير من التطور؛ هناك دول تمر بتطور كبير، مثل دول المغرب، وهي ليست ديمقراطية جيدة، ولكنها تعطي انطباعاً بأنها ديمقراطية، ولكنها ليست كذلك، فالصحافة فيها تتطور، وذلك لأن اتحادها قوي، فهو يعمل جيداً.

■ ماذا يحتاج الصحفيون في اليمن؟ وبماذا تنصحهم؟

- الأخلاقيات أحد أهم بنود مدرسة الصحافة التي تلعب دوراً كبيراً في معلومات الصحفي. ويجب على الصحفيين النضال من خلال النقابة لنيل حقوقهم وإحداث تغيير، وليس من الخطأ أو العيب أن يعمل الصحفي في صحيفة حكومية، ولكن عليه أن يرتب وينظم طريقة عمله فيها وأن يصنع صحافة جيدة.

■ ألاحظ أنك تشدد على القول بأن وضع الصحفيين في اليمن ضعيف؟

- بالطبع، لكن الأمر يعود إليكم لتغيروه، ولذلك قلت: يجب أن تناضلوا داخل النقابة لتغيروا، فإذا كان لديكم مؤتمر فاتفقوا وقت المؤتمر لتناقشوا وتجدوا حلولا للمشاكل الحقيقية، مثل: حرية التعبير، قانون الصحافة... وغيرها. هذه مسائل هامة وملحة، وهي تتساوى في الأهمية مع مدى تنظيم الصحفي لعمله. فكما تعلم إن عدم تنظيم الصحفي لعمله يؤدي إلى صحافة غير جيدة، وبالتالي عدم التغيير.

■ كيف تقيمون علاقة الحكومة اليمنية بالصحافة؟

- أعتقد أن الصعوبة تكمن فيما حدث لبعض الصحفيين، حيث وُضعوا في السجن، وهذه علامة على الدكتاتورية ويتوجب على السلطة إيقاف ذلك.

لا تستطيع أن تتناول حدثاً، مثل مظاهرة مسموح بها. تستطيع أن تقوم بمظاهرة، ولكن أن تقوم الحكومة بأخذ الصحفي، فقط لأنه كتب تقريراً عن ذلك، هذا ليس مقبولاً. هناك أشياء يجب علينا الانتهاء منها. فمثلاً هناك قضية أخرى يجب أن تكون كبرى للصحفيين، هي حق استخدام المعلومات ونشرها، فلا بد أن يكون لديك الإذن، لأنك إذا نظرت اليوم إلى صحافة دول الغرب فلديهم حقوق فقدان المعلومات.

ليس من المعقول أن نفعل شيئا لأن المسؤولين قالوا إن علينا أن نفعل ذلك؛ لا، إنها حقوق، فهل عليك الحصول على الإذن الذي يعطيك الحق لأخذ المعلومات!؟ فإذا كانت السلطات لا تريد إعطاءك المعلومات ماذا تفعل؟! في بريطانيا، إذا كان لديك القانون فإنك تستطيع أخذهم إلى المحكمة. في ذلك البلد هناك قضايا أمام المحكمة طوال الوقت. فالصحفيون أو منظماتهم ترفع دعاوى على معظم المؤسسات أو الوزارات إذا هم رفضوا تقديم المعلومات التي يريدها الصحفيون، فينظر القاضي إلى القانون ويأمر المؤسسة بتقديم المعلومات لهم، ونشر المعلومات، وبدون ذلك من الصعب أداء وظيفتك. هناك العديد من الأشياء يجب على السلطة القيام بها لتغير الوضع.

■ هل تتحدثون إلى حكومتنا عن واقع الصحافة في اليمن؟

- ليس بشكل مباشر، بل نقوم بالتفاهم مع النقابة ومن خلالها، وإذا احتاج الأمر في بعض الأحيان نقوم بكتابة احتجاج، وهو شكل من أشكال التواصل. فمثلاً نكتب إلى الرئيس: إننا نعتقد بأن ذلك خطأ من فضلك افعل شيئا...

■ هل تأخذ الحكومة تقاريركم وملاحظاتكم حول وضع الصحافة في الاعتبار؟

- سمعت ذلك خلال المؤتمر، الرئيس قال ما أردت قوله، وهذا شي جيد، ربما يكون ذلك أسلوبه، فليس هناك الكثير من الرؤساء سيقولون لك ذلك بالطريقة نفسها التي استجاب بها الرئيس حول بعض القضايا، خصوصاً قضية الصحفي عبدالكريم الخيواني. نحن نأمل أن يأخذوا نصائحنا بعين الاعتبار، لأن صورة اليمن في الغرب ليست جيدة، وهناك أسباب عديدة لذلك، والعديد من الصحفيين الذين لم يأتوا إلى هنا يعتقدون بأن اليمن بلد غير مستقر.

■ زرت اليمن من قبل، كيف تراها اليوم؟

- زرت اليمن مرتين. واليمن بلد يتطور وينمو، ولكني مازلت أعتقد أن أمامه العديد من التحديات الصعبة. وأعلم أن الاقتصاد لا يتجه نحو الأفضل، بل نحو الأسوأ، وعائدات النفط اليوم تتدنى؛ فالحكومة لديها موارد تقل كل يوم، ولذلك فإن المستقبل لن يكون جيداً، وهذا يعني أن بناء الديمقراطية في اليمن سيكون أكثر صعوبة، والمشاكل التي ستواجه الصحفيين ستكون أكثر صعوبة أيضا...

وبرغم ذلك فعندما نتحدث عن المستقبل فإننا لا نستطيع التكهن بما سيجري، فكل شيء يبقى غير مستقر وقابلا للتغيير. وكثير من الناس لا يعلمون.

والسؤال: ماذا سيحدث في المستقبل؟ وأي نوع من الدول نريد أن نصبح؟ وعلى ماذا نريد أن نؤسس ديمقراطيتنا؟ فالحديث عن المستقبل هو سؤال كبير.

■ ما هي الخطوات التي تجعل من الصحافة في اليمن صحافة جيدة؟

- أولا: يجب أن تعمل وفق ما لديك. أنا لا أقول إنه لا يجب أن تكون لديك خطة طموحة، ولكني أقول: اعمل وفق ما لديك لتحدث تغييراً وتقدم خدمة مجتمعية من خلال صحيفتك الصغيرة أو إذاعتك المتواضعة.

■ هل تملكون أي خطط لتطوير الصحافة في اليمن؟

- أولا هناك علاقة مسبقة بين الاتحاد الدولي للصحفيين والنقابة، وأعضاء النقابة هم أعضاء في الاتحاد.

وحول الخطط، نحن نعمل منذ فترة على عدة مشاريع، وسوف نستمر فيها، فلا مشكلة لدينا في ذلك. لكن الأهم هو: كيف يستفيد أعضاء النقابة من ذلك؟ وخططنا سوف تستمر لعدة سنوات حسب احتياج البلد لذلك، ويتوقف ذلك على قدرة النقابة على تقديم خطط تفيد وتطور الصحافة.

■ الأخلاقيات أحد أهم بنود مدرسة الصحافة التي تلعب دوراً كبيراً في معلومات الصحفي

● أثناء الحوار

الصحافة تجد بعض الفقرات التي تجعل من الصعوبة أن تصبح صحفياً، وهذه الفقرات من الضرورة أن تتغير. هناك خطوط حمراء في القانون، فأنت مثلاً لا تستطيع أن تنتقد كبار المسؤولين...

النقابة يجب أن تناضل لتغير ذلك، فنحن في القرن الواحد والعشرين، كل شخص في مركز قوة يجب عليه أن يتحدى وأن تتحدث عنه أفعاله. والصحافة الحقيقية يجب أن تكون ذات مصادر، ويجب أن ترتكز على

المحرر: ياسر الميماسي
ymayasi@yahoo.com

الاربعاء 28 ربيع أول 1430هـ الموافق 25 مارس 2009 العدد (189)
Wed. 28/7/1430 - 25 March 2009

كشف مغالطات في أرقام الإنتاج السمكي في اليمن

كشف العديد من مصدري الأسماك عن تناقض في الأرقام الخاصة بالإنتاج السمكي في اليمن خلال العام 2008.

وبحسب الإحصائيات الرسمية فإن إجمالي الإنتاج السمكي يصل 127 ألف طن، وهو رقم متواضع حسب المصدرين.

وأوضحوا في ورشة عمل لاشتراطات السلامة الصحية والتسويق السمكي التي نظمتها الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك بدعم من منظمة التجارة العالمية أن كثيرا من الإنتاج السمكي لا يتم تسجيله، نظرا لضعف الوزارة في الرقابة على مواقع الإنزال السمكي على الشريط الساحلي.

وطالبوا بقوانين تفرض الالتزام بالاشتراطات الصحية والجودة، لاسيما الأشياء الأساسية كالعوازل والثلج وغيرها.

وقال أمين عام جمعية مصدري الأسماك، علي الحبشي، إن مساهمة قطاع الأسماك في الدخل القومي تقل عن 1%.

وأوضح أن أبرز تحدٍّ يواجه الإنتاج السمكي ضعف الاصطياد التقليدي من حيث الوسائل المستخدمة، وتدني الاستثمارات الخاصة، ومعوقات ذات صلة بالتشريعات وتنظيم الصيد التقليدي، إضافة إلى مشاكل متعلقة بالنقل المباشر من المدن اليمنية إلى دول التصدير، وارتفاع كلفة أسعار المواد الخام.

من جانبه كشف عضو الهيئة الإدارية لجمعية مصدري الأسماك، محمد الارياني، أن أسعار الأسماك اليمنية المصدرة إلى أوربا أقل من أسعارها في الأسواق اليمنية.

وأوضح أن ذلك الخلل يعود إلى احتكار الجمعيات السمكية لمراكز الإنزال السمكي في اليمن.

وأوضح أن 100 مليون دولار من الصادرات السمكية لم تحسن من مستوى دخول الصيادين، مشيرا إلى أن الصيادين يعانون استغلال أفراد مراكز الإنزال السمكي لمجهودهم اليومي.

وأكد أنه لا يجب النظر إلى الصيادين على اعتبار أنهم موظفي دولة، بل أنهم جزء من القطاع الخاص، وعلى الاتحاد التعاوني السمكي ألا يقوم باستغلال جهدهم.

وأوصى المشاركون في الورشة بضرورة إنشاء لجان مشتركة تضم: وزارة الثروة السمكية، الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك، الاتحاد التعاوني السمكي، والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس؛ للمساهمة في وضع خطط ورؤى شاملة في خدمة تطوير القطاع السمكي، ومتابعة التطبيقات العلمية لمفاصل النشاط، إلى جانب دراسة التشريعات وتطوير الصادرات السمكية ورفع العوائق عنها.

وأشار الحبشي إلى رؤية الجمعية للاعتناء بالاصطياد التقليدي من خلال تطوير وسائل الاصطياد، وتوسيع قاعدة النشاط للعمل في البحر، والإرشاد والتدريب للصيادين، إلى جانب وضع تشريعات ملزمة للاصطياد التقليدي للحفاظ على الجودة، وتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار، إضافة للإشراف المباشر من قبل هيئة الأبحاث على أنشطة الصيد وتطوير مواقع الإنزال.

ودعا نائب مدير مركز التجارة العالمي، ستيفن بروان، الحكومة إلى التعامل مع المجتمع بشكل جيد لخلق الثقافة التصديرية السمكية.

وأكد أن نجاح التصدير في أي مجتمع يعتمد على رعاية ثقافة التصدير المعنية بالالتزام. كما أشار في كلمته إلى حاجة اليمن لمؤسسات داعمة لتجارة قوية، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة بناء شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن يعملوا بشكل يكشف الشراكة القوية في كافة قطاعات التصدير التي تسعى اليمن الترويج لها.

و فيما أشار إلى قيام مركز التجارة، الذي يعد إحدى المنظمات التجارية العالمية ويتخذ من جنيف مقرا له، بجعل المنشآت والمجتمعات أكثر تنافسا، وإدخال صوت القطاع الخاص في السياسة، قال إن مشروع STDF الذي يهدف لتطوير قدرات الجمعية اليمنية فيما يخص السلامة الصحية للمنتجات البحرية وتطبيق اتفاقية باريس إلى جانب تشجيع العامة للمشاركة في القطاع السمكي، ورفع معايير المنتجات السمكية على مستوى السوق العالمية أعطى المركز علاقة مهمة في اليمن من خلال تقديمه لمساعدات مالية.

من جانبه قال وزير الثروة السمكية، محمد صالح شملان، إن انعقاد الورشة يأتي في ظل اهتمام الحكومة بالقطاع السمكي بشكل عام منها القطاع التصديري، مشيرا إلى إدراكه في وقت مبكر لأهمية تنمية الصادرات السمكية نظرا لمساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة حد قوله.

ولفت الوزير إلى احتلال الصادرات السمكية المرتبة الأولى بين الصادرات غير النفطية، مشيرا إلى أن شعار الورشة يفرض على وزارته وضع هذه الاستراتجية وإعداد اللوائح المنظمة، التي تضمن سلامة وجودة الأسماك عبر تنفيذ المعايير

والقواعد، التي ينص عليها الدستور الغذائي للأمم المتحدة.

كما أكد سعي وزارته لإصدار اللوائح المتعلقة بأنشطة الصيد التقليدي، سواء المتعلقة منها بطرق الاصطياد أم المعنية بشروط الجودة وعملية البيع والشراء في مراكز الإنزال.

وفيما أشار رئيس الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك، الشيخ سالم حسين السعدي، إلى شعور الجمعية بمسؤولية تنظيم الصادرات السمكية لتكون رافدا لاقتصاد البلد، وقال إن تجربته في العمل توحي بأن هناك الكثير من العمل الجاد ينتظر المشتغلين في هذا القطاع على رأسهم الحكومة والقطاع الخاص.

وأكد السعدي حرص الجمعية على خلق علاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والصيادين واعتباره من أولويات خططها المرحلية لخلق مناخ ملائم للعمل المشترك مع هذه المكونات، ومن أجل تطوير كل أوجه النشاط في القطاع وبما يعود بالفائدة على تنمية البلد، مشيرا إلى حاجة تطوير الصادرات لعمل يضاف إلى نتيجة زيادة الصادرات حجم الإنتاج السمكي ورفع قدرة مستوى التداول لهذه المنتجات.

ورشة العمل، وبحسب منظميها، هدفت إلى استكشاف الأساس المنطقي والخيارات المتاحة لوضع سياسة متكاملة للتسويق واستراتجية اشتراطات السلامة الصحية التي تغطي جميع جوانب سلسلة توريد المنتجات السمكية، وناقشت 7 أوراق عمل لمتخصصين في القطاع السمكي واستشاريين دوليين.

موجز

■ تنظم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، اليوم الأربعاء، بصنعاء، بالاشتراك مع هيئة التقييس الخليجية، ندوة حول التقييس ودوره في حماية المستهلك ودعم الاقتصاديات. الندوة تصادف الاحتفال باليوم العربي للتقييس.

■ يعقد، اليوم الأربعاء، اللقاء التشاوري بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين. اللقاء سيكرس لاستعراض التحضيرات الجارية لانعقاد الاجتماع التشاوري الموسع بين الحكومة اليمنية والمانحين لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر لندن للمانحين والمقرر انعقاده في الـ5 من أبريل القادم.

وسيبحث اللقاء سير إنجاز المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة ومصفوفة الإصلاحات المحدثة للعامين 2009 2010– والتي سيتم عرضهما على الاجتماع الموسع بين الحكومة اليمنية والمانحين لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر لندن للمانحين.

■ أعلنت شركة "توتال" للاستكشاف والإنتاج النفطي، يوم الأحد، أن حريقا نشب في مخزن للمواد الكيماوية في القطاع رقم 10 في منطقة خرير بالمكلا، وأن فرق الطوارئ في القطاع سيطرت عليه، ولم يسفر الحريق عن أي إصابات وأنه يجري التحقيق لكشف ملابسات الحادث.

■ أعلنت الشركة العربية – اليمنية لصناعة الاسمنت أنها استكملت كافة الأعمال الإنشائية لمصنع الاسمنت الجديد في منطقة العيون شمال غرب المكلا. وأوضح المسؤولون بالمصنع لدى زيارة نائب رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي، التفقدية لسير الأعمال في المصنع بدية هذا الأسبوع، أن التجهيز النهائي للتشغيل التجريبي سيتم في الثاني والعشرين من مايو القادم بمناسبة العيد الوطني التاسع عشر للجمهورية اليمنية.

وبينوا أن حجم الإنتاج السنوي للمصنع سيصل إلى نحو مليون وخمسمائة ألف طن، وبمعدل حوالي أربعة آلاف طن يوميا من مادة الاسمنت البورتلاندي.

■ السيد وليد عكاوي مدير تسويق شركة MTN غادر، الأحد، إلى جمهورية السودان لتولي منصب رفيع للشركة هناك بعد أن عمل في اليمن أكثر من تسع سنوات.

■ قال محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد عبدالرحمن السماوي، يوم السبت، إن النظام المصرفي اليمني نجا من الأزمة المالية العالمية بسبب الإصلاحات التي قام بها البنك في الفترة الأخيرة، وأن البنك سيقوم خلال الفترة القادمة بوضع حلول لتجنب الأزمات المالية، وكيفية استخدام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي في اليمن.

■ بحث وزير الثروة السمكية، محمد صالح شملان، يوم الأحد، مع نائب رئيس مركز التجارة العالمية، ستيفن براون، أوجه التعاون بين اليمن والمركز في مجال تنظيم وتسويق الصادرات السمكية اليمنية إلى الأسواق الخارجية.

■ بحث يوم الأحد وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي مع وفد رجال أعمال ومستثمرين من شركة الشدي للتجارة المحدودة السعودية، إمكانية إقامة استثمارات زراعية في مجال الحجر البيطري. واستعرض اللقاء فرص الاستثمار التي يوفرها قطاع الزراعة في اليمن في مختلف الأنشطة والمجالات الزراعية خاصة ما يتعلق بمشاريع الحجر من حيث المنشآت والمستلزمات وتوفير مشروع تسمين المواشي والعجول والأغنام وكذا إنشاء مزارع أعلاف وغيرها.

■ وقعت المنطقة الحرة بعدن، يوم الأحد، مع المستثمر محمد فضل المكلاني عقد تأجير مساحة تقدر بـ20.3 كيلومترا مربعا في القطاع (C).

المساحة المذكورة ستخصص لإقامة مشروع سياحي يضم مطاعم للوجبات السريعة بتكلفة استثمارية تقدر بمليونين و500 ألف دولار.

■ عقد يوم الاثنين بوزارة الصناعة والتجارة اجتماع لمناقشة مصفوفة الإجراءات التنفيذية لتوصيات المؤتمر الوطني الأول لسيدات الأعمال.

واستعرض الاجتماع المصفوفة المقدمة من الإدارة العامة للمرأة بالوزارة والمتضمنة جملة الإجراءات لتنفيذ توصيات المؤتمر الوطني الأول لسيدات الأعمال الذي انعقد نهاية يناير الماضي تحت شعار "نحو دمج سيدات الأعمال اليمنيات في التنمية والاستثمار".

■ تم يوم الاثنين بصنعاء افتتاح ورشة العمل المصغرة الخاصة بإشراك الوكالة الألمانية للتعاون الفني للخدمات الدولي (جي. تي. زد) في إدارة وتنفيذ مشاريع تنموية في اليمن بقطاعي الصحة والتدريب المهني. كرست الورشة المصغرة لاستعراض مقترح الوكالة الألمانية للتعاون الفني لإدارة وتنفيذ مشاريع تنموية في قطاعي الصحة والتدريب المهني إلى جانب عرض لنموذج من المشاريع التي نفذتها الوكالة في هذين القطاعين في دولة أخرى.

■ توجه يوم الاثنين إلى هولندا وفد الجمهورية اليمنية برئاسة رئيس الهيئة العامة للاستثمار، صلاح العطار، في زيارة ترويجية لليمن يعرض من خلالها المناخات الاستثمارية المتنوعة والفرص والمزايا الاستثمارية فيها. وقال العطار في تصريحات صحفية إن الهيئة العامة للاستثمار ستنظم ندوة ترويجية تحت عنوان "التجارة والاستثمار" بمدينة لاهاي، موضحا أن الندوة ستركز على الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والصناعة والزراعة والثروة السمكية.

وذكر انه سيتم على هامش الندوة عقد عدد من اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال اليمنيين والهولنديين.

■ شركة الشرق الأوسط للتجارة (متكو) إحدى شركات مجموعة هائل سعيد انعم نظمت الأسبوع الماضي حفلاً تكريمياً بمحافظة المكلاء لـ91 من عملائها المميزين من جميع محافظات الجمهورية، حضره مدير عام شركة "أستسبا" الشركة المصنعة لمشروب الطاقة "شارك" تقديراً لعملا الشركة.

■ عقد مجلس النواب يوم الاثنين جلسة مغلقة لمناقشة عدد من الموضوعات الحيوية والعامة المتصلة بالأوضاع العامة الراهنة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

تعديل قانون المصارف الإسلامية وإقرار مشروع قانون بنوك التمويل الأصغر

أقر مجلس النواب في جلسته يوم الأحد 22مارس 2009 مشروع قانون تعديل عدد من مواد قانون المصارف الإسلامية.

وأكد مشروع القانون تأسيس الشركات في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها أو تأسيس شركات مستقلة تابعة لها أو المساهمة في الشركات القائمة أو الشركات الجديدة، على ألا تتعارض أسس عمل تلك الشركات والمساهمات مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتطرق مشروع القانون إلى عدم جواز أن يقل رأس المال المدفوع لأي مصرف عن ستة مليارات ريال وللبنك المركزي أن يرفع الحد الأدنى وفقاً لقانون البنوك.

وأجاز مشروع القانون مساهمة غير اليمنيين، أفرادا أم هيئات أم مؤسسات أم شركات أم مصارف، في رأسمال أي مصرف إسلامي ينشأ بحكم هذا القانون وفقا للأسس والضوابط والمعايير التي يصدرها البنك المركزي اليمني. ولا يجوز للبنك المركزي اليمني السماح للبنوك غير الإسلامية بفتح نوافذ للعمل بالصيغ الإسلامية، ويحق له السماح للبنوك الإسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية وفقاً

للشريعة الإسلامية وبالشروط والمعايير والضوابط التي يضعها البنك المركزي اليمني، على أن تشرف على هذه الفروع هيئة رقابة شرعية.

وأجاز مشروع القانون للمصارف الإسلامية الاستثمار المباشر في المشاريع التي تنفذها بنفسها ويؤول لها كامل ملكيتها وذلك بنسبة 25% من إجمالي رأس مال المصرف واحتياطياته، ويجوز رفع النسبة المشار إليها بعد موافقة البنك المركزي وفقا لتقديراته.

كما أقر مجلس النواب مشروع قانون بنوك

التمويل الأصغر بصيغته النهائية والذي أجاز تقديم الخدمات المصرفية للأسر وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والأصغر في القطاعين الحضري والريفي، وذلك لتحقيق النهوض الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص متساوية لجميع الفئات المستهدفة وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وكذا توفير التمويل المناسب للشرائح المستهدفة عن طريق تقديم التسهيلات المالية للفقراء. على أن يصدر الترخيص بإنشاء بنوك للتمويل الأصغر من قبل البنك المركزي بعد استيفاء الشروط المحددة في هذا القانون وتعليمات البنك المركزي.

واشترط مشروع القانون توافر الخبرات العملية والقدرات الفنية المتعلقة بإدارة عمليات التمويل الأصغر والرقابة الداخلية لدى من يتقدم بطلب الترخيص بإنشاء بنك للتمويل الأصغر، ويحق للبنك المركزي التأكد من توافر تلك الخبرات في عدد من المساهمين أو المدراء أو الاستشاريين المعينين في هذه البنوك وخصوصا فيما يتعلق بعمليات الإقراض وتكنولوجيا المعلومات الواجب توفرها في هذه المؤسسات.

وأجاز لليمنيين وغير اليمنيين إنشاء بنوك للتمويل الأصغر أو المساهمة فيها بأي نسبة كانت بعد موافقة البنك المركزي، وباستثناء الأنشطة المنصوص عليها في قانون البنوك وقانون المصارف الإسلامية فلم يمنح مشروع القانون الحق لبنوك التمويل الأصغر القيام بالأعمال المصرفية بشأن استلام ودائع نقدية قابلة للدفع عند الطلب من خلال إصدار شيكات وفتح اعتمادات مستندية أو استلام بوليصات الشحن والعمل كوكيل لتوسيع الخدمات الائتمانية وقبول الأمانات والأعمال المتعلقة بالوصايا وامتلاك أسهم في مشاريع.

ولم يجز أن يقل رأس المال المدفوع لأي بنك تمويل أصغر عن 500 مليون ريال يمني ويكون للبنك المركزي الحق في زيادة هذا المبلغ من وقت لآخر حسب الحاجة، ولا يحق لأي بنك تمويل أصغر أن يقوم بمنح أي شخص أو المؤسسات التابعة له أية قروض أو تسهيلات ائتمانية أو ضمانات مالية بحيث يتجاوز مجموعها الإجمالي 0.5% من مجموع رأس مال البنك المدفوع والاحتياطي المحتفظ به، ويجوز أن تتجاوز هذه القروض أو التسهيلات الائتمانية أو الضمانات المالية نسبة 1% من رأس المال المدفوع للبنك والاحتياطيات في حالة الضمان برهن عقاري أو استلامات مخزنية أو حسابات مستحقة القبض أو ضمانات مقدمة من مؤسسات حكومية أو مشاريع ذات ملاءة مالية كافية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز تلك التمويلات النسب المحددة.

كما لا يحق لأي بنك تمويل أصغر أن يمنح أي قرض أو تسهيل ائتماني أو ضمان مالي لأي من مساهميه أو مديريه أو موظفيه بمن في ذلك أعضاء مجلس إدارته أو أقربائهم حتى الدرجة الرابعة أو الكيانات القانونية الذين يكون لهم مصلحة أو مشاركة فيها بأي صورة كانت.

وأوضح مشروع القانون أنه بغرض إعداد البيانات المجمعة حول القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة لكل عميل وفقاً لأحكام قانون البنوك يجب على كل بنك تمويل أصغر أن يوافي البنك المركزي بتقارير شهرية بالقروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات المقدمة للعملاء تتضمن كافة التفاصيل والبيانات وفقاً للنماذج المعدة من قبل البنك المركزي. وباستثناء المؤسسات التي لا تقوم باستلام ودائع من الجمهور يمنع أي شخص من مزاولة أعمال التمويل الأصغر المصرفية بدون ترخيص صادر من البنك المركزي وفقا لأحكام المادة (4) من هذا القانون.

10.7 مليار ريال موازنة صندوق إعمار صعدة 2009

وافق مجلس إدارة صندوق إعادة إعمار محافظة صعدة في اجتماعه يوم الاثنين برئاسة رئيس الوزراء رئيس مجلس الإدارة، الدكتور علي محمد مجور، على خطة موازنة صندوق إعمار محافظة صعدة للسنة المالية 2009، وذلك بتكلفة إجمالية 10 مليارات و736 مليون ريال.

الخطة تستهدف إعادة إعمار خمسة آلاف منزل ونحو 900 مزرعة، فضلاً عن إعمار وإعادة تأهيل حوالي 200 منشأة عامة.

وأكد المجلس على الإدارة التنفيذية تجسيد المهام الرئيسية في أنشطتها المختلفة وإعطاء الأولوية المطلقة لإعادة إعمار المنازل المتضررة.

وأقر مجلس الإدارة نتائج الحصر الذي قام به الصندوق بشأن الأضرار في مديريتي حرف سفيان بمحافظة عمران، ومديرية بني حشيش بمحافظة صنعاء. حيث تضمن الحصر إجمالي المنشآت العامة والمنازل التي تضررت في المديريتين والبالغة 1120 ما بين منشأة ومنزل ومزرعة، وذلك بتكلفة تقديرية تصل إلى مليار و820 مليون ريال.

وأقر المجلس الحساب الختامي للصندوق للسنة المالية 2008 وفوض الإدارة التنفيذية اختيار مراجع حسابات من المشهود لهم بالكفاءة.

واطلع المجلس على تقرير الإدارة التنفيذية حول ما تم إنجازه في برنامج إعادة الإعمار للفترة الماضية في العام المالي 2008.

حيث أوضح التقرير أنه تم استكمال ترميم ومواصلة العمل في 24 مشروعا تربويا ومائيا إلى جانب إعلان مشاريع ترميم وتوسيع 32 مشروعا في مجالات مختلفة تم فتح مظاريف 31 منها وإرساء 29 مشروعا منها على المقاولين.

فيما يجري حاليا مراجعة استمارات وكميات ووثائق بقية المنشآت العامة تمهيدا لإعلانها. وأشار إلى أن الأعمال الجارية لإعادة إعمار المنازل المتضررة ضمن المرحلة الأولى التي تشمل مديريات الصفراء وسحار وقطابر ورازح، والبالغ عددها 884 منزلا، تسير بصورة جيدة، في الوقت الذي تم تدشين توزيع القسط الأول الخاص بإعادة الإعمار في إطار المرحلة الثانية التي تشمل ألفا و301 منزلا موزعة ما بين مديريات سحار ومجز والصفراء.

وبين أن الصندوق يعكف حاليا على مراجعة استمارات حصر الأضرار في المزارع ببعض المناطق التي تم تصنيفها إلى أضرار مدنية وأضرار شبكات الري وخطوط نقل الماء وأضرار الآبار والمضخات والمولدات.

وثمن المجلس عاليا الجهود المتواصلة لإدارة الصندوق في تنفيذ الأعمال المختلفة المتعلقة بعملية الحصر وآلية صرف الأقساط الخاصة بإعادة إعمار المنازل المتضررة، مشيرا إلى الشفافية القائمة في عمل الصندوق وطريقة تنفيذه للخطط والبرامج المقرة من قبل مجلس الإدارة.

ووافق المجلس على الآلية المقدمة من مدير عام الصندوق بشأن اختيار مهندسي فرق الحصر الميداني والمراجعة وكذا مهندسي الوحدات الإشرافية، وذلك لما من شأنه التسريع في الإجراءات المتعلقة بتلك الجوانب ويعزز جهود إعادة الإعمار.

الندى
7
الأربعاء 25 مارس 2009 العدد (189)
Wed. 25 March 2009
المحرر: هاجع الجحافي

نساء نحو البرلمان
Women towards the parliament

برعاية نادي مدريد ومنتدى التنمية السياسية كجزء من برنامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في اليمن من خلال الحوار المدعوم من قبل صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة

مسؤولة نساء الإصلاح تهاجم الاستغلال السياسي للنساء:

تهيئة القوانين والأخذ بالقائمة النسبية

قالت رئيس المكتب النسوي بالتجمع اليمني للإصلاح، الدكتورة أمة السلام احمد رجاء، إن "لقمة العيش عند الكثيرين أصبحت ثمنا لحرية الرأي والممارسة، ولم ينعكس هذا على الأفراد فقط، بل امتد أثره إلى بعض الكيانات التي كانت تعد في السابق من المنجزات، ومن ضمنها بعض الكيانات المعبرة عن المرأة اليمنية، لتصبح كيانات تعبر عن السلطة، مما أفقد المرأة عنصراً هاماً من عناصر قوتها المجتمعية".

وأضافت، في كلمة ألقتها في حفل افتتاح الدورة الثانية للإصلاح: "وإن تحدثنا اليوم عن الواقع، فالواقع أصبح أكثر تعقيداً، حيث تداخلت فيه الأوراق المختلفة، ومازلنا -وللأسف الشديد- نعاني من جملة من المشاكل، أهمها: ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، ارتفاع نسب التسرب من التعليم بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، وتراجع أداء مؤسسات الدولة بشكل عام والفساد المستشري فيها، وهو ما يجعل آليات الإصلاح أصعب، ويفتح الباب على مصراعيه لكثير من الممارسات الخاطئة التي تنعكس على مجتمعنا وتؤثر بالطبع على المرأة كما تؤثر على الرجل".

وأضافت: "ولا شك أن هذا التراجع أوجد حالة من الجزر في التعاطي الرسمي مع ما يطرح من قضايا تخص المرأة، كونها أصبحت حالة لدعم الولاء السياسي والحشد الشعبي للسلطة ليس إلا".

والحقيقة أننا بحاجة إلى حالة من التوافق الاجتماعي وفق المبادئ الديمقراطية والشورية التي أجمعت عليها وأقرتها كل الاتجاهات والأحزاب والكيانات المجتمعية المختلفة، بحيث تصبح حقوق المواطن والمواطنة حقاً لا منةً من أحد، وبحيث تجد هذه المبادئ طريقها إلى الواقع عملياً وليس دعائياً.

وفي حين أثنت على ريادة حزبها في دفع المرأة للمشاركة السياسية في العملية الانتخابية أكدت أن "مسيرتنا في هذا الباب لن تقف عند حدود الدفع، حيث صار الواقع يحتم علينا ضرورة تهيئة الظروف والقوانين لمشاركة فاعلة للمرأة في المجالس النيابية وزيادة وعي أفراد التنظيم والمجتمع بأهمية المشاركة السياسية للمرأة كعضوة فاعلة تتبنى قضايا أمتها ووطنها".

وترى الدكتورة رجاء أن ذلك "يتطلب جهوداً حثيثة لإحداث القناعات ولتغيير النظام الانتخابي ليصبح وفق نظام القائمة النسبية مما يفتح الباب لمشاركة النساء في ظل أجواء أمنة خلال مراحل العملية الانتخابية ويوم الاقتراع، وينأى بالمرأة عن الاستغلال السياسي الذي دأب كثير من الاتجاهات على المتاجرة به".

وفي الوقت الذي ذكرت بالحضور السياسي للمرأة الإصلاحية أشارت إلى أن "هذا الحضور الواسع، بالإضافة إلى أدائها المتميز وانضباطها التنظيمي والرغبة والتفاني في العمل، وكذلك اتساع قاعدتها التنظيمية، يحتم علينا مراجعة وضع المرأة ووضعها في الموضع الذي تستحقه في نظم الإصلاح ولوائحه، بما يمكنها من إدارة العمل بكفاءة أعلى. وبما أن الإصلاح كان له دور رائد في دفع المرأة للمشاركة السياسية في العملية الانتخابية، وهذا الدفع قد أحدث درجة من التنافس دفعت الكثيرين من أحزاب أخرى للاقتداء بالإصلاح".

وأشارت إلى أهمية "الاهتمام بالجانب الإعلامي، لأنه العامل الأكثر خطورة في تشكيل العقل وملء الفراغ الروحي. وليس من المبالغة أن يقال إن إعلام اليوم هو أهم وسائط التربية على الإطلاق. وفي هذا المقام نؤكد دوماً أن المرأة تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في المجال الإعلامي وفق الرؤية والمنهجية الإسلامية الشاملة، وأن الارتقاء بخطابنا الإعلامي هو العنوان الحقيقي الذي نقدمه للآخرين عنا".

مسؤولة المرأة بلجنة الانتخابات تنتقد المجتمع المدني:

المرأة تواجه نفسها وتعاطي الأحزاب ديكوري

■ احمد الزيلعي - "نيوزيمن"

لم يمض على عمره سوى ثلاث سنوات، وولد مع انتخابات 2006، لكنها تقول إنه حقق إنجازات كثيرة رغم طاقمه الصغير.

هكذا تحدثت رئيس دائرة المرأة باللجنة العليا للانتخابات، الهام عبد الوهاب، لـ"نيوزيمن" عن إدارتها التي تواجدت بصماتها في جميع المحافظات واستهدفت المجتمع المحلي، وهو ما اعتبرته ميزة وإيجابية في حق إدارتها. وتضيف: "نحن نشتغل بطاقم صغير لكن عملنا كبير".

وانتقدت في الوقت ذاته المجتمع المدني الذي يستهدف صفوة المجتمع في الفنادق، في حين تستهدف إدارتها المجتمع المحلي في المحافظات، مشيرة في هذا السياق إلى تواجدها في الأسبوع الفائت بمحافظات ذمار وحجة وعدن لحج والحديدة والأمانة، واستهدفت خلال نزولها الميداني ما أطلقت عليه "مجموعات العمل الطلابية للتوعية الانتخابية".

وأضافت: "أخذنا من كل مدرسة ثلاث طالبات ومدرسة الأنشطة المدرسية، وتم عمل برنامج توعوي وتدريبي مكثف، واتفقنا على تقديم فقرة توعية قانونية من الدستور وقانون الانتخابات ضمن برنامج طابور الصباح المدرسي".

وعبرت رئيس دائرة المرأة عن شعورها بالاعتزاز والفخر بحصول إدارتها ولأول مرة في تاريخ اللجنة العليا للانتخابات على ميزانية خاصة بدعم المرأة، لكنها بالمقابل أشارت إلى عدم رضاها بتعاطي الأحزاب السياسية مع قضية المرأة، واصفة ذلك التعاطي بـ"الديكوري"، متمنية تمثيلا للمرأة في كل قطاعات اللجنة العليا لا أن يكون تواجدها محصورا داخل إدارة أو قطاع خاص بالمرأة.

وفيما تحدثت عن إنجازات في المجال التوعوي والتدريبي غطت كل محافظات اليمن وليس مناطقها، وإنجازات أخرى على صعيد علاقاتها مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أكدت أن التحدي الأكبر الذي تواجهه إدارتها هو "مع المرأة، ومع الأحزاب والتنظيمات السياسية، مع المرأة، لأن لا أحد يدافع عن حقوقها، ولا أحد يعطيها على طبق من ذهب"، داعية إلى تشبيك نسوي قوي ومناصرة منظمة تصب من أجل حصول المرأة على حقوقها وضمان مشاركة سياسية حقيقة لها.

أفسحوا لهن إنهن قادمات وقادرات

نعومة بصلابة الرجال

بعض دعاة تجهيل المرأة، دعاة ثقافة أن المرأة عورة لا تصلح إلا للبيت وتربية الأولاد فقط، لا يعجبهم إطلاقا الحديث عن كفاءة وقدرات النساء وعن تميزهن وتفوقهن... يختلقون كل المبررات والحجج لحرمان النساء من حقوقهن، وبالذات السياسية. لا يترددون إطلاقا في إقحام الدين والأعراف والعادات والتقاليد لتبرير معتقداتهم وثقافتهم البائدة. يتقوقعون في قمقم داخلي رجعي ولا ينظرون إلى ما يجري من حولهم وإلى ما حققته النساء في دول عربية وإسلامية من تقدم مشهود.

ؤلاء البعض -للأسف- يقفون حجرة عثرة أمام أي فرصة للنساء. استطاعوا العودة بالمرأة إلى الوراء في عدن بعد أن كانت في مراتب متقدمة. يقولون إن الأعمال التي تتطلب لياقة وقدرات جسمانية، وكذلك القضاء، وغيرها من المهن، لا تصلح للنساء إطلاقا، وأن ذلك مخالف لشرعهم. إلا أن النساء، وبإصرار وتحدٍ مبهر، أثبتن لهم أنهن نصف المجتمع الفاعل، ونجحت المرأة كقاضية وشرطية، بل اقتحمت مجالات أقوى، مثل العمل في قوات مكافحة الجريمة والإرهاب... حملن السلاح وبتفوق لا يقل شأنا عن أقوى الرجال، وهذا أقل دليل على ما يمكن أن تقوم به المرأة.

ترى متى يعترف هؤلاء بحق المرأة وقدراتها الفاعلة في تقدم ونهضة بلدها؟! ومتى يرفعون وصايتهم السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية عن النساء؟! يا هؤلاء، أفسحوا للنساء، إنهن قادمات وقادرات.

CLUB DE MADRID

نادي مدريد هو عبارة عن مؤسسة مستقلة تهدف إلى دعم وتعزيز الديمقراطية حول العالم استناداً إلى خبرات وتجارب وموارد اعضائها الذين يمثلون 72 رئيساً ديمقراطياً سابقاً لدول وحكومات مختلفة. يقوم **نادي مدريد** بالشراكة مع الحكومات والمؤسسات الأخرى، التي تشترك معه في أهداف دعم ونشر الديمقراطية، بتوفير الاستشارات والدعم الاستراتيجي والنصائح الفنية للقادة والجهات التي تنشد التحول الى التوجه الديمقراطي ودعمه.
www.clubmadrid.org

بأقلامهن

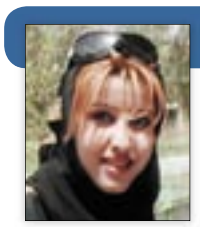

شهيرة خالد خليل
Wahy7@yahoo.com

الكوتا النسائية النسبية

يعد نظام الكوتا أحد الأنظمة السياسية الداعية في الكثير من الدول إلى التمكين السياسي للمرأة، وبلادنا ومنذ سنوات قريبة علت فيها أصوات عديدة تطالب بتطبيق نظام الكوتا كان أبرزها ما طرحه فخامة رئيس الجمهورية في خطاباته الداعية إلى إعطاء نسبة 15% من المقاعد للنساء، إلا أن هذه المبادرة والتي اتفقت عليها كافة الأحزاب وألوان الطيف السياسي في اليمن ما تزال حتى الآن مجرد ظاهرة صوتية، والانتخابات المحلية الأخيرة خير دليل على ذلك. وفي ظل الاتفاق بين الأحزاب السياسية على تأجيل الانتخابات لمدة عامين وإجراء حوار وطني تشير مؤشرات الساحة اليمنية إلى أن الجميع سيتفق على إجراء الانتخابات بنظام القائمة النسبية الذي يسمح بتحقيق التمثيل النيابي لعدد أكبر من الأحزاب والتنظيمات السياسية تناسب حجمها وقوة تأثيرها في المجتمع. ورغم هذا فقد أثبتت التجارب أن من محاسن نظام الدوائر الفردية أنه يقود إلى حكومة قوية مستقرة، والعكس بالنسبة لنظام القائمة النسبية الذي يؤدي إلى حكومة ائتلافية هشة غالبا ما يتم عنها أو حلها.

وفي ظل النظام الانتخابي الحالي كان سيتم تخصيص دوائر انتخابية معينة مغلقة للمرشحات، بما يضمن حصول النساء على نسبة الكوتا المخصصة لهن. ولكن في ضوء المقترح المطروح من أحزاب المعارضة باعتماد القائمة النسبية، يتطلب الأمر توضيح كيفية منح النساء هذه الكوتا أو النسبة المتفق عليها، فمن المعروف أنه وفق نظام القائمة النسبية يجري توزيع عدد مقاعد المجلس النيابي على الأحزاب والقوائم الانتخابية وفق النسبة التي حصلت عليها من أصوات الناخبين، وهذه الأحزاب والقوائم الانتخابية تسمي أعضاءها في المجلس النيابي كلاً بحسب العدد الذي حصلت عليه، لذا كان من الضروري أن يشمل الاتفاق المبرم بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة موضوع الكوتا النسائية وأن تكون من بنود الحوار حول قانون الانتخابات والنظام الانتخابي تحديد آلية تضمن حصول النساء على النسبة المقررة لهن من مقاعد مجلس النواب ينص عليها قانون الانتخابات بحيث تكون ملزمة لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية.

إن تخوف النساء قائم على تجربة الانتكاسات التي عايشنها، حيث تناقص تمثيل النساء في مجلس النواب منذ عام 1990 وصولا إلى عضوة واحدة فقط في مجلس النواب الحالي، في حين غابت المرأة عن عضوية اللجنة العليا للانتخابات منذ 1993، مما يبرر التساؤلات والمقترحات التي تضمنها هذا المقال، سعيا إلى تحقيق التمثيل النيابي المناسب لحجم ودور المرأة في المجتمع اليمني وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية.

مواقع بقوة ناعمة

شبكة مواقع المعهد الدولي للتضامن مع النساء
www.mowat.org
موقع مواطنات (المشاركة في الحياة العامة والسياسية)
www.ensaf.org
موقع إنصاف (المرأة والقانون)
www.amanjordan.org
موقع سيداو (خاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)
www.sanabel.org
موقع سنابل (المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة العربية والمشاركة الاقتصادية)

أرقـــام

● يمكن للمرأة اليمنية التصويت في الانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة. وقد شكلت النساء 47 بالمائة من مجموع الناخبين اليمنيين في الانتخابات التشريعية التي جرت في 28 نيسان/ إبريل 2003. لكن جميع الأحزاب السياسية اليمنية امتنعت عن ترشيح أية امرأة في قوائمها الانتخابية. وتمكنت امرأة واحدة من بين 37 مرشحة مستقلة من الفوز بمقعد في مجلس النواب اليمني الجديد، بينما فازت اثنتان بمقاعد نيابية في انتخابات 1997. وفازت 35 امرأة بمقاعد في المجالس البلدية في الانتخابات البلدية سنة 2001.

● تؤلف النساء 28 بالمائة من قوة العمل اليمنية، مع مشاركة أكبر للنساء في الجنوب منها في الشمال. ومنذ توحيد شطري اليمن، أضعفت البطالة وأضعف ازدياد التمييز الاجتماعي مركز المرأة في سوق العمل.

● تقوم الحكومة بخطوات لزيادة الحضور النسائي في الوظائف الحكومية العليا. وتم تعيين أول امرأة في منصب وكيل وزارة الإعلام سنة 1997. وأعلن رئيس وزراء اليمن سنة 1998 أن على كل وزارة تعيين امرأة برتبة مدير عام. وعينت اليمن أول سفيرة لها سنة 1999. وفي سنة 2001 عيّنت أول امرأة في منصب "وزير دولة لحقوق الإنسان". وفي سنة 2002 خلفتها امرأة في المنصب نفسه. وصدر عن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الكثير من التصريحات العلنية المؤيدة لحقوق المرأة وللتنمية التي تركز على تطوير وضع المرأة.

توجيهات النائب العام بالإفراج عن سجناء في تعز مؤجلة حتى حين

■ هلال الجمرة

من خلال ملاحظة إغفال النيابات في تعز لأوامر الإفراج على سجناء في مركزي المحافظة يبدوا أن تلك النيابات لا تأبه لتوجيهات النائب العام ولا لأوامر رؤساء المحاكم. وفي هذا العدد تستعرض "النداء" محنة 3 سجناء جميعهم أصدر النائب العام أوامر بالإفراج عنهم دون طائل.

في 28 يناير 2008، أصدر رئيس محكمة استئناف محافظة تعز قراراً بالإفراج عن أحمد علي جسار ناجي، 43 عاماً، نزيل السجن المركزي بتعز ووجه نيابة شرق تعز تنفيذ القرار.

يومذاك، لم تستجب النيابة لتوجيه القاضي عبدالله العنسي، وواصلت احتجاز أحمد بحجة عدم إيصال ضمانة. وبحسب وثيقة القرار، حصلت "النداء" على نسخة منه، فإن الإفراج عن احمد لم يرتبط بشروط بل قضى بـ"الإفراج عن المتهم أحمد علي جسار ناجي... وعلى النيابة تنفيذ القرار المحكمة فوراً وللمتهم الحق في الطعن بالنقض بالحكم، مرفق صورة المحضر". ويقول أحمد جسار لـ"النداء" إن نص القرار الذي وصل إلى النيابة "قد تم تحريفه من قبل نجيب القهيدي أمين السر"، إذ أضاف إلى توجيه رئيس المحكمة فقرة تشترط عليه إحضار ضمانة للإفراج عنه. لكن أحمد حصل على نسخة من القرار قبل تعديله يتضمن إمضاء رئيس المحكمة عليه ونسخة بعد التعديل.

وقال إنه عرض على رئيس نيابة تعز نسختي القرار (المعدلة والأصلية) إلا أنه رفض الإفراج عنه ثم أحضر ضمانة تجارية وأخرى مالية دفع 400 ألف إلى نيابة شرق فرفضوا إطلاق سراحه، "وطلبوا مني ضمانة من بيت هايل سعيد". ناشد في ذلك النائب العام والمنظمات الحقوقية ووزيرة حقوق الإنسان، فوجه النائب العام توجيهين صريحين الأول في 20 ابريل 2008 والثاني بعده بـ3 أشهر إلى رئيس نيابة تعز "للعمل بموجب قرار المحكمة"، تبعه توجيه ثالث بعد 11 يوماً. "النداء" تحتفظ بنسخة من جميع الأوامر. لم تقبل نيابة تعز أي من توجيهات النائب العام ورئيس محكمة استئناف تعز. ويقول: "كل الأوامر إلى النيابات في تعز كان مصيرها برميل القمامة".

وأشار إلى أنه يعول 13 ابناً ذاقوا المرارة والعذاب في سجنه. وأضاف متسائلا: "لماذا يريدون أن يهلكوني داخل السجن ويعذبوا أولادي خارج السجن". وناشد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام ومنظمات حقوق الإنسان إنقاذه من أيدي من "لا يخشون الظلم".

● سهيل اسحاق

معلق من المنتصف

ويمضي الشاب سهيل عبدالله إسحاق، 22 عاماً، عامه الثاني في السجن المركزي بتعز على ذمة المحاكمة التي بدأت في 2 مارس 2008. وطُلب إلى محكمة التعزية لمحاكمته 4 جلسات بعدها قررت المحكمة الإفراج عنه بالضمان الحضوري. من يومها لم يتم طلبه للمحاكمة ثانية، كما رفضت نيابة السجون الإفراج عنه بالضمانة التي أحضرها. وإلى ذلك قال إن "وكيل نيابة السجون ضيعها".

من يومها ظل إسحاق محتجزا رهن المحاكمة، التي لم يُطلب إليها منذ قررت المحكمة الإفراج عنه في سبتمبر الماضي. ويقول لـ "النداء": "النيابة علقتني من المنتصف.. لا هي أفرجت عني ولا طلبتني للمحاكمة وتخارجني".

وكان سهيل قد دخل السجن في مارس من العام الماضي على خلفية خلاف بينه وبين أحد المشايخ في تعز. فبعد ساعات من تقييده بلاغاً بالاعتداء عليه والتهجم على منزله وتهديمه لدى قسم الجند بمفرق ماوية تم استدعاؤه من مدير البحث الجنائي بالقسم وإيداعه السجن "وحضر الشيخ بدعوى ضدي بأني هدمت غرفته وأخذت محتوياتها وتحولت من شاكي إلى متهم لأن خصمي شيخ" قال. جرت التحقيقات معه كمتهم وبعد شهر طلبت النيابة منه ضمانة للإفراج عنه، ولكن النيابة قامت بإحالته إلى المركزي بدلا من إطلاق سراحه بموجب الضمان التي طلبتها منه.

وأوضح سهيل إسحاق أنه كان من ضمن الموقعين على الشكوى المرفوعة إلى النائب العام ضد وكيل نيابة السجون بتعز، وانه تم إغراؤه حين نزلت لجنة للتحقيق في الموضوع: "قال لي وكيل نيابة السجون شايفرج عني بعد يومين، (بشرط) أغير شهادتي أني أتخايل (أظن) أن الشكوى بعدم توفر الماء ولا أعلم أنها بوكيل السجن"، مؤكداً براءة عبدالله الأسدي من التزوير التي لفقت له. واعتذر للسجين الأسدي عن هذه الخيانة.

ويطالب الآن بسرعة محاكمته أو الإفراج عنه وفق توجيه القاضي، مناشداً النائب العام وضع حد لتجاوزات النيابة وتجاهلها لأوامر القضاء.

زيادة 7 سنوات حتى إيصال الضمانة

ومثلهما السجين سعد علي الويص الذي وجه النائب العام رئيس نيابة استئناف تعز بالإفراج عنه في 31 أغسطس 2008، ملبياً لطلب الإفراج المرسل من وزيرة حقوق الإنسان إليه. وقال في مذكرته إلى رئيس النيابة، حصلت "النداء" على نسخة منها: "توجه بالإفراج عن السجين سعد الويص لانتهاء مدة الحبس 10 سنوات وتعذر الضمان المطلوب ما لم يكن محبوساً على ذمة قضية أخرى". كانت نيابة تعز تتحجج عليه بالضمانة، رغم انتهاء فترة حبسه قبل سبع سنوات.

وبالرغم من زيادة فترة سجنه 7 سنوات وتوجيه النائب العام بالإفراج عنه وإعفائه من إيصال ضمانة، إلا أنه ما يزال محبوساً. وقال لـ"النداء": "كلمت رئيس نيابة تعز عندما زار السجن: ليش ما يفرجوا عني بموجب توجيه النائب العام؟ وقال لي: ولا تخرج من السجن".

وكان الويص قد سجن في 1992 على قضية أخلاقية حكم فيها بالسجن 10 سنوات. ولأنه لا يجد من يتابع قضيته فقد تم نسيانه في السجن فترة 7 سنوات زائدة حتى استطاع إيصال شكواه إلى وزيرة حقوق الإنسان قبل 7 أشهر ووجه النائب العام على ضوئها بإطلاقه لكن دون طائل.

وناشد الويص النائب العام ورئيس مجلس القضاء والمنظمات الحقوقية الإفراج عنه ومساءلة رئيس نيابة تعز عن سبب رفضه لأوامر النائب العام.

شريف مسجون 4 سنوات على ذمة حسابات غير قانونية

ما يزال موظف وزارة المالية المسجون بذمة أموال عامة منذ 4 سنوات يدافع عن نفسه من التهمة التي رفعها ضده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. قبل 4 سنوات كان عارف شريف، 47 عاماً، مسؤولا مالياً في المستشفى الجمهوري بتعز.

وقال عارف لـ"النداء" إن الجهاز أنزل آنذاك تقريراً يفيد بأنه تلاعب بـ7 ملايين ونصف المليون ريال من حساب مجلس الأمناء. وأضاف مستدركاً: "وهذا الحساب غير قانوني تم صرفه من قبل المستشفى على المترددين على المستشفى". إلا أن التقرير أفاد بأن عارف هو المسؤول. وبحسبه فقد رفع الجهاز دعوى قضائية ضده رغم أن المستشفى "لم يدع بالمبلغ ولم يقل إنه ضائع".

وأشار إلى أن الجهاز ادعى في البداية "ضياع مليون و700 ألف وبعدها قال إنها 8 ملايين وشوية وفي المحكمة قال إنها 10 ملايين". وحكمت محكمة الاستئناف بتعز بسنتين ونصف حبس وسداد 7 ملايين و800 ألف.

يذكر أن عارف شريف الذي زاد على فترة الحكم عاما ونصف العام رهن مبلغ مالي، يتولى أحياناً الدفاع عن السجناء أمام المحاكم حال لم يجدوا محاميا يدافع عنهم.

وقال لـ"النداء" إنه يعاني كثيراً كما تعاني أسرته جراء السجن الذي صار خارج نطاق القانون، مناشدا النائب العام سرعة الإفراج عنه بحسب القانون بعد إصابته باليأس من الوعود السنوية التي تتبخر في رمضان وتوزع على السجناء الساخطين على مدار السنة.

تجاوب

الاخ: رئيس نيابة جنوب الأمانة المحترم
بعد التحية

بالإشارة إلى مذكرة الاخت وزيرة حقوق الانسان، برقم 111 وتاريخ 2009/3/11، المرفقة لكم صورة منها، وما نشر في صحيفة «النداء» بعددها 187 وتاريخ 2009/3/11، بشأن احتجاز يحيى يحيى عبدالله عثمان بأمن منطقة السبعين بدون مسوغ قانوني... الخ.

وعليه نكلفكم شخصياً بالانتقال إلى مكان الحجز للوقوف على أسباب الحبس ومدى مشروعيته والتصرف على ضوء ذلك وفقاً للقانون وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

●●●

الاخ: رئيس نيابة سيئون م/ حضرموت
بعد التحية

بالاشارة إلى ما نشر في صحيفة «النداء» بعددها رقم 187 وتاريخ 2009/3/11. المرفقة لكم صورة منها، بشأن واقعة الاعتداء على مدرسة الخليفة أبوبكر الصديق بمنطقة «مريمة الشرقية» وأنه قد تم حبس اثنين من المتهمين إلا أنه مازال هناك مجاميع عسكرية تسيطر على المبنيين الذي تم استحداثهما...الخ.

وعليه نوجه بالاطلاع وسرعة استكمال إجراءات التحقيق ومنع أي استحداث والتصرف طبقاً للقانون وموافاتنا بما تم اتخاذه.

وتقبلوا تحياتنا،،،

د. عبدالله عبدالله العلفي
النائب العام

بينهم معسرون تجاوزوا الفترات المقررة

مئات السجناء في مركزي الضالع يعيشون أوضاعا قاسية

■ الضالع - فؤاد مسعد

أكد فرع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات بالضالع، وجود عدد من السجناء المعسرين الذين تجاوزوا الفترات المحكوم بها عليهم بسنوات، وفي مقدمتهم السجين محسن فضل علي الوحش (تناولت "النداء" قضيته في أعداد سابقة) وقد مر على سجنه 15 عاما. وكان أحد الموسرين قد أبدى تفاعله بعد نشر مناشدات أطفاله في "النداء"، إلا أنه تراجع بعد ذلك. ولا يزال الوحش في السجن على الرغم من إطلاق سراح عدد من المعسرين العام الفائت.

وتساءلت المنظمة في تقريرها عقب زيارة السجن المركزي عن سبب تجاهل هذا السجين وعدم تسجيله في كشوف المعسرين الذين تكفل رئيس الجمهورية ومحافظ المحافظة وأهل الخير بسداد ما عليهم وإطلاق سراحهم لتجاوزهم الفترات المقررة.

إلى ذلك أدان تقرير المنظمة استمرار حجز السجين وليد احمد مثنى، بعد تنازل غرمائه عن حقهم في القضية الجنائية أمام قاضي محكمة الضالع ومطالبتهم بإطلاق سراحه. وكذلك السجين عبدالرقيب العبد الذي قال التقرير إنه كان ضمن كشوف المعسرين.

وكانت لجنة مكونة من: علي العود رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمحلي المحافظة، ومحمد مسعد الحابشي رئيس فرع المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات بالضالع، وناشطين حقوقيين، قد زارت السجن المركزي بالضالع وتفقدت أحوال السجناء البالغ عددهم 340 سجينا قالت المنظمة إنهم يعانون أوضاعا سيئة تمثلت بعدم توفر مياه الشرب النقية والأدوية. كما يطالب السجناء بتوفير سيارة إسعاف لنقل السجناء المرضى، وعيادة صحية، ومصحة للمرضى النفسيين، بالإضافة إلى أسِرَّة قد تخفف من ازدحام السجناء.

وطالب التقرير الجهات المعنية وقيادة المحافظة والنائب العام بالتعاطي الإيجابي وبمسؤولية عالية وإنسانية مع السجن والسجناء القابعين فيه وتلمس همومهم ومشاكلهم.

محاولة قتل المليكي في محله بحي التحرير وما يزال الجاني طليقاً

■ هشام سرحان

نجا الشاب محمد عبد العزيز المليكي، 25 عاماً، من 4 أعيرة نارية أطلقها خصمه ظهر السبت الماضي على بقالته الواقعة على الشارع العام بحي التحرير بتعز أثناء عمله وأحد العاملين هناك.

وقال المليكي لـ"النداء" إن شخصاً يدعى "ص. ع. م" تهجم عليه في البقالة صباح اليوم السابق لحادثة إطلاق النار وتوعده بالقتل حال واصل المطالبة بقطعة الأرض المختلفين عليها الواقعة في حي الشماسي والمنظورة أمام القضاء. وأشار محمد إلى أن "ص.ع. م" وأخاه حاولا قبل فترة الاستيلاء على أرضيتهم مستخدمين الأسلحة ومستعينين بسلطة أحد الوجهاء، موضحاً أن حادثة إطلاق النار هذه هي الثانية خلال هذا الشهر حين كان نائماً في دكانه وأطلق مجهول على دكانه عدة أعيرة نارية.

وأفاد المليكي بأنه حصل على توجيهات من محافظ محافظة تعز حمود خالد الصوفي بإلقاء القبض على الجاني وتقديمه إلى العدالة. إلا أن أجهزة الأمن لم تقم بواجبها حتى الآن. وبحسب مصادر فإن الشخص المطلوب يمارس أعماله بشكل طبيعي ويلف في الشوارع حاملاً سلاحه ودون أي تحرك من أفراد الأمن.

وأمل محمد المليكي أن تنفذ أجهزة الأمن توجيهات المحافظ سريعاً قبل حدوث ما لا تحمد عقباه وينفذ خصمه مراده بسهولة وبتساهل من الأمن، لافتاً إلى أن محلهم مقفل ومعطل عن العمل بسبب التهديدات التي يلاقونها من الجاني.

بيان رقم (5) من سجناء تعز المعسرين

لم نكن نعلم ولا نتصور أن الحال بهذا القدر من الوحشية والخوف واللا مسؤولية والقبح. ولم نكن نعلم أن المؤسسات الحقوقية والدولية حبراً على ورق. ولم نكن نعلم أن منظمات حقوق الانسان بهذا القدر من الهشاشة والأداء الضعيف والتأثير المنعدم. إننا نموت وهم يتفرجون. علينا بأننا نعاني يمنياً من ضعف ثقافة التضامن والدفاع عن الحقوق والحريات ومناصرة المظلوم والاخذ على يد الظالم.

اخواني، اليوم يتحالف الظلمة ضد المستضعفين والمظلومين، نحن في أشد الحاجة للتحالف. نحن أصحاب الحق بالإضراب والتضامن، لكننا في المحصلة ابناء واقع الضعف والنفاق والشك الذي يسيطر علينا وعليكم، والذي عصف بنا وسيعصف بكم. هذا ليس تهويلاً! فما يحدث لنا أكبر من التهويل، إنهم يمارسون ضدنا سياسة القمع، إنهم يقمعون الاضراب، إنهم يرفضون أي وسيلة سلمية نمارسها دفاعاً عن حريتنا، فقد اخترنا عيشة كريمة أو الذهاب إلى الموت بهامات عالية، لكنهم لم يتركونا نختار طريق الهامات العالية حاولوا بكل الطرق قمع إضرابنا تارة بالترهيب وتارة بالترغيب. وإن ما حدث للسجين المعسر وحيد محمد ناجي وزملائه، من عساكر السجن يوم السبت 2009/3/21 يمثل انتهاكاً صارخاً لما تبقى من حقوق آدميتنا.

السيد النائب العام، قد تجاهلت قضيتنا اكثر مما يجب. ولا نلومك على ذلك فقد تعودنا منك. أما أن يدخل عساكركم إلى داخل العنابر فهذا الذي نرفضه رفضاً قاطعاً. يومها دخلوا عساكركم يهددون السجناء بالعنف ويقتادون من أعلنوا إضرابهم ليكونوا عبرة للآخرين ويصيح فيهم احد العسكر قائلاً: «والله لآكل أبوك .... بيدي» ويشير إلى الصميل الذي بيده. هل هذا يجوز بنظركم معالي النائب العام؟!

لقد مكث المضربون في الانفرادي ما يقارب الثماني الساعات بين قاذورات المكان من جهة والحر من جهة أخرى. إن القانون صريح كل الصراحة حيث ينص على: «من قيد حرية انسان بعد انتهاء فترة العقوبة ساعة واحدة يعاقب بالحبس ثلاث سنوات أو الفصل من الوظيفة العامة»! فليعلموا أنهم لن يرعبونا من بالزنازن أو الهراوات ولن تكون زنازنهم أبشع من الحياة التي عشناها سنوات بداخل السجن، ولنتذكر جميعاً يمكن يستمر الظلم فترة ولكن في الاخير لا بد أن تسري عليه السنين جميعاً ولا بد من التضحية ما لم نقدمها نكن كاذبين لا بد من التضحية من اجل الحرية ليدرك جميع المعسرين ألا سبيل للحرية الا بالتضحية وكما هي حريتنا شوكة في أعين الظلمة فليكن موتنا وصمة عار في حياة الظالمين.

معالي السيد النائب العام: ومن استشعاركم للمسؤولية الانسانية إزاء أوضاعنا وإضرابنا وبعد اعلاننا يوم السبت 2009/3/21. الاضراب الشامل ونظركم إلى قضيتنا بعين الراعي الامين قمتم مشكورين بإرسال مندوبكم القاضي مهدي على مخ..... لتقصي الحقائق وبحسب وعدكم عبر القاضي مهدي بإنهاء مأساتنا والبت في قضيتنا خلال فترة لا تتجاوز 45 يوماً، وعليه قرر المعسرون تعليق اضرابهم حتى انتهاء الفترة المذكورة.

وفقكم الله ودمتم ذخراً لهذا الوطن

الناطق الرسمي للمعسرين: فهمي العزي محمد ناجي

فيما تشير وسائل إعلامية إلى أنه معتقل لدى الأمن القومي بتهمة العمالة، بعد شهر ونصف من الإخفاء القسري..

ما يزال الغموض يلف مصير المواطن البريطاني يحيى عثمان

قبل نصف شهر أعاد أفراد الأمن في قسم علاية بصنعاء بطانية وفرش المختطف يحيى يحيى عبدالله عثمان (يمني يحمل الجنسية البريطانية) وأبلغوا أولاده أنه تم نقل والدهم إلى جهة أمنية، لم يفصحوا عنها. وقبل يومين زار ابنه عبدالرحمن مكتب "النداء" وأفاد بأنه زار كافة المؤسسات الدستورية في الدولة للكشف عن مصير والده المختطف منذ نحو شهر ونصف، غير أنها لم تفده في شيء.

أمام منزله في حي القادسية، وبينما كان يحيى وابنه محمد، 16 سنة، عصر 16 فبراير الفائت متجهين صوب عمله (مدير الاستثمار في شركة الأهرام التابعة لرجل الأعمال حسن جيد) اعترضت طريقهما سيارة مرسيديس ترجل منها 3 مدنيين مسلحين هجموا عليهما ولفوهما في السيارة وطاروا بهما إلى قسم علاية بمنطقة السبعين. وفي بوابة القسم رمى المسلحون بمحمد واحتجزوا أباه "في زنزانة انفرادية داخل المنطقة". قال عبدالرحمن لـ"النداء". وأضاف: "روَّح أخي يرتجف ويبكي ولم يستطع الكلام إلا بعد حوالي نصف ساعة". بعد ذلك هب عبدالرحمن لنجدة والده، لكنه منع من الدخول عند البوابة الخارجية، وأخبره أفراد الحراسة في القسم أن توجيهات صدرت من المدير بمنعهم من الدخول.

وأفاد عبدالرحمن بأن والده ليس لديه مشاكل سوى مع أحد شركائه السابقين في مكتب استثماري كوكلاء لشركات بريطانية تعمل في مجال الأدوية أراد الاستثمار فيها عقب عودته من بريطانيا قبل سنتين وتربطه بهم علاقة أسرية. لكنه يضيف أنها لدى المحكمين من وجهاء المنطقة ولا يعتقد أنها السبب في اعتقال والده.

وقال عبد الرحمن يحيى عثمان، 20 عاماً، نجل المختطف لـ"النداء" إن والده ضحية "التعامل الصادق والتكالب الظالم من المغرضين من أبناء منطقته ضده".

وإذ وصف تعامل قسم الشرطة معهم كمجرمين ومع والدهم كشخص لا يستحق أن يحيى قال إنه في إحدى المرات أثناء إعطاء والدهم أكل تعرض للانتهاك من قبل مدير البحث في القسم؛ "شفته بيفتش الكمبيوتر المحمول حق أبي وقربت إلى جنبه ولما شافني قال: من أنت؟ قلت له: أنا عبدالرحمن عثمان ابن صاحب هذا الجهاز الذي بتفتشه، فقام بمصادرة جواز سفري وقال للعسكر يحبسوني" أوضح عبد الرحمن. لدى يحيى عثمان من الأبناء 10، منهم بنتان.

ويشكو عبدالرحمن من تعامل العسكر، إذ كانوا يرفضون إدخال العلاج لوالدهم.

وكان يحيى عثمان قد تخرج في إحدى جامعات لندن في السبعينات وعاد إلى اليمن بداية الثمانينيات، وظل متنقلا بينهما حتى 96 إذ استقر للعمل في بريطانيا فترة إلى ما قبل سنتين وجاء إلى اليمن.

ويقول عبدالرحمن إن قضية والده غامضة ولا يعرف عنها شيئا كما ترفض الجهات الأمنية الإفصاح عن مكان والده أو السماح لهم بزيارته.

وكانت وسائل إعلامية قد نشرت في الأسابيع الماضية مفادها اعتقال متهما بالعمالة لـFBI وأغلب المعلومات تحدثت عنه. وذكرت أنه يعمل لحساب المخابرات الأمريكية ضد شخصيات يمنية مرموقة في البلد (تجار ومحامين) بتهمة الانتماء إلى "القاعدة" ومساندتها، وأن أجهزة الأمن حصلت على تقارير من هذا القبيل في منزله. وأشارت المعلومات الواردة في صحيفة "المصدر" قبل عددين إلى أن والده المتهم بالعمالة معتقل حالياً في جهاز الأمن القومي.

إلا أن عبدالرحمن ينفي تماما صحة تلك المعلومات ويرى أن "هناك حاقدين على والده يخططون للإيقاع به رغم براءته من تلك التهم السخيفة".

ويناشد رئيس الجمهورية والنائب العام ومسؤولي الأجهزة الأمنية سرعة الإفراج عن والده.

زوجة ياسر الوزير المعتقل في الأمن السياسي تعرض معاناتها جراء سجن زوجها

ربما لم نكن نعاني مادياً مثل بعض العوائل التي غاب عائلها الوحيد، ولكن معاناتي النفسية أشد من أي معاناة أخرى، غير بحثنا في المباحث والداخلية ومجلس النواب والنائب العام وغيرها، و لم يردوا علينا أهو حي أم ميت!

بقيت ثلاثة أشهر منذ أن كنت في شهر حملي الخامس إلى أواخر الشهر التاسع وأنا في رحلة مكوكية للبحث عن زوجي، من الأمن القومي إلى الأمن السياسي... والبحث هذا أرهقني جسدياً وصحياً ونفسياً، وعندما كنت في الشهر التاسع وفي شهر رمضان كان الأمر متعباً وكانت ردة فعل الذين نذهب إليهم قاسية وتضيف إلى معاناتنا الكثير.

أصبح عمر ابني الآن ستة أشهر ولم يحمله أبوه إلا مرتين ولمدة لا تتجاوز الدقيقتين، وأصبحت رؤية والده كرؤيتنا له جميعاً من خلف شبك الأمن السياسي.

سادتي، يوم الاربعاء، يوم الزيارة، بالنسبة لي يوم عصيب كما هو لأسرة ياسر اجمعين، وكما هو لجميع أسر بقية المعتقلين.

وحين نجهز الطعام الذي سنأخذه يحضرنا الشعور بالقلق؛ هل سيدخلونه أم سيرفضون إدخاله ويكون من الممنوعات؟!

بعد تجهيز الطعام نضعه في أكياس بلاستيكية أكثر الأحيان لاستعجالنا. ولأنه يكون ساخناً تتمزق الاكياس ويتساقط الطعام فننتظر حتى يبرد ونعيد وضعه في الاكياس ثم نصل إلى الأمن السياسي وننتظر في بعض الاحيان ساعة ونصف أو ساعتين حتى يسمحوا لنا بزيارته. ثم عندما ندخل يكون هناك اكثر من أسرة فلا نستطيع سماع صوت ياسر، ونصرخ والزوار يصرخون.

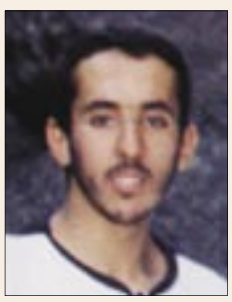

● الوزير

هذه معاناتي ومعاناة والدي ووالدتي (والدي ياسر) فوالدتنا كانت معاناتها شديدة عند اختفائه وعدم معرفتها هل حي هو أم ميت، وكذلك والدنا. كل رنة تلفون نظن أنه هو كل دقة باب نجري بلهفة عسى أن يكون هو!

وهكذا ليالي من البكاء والسهر مرت طويلة عصيبة حتى رؤيته للمرة الاولى عبر مسافة بعيدة وشبكين تقطع صورته فنتخيل باقي وجهه خيالاً.

جاء أمر الرئيس بالافراج أملاً طال انتظاره وفرحة في يوم العيد اعادت فرحتنا، ولكن طالت المدة، وكلما سألنا ردونا، وهكذا ذاك الأمر الذي فتح باب الأمل أصبح كسراب عندما لم نجد صدى له عند من بيدهم الافراج عن ولدنا وها نحن نعاني من البعد والفراق.

آلاء الشامي - زوجة ياسر الوزير

.. وزوجة حسن المداني تقول إن قضيتهم هي قضية كل انسان

النقاش اليوم عن الحقوق والحريات، وأنا أطرح عليكم حقوق وحريات أطفالنا التي سلبت منهم، حيث وهناك اكثر من مثال على اولئك الاطفال الذين حملوا على عاتقهم مسؤوليات بيت وإخوان وأم، وليس لهم ولا لآبائهم أي ذنب. وأختار لكم من بين هؤلاء الاطفال كمثال من بين مليون طفل، مثلاً الطفل حمزة ابراهيم المؤيد الذي يبلغ من العمر الحادية عشرة. تم اعتقال أبيه من جانبه بطريقة وحشية، فلم يكن لهذا الطفل إلا أن يتحمل مسؤوليات أخواته الاربع وأمه وأصر أكثر من مرة على ألا يذهب إلى المدرسة، وذلك لأن جميع زملائه يصفون أباه بأنه خطير. وكذلك أطفال ضيف الله الدريب الذين عاشوا اكثر من سنة ولم يصلهم من راتب أبيهم شيء. فلم يكن بيد أمهم إلا أن تخرجهم من مدرستهم لعدم قدرتها على مصاريف المعيشة والمدرسة. وكذلك أطفال عبدالحميد حجر، الذين يمنعهم ابوهم من زيارته خوفاً من الآثار النفسية. عند رؤيتهم له في هذا المكان الذي هو من المفترض أن يكون خاص بالمجرمين والقتله.

● المداني

ونظراً لعدم سماحهم لنا من زيارته خال طفله الذي يبلغ من العمر 6 شهور ليحتضنه ويكتفون برؤيته من خلف الشبك فيطلب منا والده عدم إحضاره لأن ذلك يسبب له تأثيراً نفسياً.

قضيتنا قضية كل انسان وليست فقط مقصورة علينا انتم سمعتم اخواني الذين طرحوا عليكم بعض القصص على سبيل الامثلة وأنا بدوري اطلب منكم تعاونكم وحضوركم في اي فعالية نقوم بها وان تسعوا معنا إلى تحرير معتقلينا.

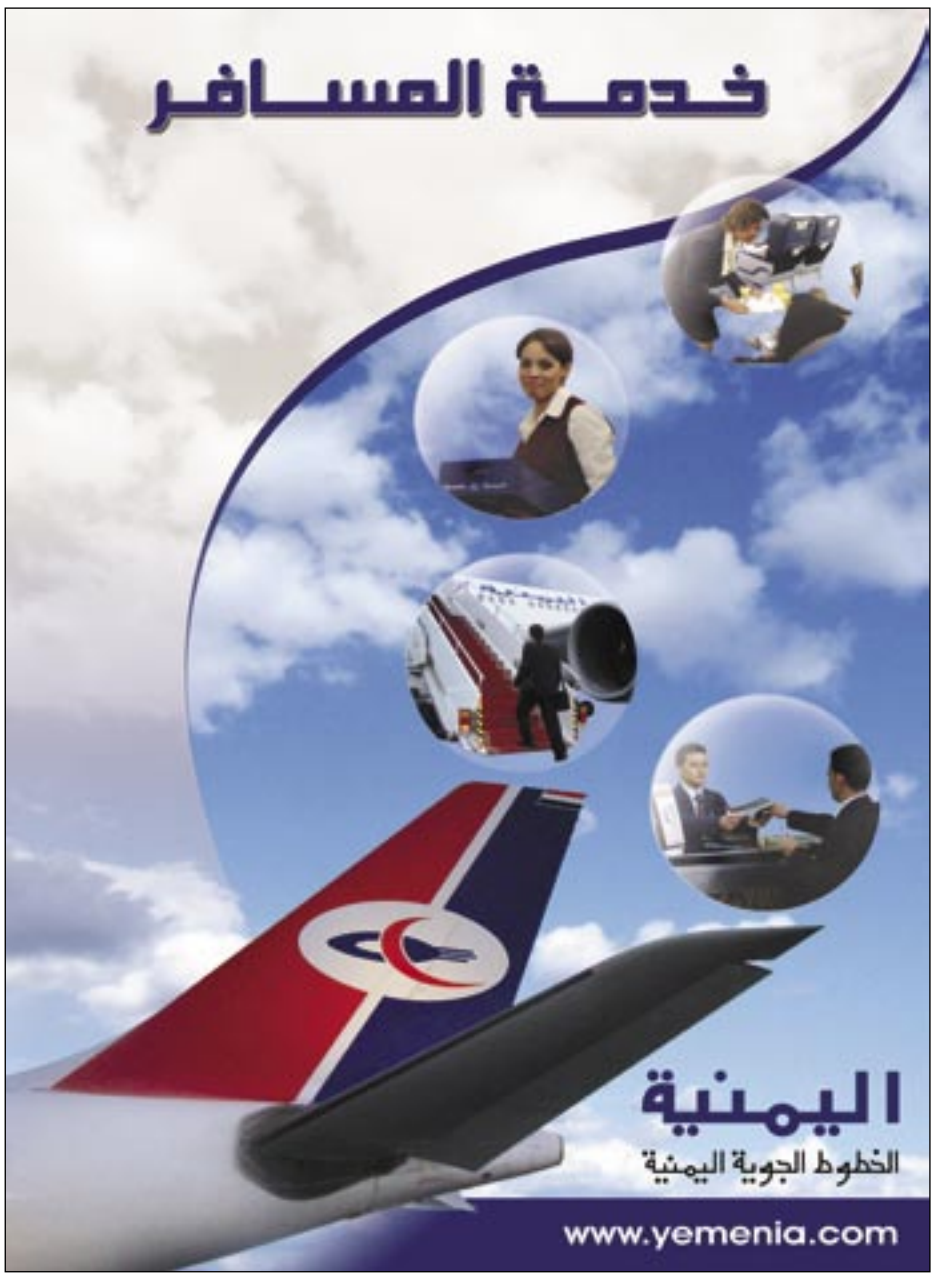

أهلاً «كولومب»

نهدي اجمل التهاني واطيب التبريكات

للوران وجان بنفوا

بمناسبة المولولدة

كولومب (حمامة السلام)

ونرحب بها في اليمن..

المهنئون:

منير، ايمانويل، نبيل، وميض، مارين

جميل وسامي واسرة «النداء».

وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

من قلوب يعتصرها الألم

نرفع أحر التعازي والمواساة لأسرة الفقيد

حمود أحمد قاسم

الذي توفي جراء المرض

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة

وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأسيفون:

سامي غالب، مصطفى راجح عزعزي، وأسرة «النداء»

جنوب افريقيا وحقوق الانسان

عبدالباري طاهر

ضمن برنامج المفوضية الاوروبية لدراسة نماذج تجارب رسمية لمنظمات حقوق الانسان، زارت مجموعة يمنيات ويمنيين مصر وجنوب افريقيا. كما قرأنا تجارب المملكة المغربية، حسب المرسوم الملكي، والتجربة الاردنية.

في زيارتنا لمصر وحضور ندوة عربية عن حقوق الانسان في بعض البلدان العربية، وسماع تجارب هذه البلدان: تونس، الجزائر، والبحرين، وزيارة المنظمة المصرية والالتقاء بالرئيس غالي شكري، والاستاذ السفير مخلص الامين العام، وبحضور المسؤولين عن البرنامج: جورج أصف وأمل الباشا، اطلعنا على أهم جوانب التجربة المصرية، التي رغم بعض جوانبها الايجابية إلا أن طابعها الرسمي والإرث البيروقراطي الثقيل، ومحدودية أثرها في واقع بلد ينوء به إرث استبداد وبيل منذ قرون متطاولة، فإن التجربة تمثل عملاً نخبوياً وتطهرياً بامتياز، ويكفي أن تعرف أن قضايا سبعين مليوناً لا يمكن أن تحل بواسطة مكتب معزول في حي من الاحياء المصرية الراقية، وأنىّ لابن الصعيد أو الشرقية أو الغربية الوصول إلى مكتب السيد غالي شكري الامين العام الاسبق للامم المتحدة.

على هامش اللقاء «الرسمي» التقينا بالأساتذة: محمد فائق أمين المنظمة العربية لحقوق الانسان، جلال عارف نقيب الصحفيين الاسبق، بهاء الدين حسين امين عام مركز دراسات حقوق الانسان، وعبدالله خليل الخبير القانوني.

وكان الاستاذان أمل أصف يتوخيان من هذه اللقاءات الافادة قدر الامكان من التجربة ومعرفة الايجابيات والسلبيات. كان الرأي الراجح والانطباع العام ضعف التجربة، ووجود ملاحظات كاثرة خصوصاً لدى الاستاذ بهاء الدين حسين الذي انسحب باكراً من التجربة «المرسمة».

وربما كنا متفاوتي الاهتمام بالتجربة المصرية التي اتسمت بقدر من التنافس مع المنظمات والمؤسسات الحقوقية المدنية على اجتذاب الدعم الدولي.

اما التجربتان: الاردنية والمغربية، «الرسميتان»، فلم تحظيا بأي اهتمام، لطابعهما الرسمي، وعدم احتفائهما بحقوق الانسان بقدر كاف، وربما اقتربت المغربية من المنظمة ذات الطابع الاستشاري لجلالته، وكانت القراءة من خلال اللوائح الداخلية والمهام والاختصاصات المحددة.

كانت التجربة المهمة واللافتة تجربة جنوب أفريقيا هذا البلد الذي استعمر، أو بالاحرى استوطنه البيض منذ القرن الخامس عشر وشهد نظام فصل عنصري لعدة عقود. وتعتبر جنوب افريقيا موطن الانسان منذ آلاف السنين، وتمتلك ثروات هائلة هي التي جذبت اليها البيض من شتى انحاء القارة الاوروبية: الالمان، الهولنديين، الفرنسيين، والبريطانيين. هذا البلد، الذي بدأ التعافي من نظام فصل عنصري صارم في العام 193 بزعامة الزعيم الانسان العظيم نلسون مانديلا، استطاع في بضع سنوات بناء دولة نظام وقانون دولة حقوق انسان بحق.

لم يكن مانديلا السجين لسبعة وعشرين عاماً داعية عنف، ولكن وهو المعتقل رفض التنازل عن حق شعبه في المقاومة، كحق شرعي تكفله كل الشرائع والاعراف والملل والنحل، بينما تنازلت منظمة التحرير الفلسطيني عن الحق وهي بعيدة عن فلسطين بآلاف «الكيلومترات»، وفي حين لا تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين فإن ابومازن لا يقبل بالتواصل مع حماس إلا بشرط الاعتراف باسرائيل والتخلي عن المقاومة؛ ولو أن مقاومة حماس هي الاخرى ذات جوانب سلبية كاثرة.

كان مانديلا أحد تلاميذ الزعيم الهندي- المحامي غاندي، الذي سجن في جوهانسبرج لبضعة أشهر لتحديد قوانين الفصل العنصري.

تعد جنوب افريقيا الاغنى والاكثر تنمية في القارة كلها، فهي قطعة من أوروبا، بخضرة أرضها، ففيها نهران كبيران وعشرات البحيرات الصغيرة، وفيها مناجم الذهب والفضة وجميع المعادن، ما عدا البترول.

بسرعة العصر، وبذكاء وعبقرية مانديلا وحزبه (المؤتمر الوطني الافريقي) حزب الاغلبية في جنوب افريقيا، سادت تعددية سياسية وفكرية وثقافية حقيقية. فالبلد يضم قرابة اثني عشر عرقاً وإحدى عشرة لغة، وتنوعاً في القيم والعادات والتقاليد والاعراف، وتفاوتا ملحوظاً في التطور والتمدن والتحضر، ومع ذلك فإن النهج الديمقراطي، وطريق الحرية الذي سلكه حزب الاغلبية قد جنب البلد الغني والمتعدد القوميات والاعراف مخاطر التقاتل والصراع. نظم مسؤولوا المفوضية لقاءات ضافية مع العديد من المفوضيات وتمثل هذه المفوضيات سلطة سياسية ومعنوية وقانونية. فهناك مفوضية للتعليم تراجع السياسات التعليمية وتراعي التنوع اللغوي والعرقي والخصائص الثقافية، ومفوضية قضايا الفساد تصل سلطاتها حد التحقيق والمساءلة والاحالة، وهناك مفوضية حل المنازعات بين الاطراف المتنازعة فتقوم بالاستماع وعقد الجلسات وحل المشاكل أو الاحالات الى النيابات والقضاء الكفؤ النزيه والمستقل. المثير حقاً أن هذا البلد الذي يمتلك ثروات مائية كبيرة، وفيه نهران كبيران وغابات تمتد لمئات وآلاف الكيلومترات لديه مفوضية مياه تراقب وتشرف على طرائق استخدام المياه وتقدم الابحاث وتعقد الندوات؛ بينما بلد فقير من المخزون الجوفي، وقد نضبت آباره وغارت فيه العيون وتيبست الشلالات القليلة لا تهتم حكومته مطلقاً بقضية الماء، في حين تحذر منظمات دولية منذ أواخر القرن الماضي من كارثة قادمة في المياه تهدد اليمن كلها. معروف ايضاً أن في جنوب افريقيا ملتقى المحيط الاطلسي والهندي في رأس الرجاء الصالح، وهناك مفوضية للتنوع الثقافي ولمكافحة الادز الذي يمثل تهديداً خطراً في هذا البلد الجميل والرائع.

لفت انتباهنا صدق المسؤولية في الحديث عن معضلات وقضايا بلادهم. فهم يطرحون امام الزائر أوجاع وعيوب واخطاء وقصور تجربتهم وحتى حالات العجز والفشل. وهناك مفوضية الانتخابات. واثناء الزيارة كانت البلد يتهيأ للانتخابات النيابية حيث يحمي التنافس بين الاحزاب الكبيرة: المؤتمر الوطني الافريقي الذي انشق على نفسه، والحزب الوطني، وحزب «انكاثا» (حزب البيض)، والحزب الافريقي النصراني، والحزب الديمقراطي، وجبهة الحرية، والمؤتمر الافريقي. وقد قطعت البلاد شوطاً بعيداً في التصنيع والاستثمار والسياحة والتنظيف والتعليم، وكان لافتاً أن نرى الطلاب موحدي الزي يسعون بدأب إلى مدارسهم بعد أن تغلب أبناؤها على الفصل العنصري وحلت محله أخوة ومواطنة متساوية تضم السود الاغلبية والبيض سادة الامس الاقلية والملونين. في زمن قياسي جرى إزاحة الحواجز وأعيدت صياغة التشريعات الكثيرة، والقوانين التمييزية، وتصالح الجميع لمصلحة مستقبل جنوب افريقيا، التي تبرز اليوم كزعيمة لافريقيا كلها: مساواة وعدلا وحكمة وديمقراطية.

مد «نلسون» يده وهو الخارج للتو من السجن إلى كلورك زعيم البيض (ولم يقل: بقايا الاستعمار كما يفعل اليمني ضد أخيه اليمني) وبنيا معاً دولة عدل ومساواة وحرية وحقوق انسان.

ما جرى في جنوب افريقيا يذكر بحالنا اليمنيين والعرب؛ لا يقبل اليمني الشمالي بالجنوبي حتى في نقابة كنقابة الصحفيين، ولا يقبل الرجل «المثقف والواعي» بمشاركة المرأة في الصحافة أيضاً، ويرفض عقل المجتمع التمييزي ببضع مئات من اليهود تدير آباؤهم اليمن قبل مئات السنين، ونتحدث بإسهاب حد الاملال عن الديمقراطية والعدالة والمساواة. قطعنا مئات الكيلومترات لم نشاهد سيارة تنفث الدخان أو مكسرة، ولم نشاهد جندي مرور. أخبرنا أن نائبة الرئيس (وهي نائبة بحق) عاشت في عدن زمن الفصل العنصري وولدت ابنتها ودرست في كريتر لعشر سنوات. طلبت هذه المناضلة والتي كانت رئيسة المجلس التشريعي، من رئيس البرلمان اليمني زيارة اليمن، وضاع الوعد.

في بريتوريا استضافنا السيد السفير الخلوق الباحث علي الغفاري، وشاهدنا دار الرئاسة مسيجاً بالباعة والناس، وليس بجواره جندي أو حراسة أمنية أو حتى جندي مرور، ولم نشاهد صوراً تغطي الجدران أو تملأ الشوارع والطرقات لزعيم اسطوري وعالمي حرر بلاده من أسوأ نظام فصل عنصري، ثم ترك الحزب الذي اسس والبلد الذي حرره وانغرس في قلب الخمسين مليوناً في موطنه، وفي القارة كلها بل في قلوب ملايين الملايين من البشر.

لم نتمكن من زيارته، لمرضه الشديد، ولكنا شاهدنا آثاره العميقة والعظيمة في موطنه ومواطنيه، والحديث عن جنوب افريقيا يطول، اجتماعاً ومجتمعاً وحضارة وثقافة وأدباً.

اشتركنا مع الافارقة في رقص «الهقفة» المزرمفرقية الوافدة من افريقيا.

ساعدتنا في التغلب على حاجز اللغة جميلة علي رجاء عضوة الوفد، وأمل الباشا منسقة البرنامج ونادراً أصاف ممثل المفوضية الاوروبية.

تجربة جنوب افريقيا أشعرتنا أن النماذج العربية زائفة حتى في ارقى حالاتها. فشل العرب في الثورة والتحديث والبناء والديمقراطية. ورغم الدعاوى الطويلة العريضة فهم محجوبون عن رؤية الحرية والديمقراطية والعدل، وعن أنوار القرن السابع عشر في اوروبا. حزنت وأنا أستمع من «الجزيرة» إلى تعليقات باحث سعودي يتحدث عن تقرير شبه رسمي عن حقوق الانسان في العربية السعودية وكأنه منجز من أهم منجزات القرن الواحد والعشرين ولا تثريب عليه.

المتندرون وكلمة شرف

أفراح صالح محمد
afrahs@maktoob.com

يتندر بعض الزملاء الصحفيين بما حدث في مؤتمر نقابتنا الصحفية الرابع، والذي عقد في الـ14 – 17 مارس الجاري. بعض من هؤلاء المتندرين محسوب علينا صحفيا بحكم بطاقة العضوية التي منحت له وهو في منزله مخزن، والبعض الآخر منحت له بحكم الصحوبية مع فرد من أفراد قيادتنا السابقة أو التي قبلها، وبعض من القيادة الجديدة لهذه النقابة، والبعض الثالث نالها مكافأة لحراسته مبنى النقابة!!

المهم أن التندر كان على ما جرى وما قيل، وما خفي وما ظهر من تحالفات وانتكاسات ولعب وضحك وجد... ونسي هؤلاء أننا حينها كنا ننتخب من نريد، وهناك من انتخب من أمره حزبه بانتخابه، وكل هذا كان وضعا طبيعيا جداً ويحدث في كل الانتخابات ابتداءً من انتخاب الرئيس الحاكم إلى البرلمان إلى السلطة المحلية إلى النقابات... الخ؛ مع فارق بسيط بيننا وهؤلاء، وهو أننا منغمسون وسط مستررزقين وأمنيين، وهؤلاء لا علاقة لهم بمهنتنا، ومع ذلك يصر كثيرون منا على بقائهم معنا ليرجحوا كفتهم عند الانتخاب. ولهؤلاء نقول: ارحموا أنفسكم وعسكركم والمسترزقين أولئك من الإهانات التي يتعرضون لها من هذا وذاك، وكونوا مهنيين بحق، لأن المال يزول ويبقى العمل، فإن كان جيداً رفع من قدر صاحبه وإن كان غثاً أطاح به وباحترام الناس قبل الأقربين له. ما حدث في الانتخابات الأخيرة للنقابة كان يصلح لسيناريو فيلم اخترت له اسم "المتفقون"، لأنه أظهر أهمية الاتفاق (على كلمة شرف لاختيار المتفق عليه). هكذا كان الأمر بين الكثيرين منا حينها، فمن وعد ووفى فكأنما أقر بميثاق شرف غير معلن رسميا، وهنا الخطأ، فنحن، الصحفيين الفعليين، نحتاج لميثاق شرف معلن ورسمي يجمعنا كمهنيين، وربما به نستطيع أن نفرز الدخلاء ونعرضهم لمواجهة مباشرة قد توصلهم، أو نوصلهم نحن إلى سحب بطاقة العضوية منهم، وبهذا تصبح نقابتنا فعلا مهنية خالصة، وإلا فسنجدها العام القادم قد تحولت إلى نقابة الناس جميعا، وهذا خطر علينا كلنا، والنار تشتعل من مستصغر الشرر.

والأمر الأهم أن النجاح الذي حصل عليه الزملاء أعضاء النقابة الجدد يشرفنا جميعا، لأنهم زملاؤنا وبذلوا من الجهد ما أوصلهم إليه برضا وقناعة البقية، لأننا جميعا كنا نشاهد نتائج تصويتنا لزملائنا عبر الشاشة والبروجكتر الذي استخدم كوسيلة لشفافية الانتخابات والتصويت، فهنيئا لكم –زملائي– الفوز وميثاق الشرف الذي بدأتموه بتحالفكم، فاسعوا لتوسيع نطاقه بين زملاء مهنة الصحافة (بشرف). أما المتندرون فقد أثبتوا أنهم كانوا من الأمن، لأن هؤلاء شغلتهم الملاحظة والرصد وكتابة التقارير... فاخجلوا من أنفسكم.

مهزلة مؤتمر نقابة الصحفيين ودخلاء المهنة ورجال الأمن

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

ليس بالغريب ما شاهدناه من فوضى وغوغائية وعدم احترام لجلسات مؤتمر نقابتنا، الذي انعقد في منتصف الشهر الجاري؛ لأن ما كان يدور أمامنا من حركات (وتحركات) من قبل عناصر غريبة لا يبدو عليها أنها من صميم مهنة الصحافة ولا تمت إلى النخبة المثقفة بصلة، يؤكد أننا كنا في أحد أسواق النخاسة أو أسواق المزاد.

إن ما جرى من مهازل في قاعة "أبوللو" للمعارض في صنعاء، من الرابع عشر وحتى السادس عشر من مارس الجاري خزي وعار علينا نحن الصحفيين، النخبة، كما قالها رئيسنا "الصالح"، فأي نخبة كانت؟!

عندما انعقد المؤتمر التوحيدي لنقابة الصحفيين اليمنيين ومنظمة الصحفيين اليمنيين الديمقراطيين عام 1991 في صنعاء، حين انتُخب الأستاذ عبدالباري طاهر نقيباً للصحفيين الوحدويين عن جدارة، كان النظام سيد الموقف، وكنا، نحن الصحفيين المشاركين في جلساته، نشعر بالفخر والزهو بأننا بالفعل نمثل النخبة والقدوة في المجتمع، فقد ساد المؤتمر جو من الديمقراطية والحكمة وروح التعاون والإخاء، وجرت الانتخابات على هذه الأجواء الرائعة؛ فلم نر هذا الهرج والمرج والاستهتار بحدث ليس هيناً وليس عادياً، ولم نرَ هذه المشاهد العسكرية والأمنية غير اللازمة. إن ما عشناه في الأيام (المارسية) تلك أعطت انطباعاً صارخاً عن مدى ما وصلت إليه نقابتنا من ضعف وهزال، مما ساعد على اختراق وسطها بحثالة من المدّعين فروسية اللكمة، عفواً! الكلمة. وقد رأيناهم ينتشرون في جنبات القاعة بكل صفاقة، وكأننا في زريبة أبقار أو في حلبة للملاكمة أو للمصارعة الحرة. وما حدث للزميلين أحمد الحاج ونجيب صديق لن يغيب عن أذهاننا، بل إن مشاهد الفوضى المقصودة ومحاولة ترهيب المنتمين إلى المهنة الحقيقيين بغرض إفشال المؤتمر وإعطاء صورة غير حقيقية عن أصحاب المهنة النبيلة الشرفاء، لن ننساه ما حيينا؛ بيد أننا نؤمن أن كل باطلٍ لا يدوم، وأن ما جرى لن يتكرر، وإلا سنقول: وداعاً لهكذا نقابة!

إن مهنة الصحافة ليست مجالاً للارتزاق، وليست ميداناً للفتوة واستعراض العضلات. كما أنها ليست بؤرة للفساد والفاسدين والمفسدين ومن لف لفهم. إنها سلطة في المجتمع، تسهم بفاعلية في رقي المجتمع والارتقاء بالإنسان. وهي صاحبة الجلالة، تضاهي سلطة السلطان في البلاد (إلا في اليمن طبعاً). ومن يمتهن مهنة الصحافة يُعد من صفوة القوم، يحمل رسالة نبيلة في المجتمع، ومن المفترض أن يتحلى بالأخلاق العالية وأن يربي نفسه على الإحساس بالمسؤولية وأن يكرّس قلمه لخدمة الكرامة الإنسانية، وأن ينمي طاقته على الحوار واحترام الآخر مهما كانت درجة الاختلاف معه.

لقد عبر رئيس الفيدرالية الدولية للصحفيين، السيد جيم بوملحة، عن مهزلة مؤتمر النقابة بأسف بالغ، قائلاً إنها فوضى عارمة لم يشهد لها مثيلا في مؤتمرات إقليمية أو دولية... فهل بالفعل كنا في زريبة أم في مؤتمر نقابة!؟ وهذا الذي جعلني أقدم استقالتي من هيئة رئاسة المؤتمر في ذلك اليوم، لأنني أنوء بنفسي عن سفاسف الأمور، ولا أود أن أكون "مثل الأطرش في الزفة"، فلا رأي يُسمع، ولا كلمة خير يؤخذ بها. وكنت أشعر بأن هيئة الرئاسة في وادٍ وأعضاء الجمعية العمومية في وادٍ آخر (مهزلة!). حتى إن الأستاذ عبدالباري طاهر، الذي انتُخب رئيساً لهيئة الرئاسة، لم يأخذ حقه في رئاسة الجلسات وإدارتها كما كان يجب، ونافسه في هذه المسؤولية زميله علي الرعوي، ومن ثم حمود منصر الذي نصّب نفسه نائباً للرئيس بعشوائية، وحرماه من مسؤولية الرئاسة (مهزلة!). وكم رثيت لهذه الشخصية الإنسانية المثقفة الرائعة!

ما جرى حدِّث ولا حرج! أفراد غرباء انتشروا بيننا ينصتون إلى همساتنا ويراقبون حركات شفاهنا (مهزلة!). وكان أحدهم دخل في مهاترات وتلاسن، لولا أهل الخير لانفض المؤتمر، يقال إنهم من الأمن! عندما طلبت هيئة رئاسة المؤتمر خروجهم من القاعة لم ينصع أحد طبعا، فطلب من الكل الخروج من القاعة ليتم الدخول إليها ببطاقة المشاركة. وأثناء الدخول تسرب مرة أخرى رجال الأمن! وأصبحنا كالمؤذن في مالطا! (شوفوا المهزلة!)...

الغريب في الأمر أنني لم أكن أحمل بطاقة الدخول والمشاركة في المؤتمر كبقية زملائي، وعندما سألت عن السبب قيل لي إنني سأستلمها في القاعة صباح اليوم الأول من انعقاد المؤتمر، وطال الانتظار، وهكذا في اليومين التاليين، حتى حان موعد الاقتراع، عندها لم أجد اسمي مقيداً في قائمة الجمعية العمومية!! وقبل أن ينطلق السؤال من فمي طلب مني أحد الزملاء من لجنة الفرز التقدم للاقتراع كوني صحفية معروفة. ولكني أصررت على معرفة سبب سقوط اسمي من القائمة، إلا أنني لم أجد الجواب، ودخلت كابينة الاقتراع السري.. (شوفوا المهزلة!)، ثم كتبت اسمي بقلم الحبر الجاف في نهاية قائمة أسماء أعضاء الجمعية العمومية (شوفوا المهزلة!)، وكان اسمان قد كتبا بالقلم ذاته قبل اسمي!! فكم اسم كُتب بعدي؟!!(شفتوا المهزلة!!).

المستقبل الذي قُتل الآن

عارف أبوحاتم
arefabuhatem@hotmail.com

ببراعة لافتة يستطيع الشيخ الزنداني أن يحدد للناس ما الذي يجب أن يفكروا فيه، في حين ينصرف هو إلى أعماله الخاصة. فمثلاً يستطيع أن يملأ عقول الشباب من حواريه بفكرة الجهاد، وتصديرهم إلى أفغانستان والعراق، فيما يرسل أولاده إلى أرقى الجامعات لدراسة الهندسة والاقتصاد (نجله عبدالله يحمل دكتوراه في الاقتصاد من الأردن).

تقول نظرية ترتيب الأولويات (agenda setting) إن وسائل الإعلام قادرة على تبني قضايا معينة والتركيز عليها وإعطائها مساحة أوسع، وتصبح هذه القضايا مع التكرار هي أولويات الناس وشغلهم الشاغل. ولا أحد في هذا البلد قادر على تنفيذ نظرية ترتيب الأولويات مثل الشيخ عبدالمجيد الزنداني، وربما فاقت مهارته مكتشف النظرية نفسه، الألماني والتر ليبمان.

وخلال العقود الماضية استطاع الشيخ الوقور بذكائه الخارق أن يضع أجندة أولويات شغلت اليمن بكل حكامها وساستها وإعلامييها ومثقفيها. في مقابل ذلك لم يستطع أحد من اليمنيين أن يضع أولوية واحدة تكون في صدارة اهتمامات "الشيخ". هل تتذكرون براعته خلال عقد السبعينيات في تسويق فكرة "الإعجاز العلمي" من موقعه في رئاسة هيئة الإعجاز العلمي بمكة المكرمة!؟ وفي الثمانينيات حقق نجاحاً "شبه معجزة" في تصدير فكرة الجهاد "في سبيل الله" و"شراء الجنة" من خلال القتال في أرض أفغانستان، وتلك تجربة أضم صوتي فيها إلى صوت المفكر السياسي محمد حسنين هيكل الذي آثر الصمت على الحديث فيها مكتفياً بأمله في أن يأتي جيل يحاسب قادته من حكام العرب: ما الذي فعلوه بنا؟ وكيف تم تصدير خيرة رجالنا وجل أموالنا وكل أوقاتنا إلى القتال في كهوف وأدغال أفغانستان، في وقتٍ كان ينتظر فيه المواطن العربي مشروع تنمية حقيقيا؟...

ومع انتهاء الحرب هناك بانسحاب السوفييت، شعر "الشيخ الزنداني" بخفة وزنه السياسي، وتراجع بريقه، فكان دستور دولة الوحدة اليمنية بوابة مناسبة لإعادة "الشيخ" إلى مركز الدائرة، واستطاع حينها أن يتصدر أولويات الناس والإعلام في جهاده ضد الدستور "العلماني، الذي جاء ليمسخ على أهل الإيمان والحكمة عقيدتهم، ويعود بهم إلى الوثنية". وأعقب ذلك الجهاد ضد "أعداء الله" من الاشتراكي "الملاحدة"، وإقامة المحاضرات والندوات، والتوسع في إقامة المخيمات الصيفية في صنعاء، وذمار، وإب (ذي سفال)، وتعز (الجند)، وأبين (في بستان الشيخ حسين عشال)، وعمران (خمر)، ومأرب. وبقيت لصعدة خصوصيتها، ولم يدخلها "الشيخ"، لأنها "مشطورة" بين جماعتين عدوتين لبعضهما، متحدتين في معاداة تيار "الزنداني"؛ الأولى: الجماعة السلفية بقيادة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (رحمه الله) الذي طالما جاهر بمعاداة "الزنداني" ومشاريعه، ومن ذلك محاضرة مشهورة بعنوان "البركان في نسف جامعة الإيمان"، والجماعة الأخرى زيدية شيعية بقيادة الشيخ مجد الدين المؤيدي (رحمه الله) فقد كان لا يطيق فكرة الوهابية الإخوانية.

وأنتجت تلك المخيمات والمهرجانات مكانة واسعة وشعبية تعالت أصواتها مؤيدة للشيخ الزنداني الذي وجد نفسه ذات صباح يؤدي اليمين الدستورية في البرلمان بصفته عضواً في مجلس الرئاسة، ليجلس بعد ساعات من اليمين إلى جوار أمين عام الحزب الاشتراكي، علي سالم البيض – نائب رئيس مجلس الرئاسة، متناسياً "إلحاد" الأخير، مقابل شهوة التربع على كرسي أعلى مجلس في الدولة. وطبقاً لرواية الدكتور ياسين سعيد نعمان –في حديث طويل في مقيل بيته– قال لي: "اتصل بنا –نحن الاشتراكيين– الرئيس علي عبدالله صالح يخوفنا من أن الإصلاحيين يريدون طرح اسم الزنداني في عضوية مجلس الرئاسة، فقلنا له على الفور: نحن موافقون، وفي يوم أداء اليمين الدستورية ذهبت إلى البرلمان بصفتي رئيساً له فوجدت الشيخ الزنداني في "الحوش" قد حضر باكراً، وصبغ لحيته بالحناء، وضمخ نفسه بالمسك والعود، وما إن اقتربت منه حتى احتضنني بلهفة، ويقول: "لا تصدق ان بيننا خلاف، نحن إخوة".

شخصياً لا أزال أبحث عن تفسير مقنع لموافقة الاشتراكيين الفورية على اسم "الزنداني" عضواً في مجلس الرئاسة؛ هل كان نكاية بالرئيس صالح؟ أم إدراكاً منهم لحدود الزنداني ومدى قدراته، وأن وصول الرجل إلى أعلى الهرم سيسكت ذلك الهيجان الكامن في نفسه ضدهم؟ أم بحثاً عن مبررات حقيقية لمشروع لاحق يتبنى الانفصال؛ بمبررات عديدة من بينها صعوبة التجاور مع رجل يفتي بكفرهم وجواز قتالهم؟

واستمر بريق الشيخ الزنداني، وطال بقاؤه في كرسي مجلس الرئاسة أكثر مما كان متوقعاً. ولم يدع الرجل لهيب شارع ينطفئ أو يتوقف لمجرد اعتلائه "الكرسي"، بل استمرت محاضراته ومناظراته دون انقطاع. وأتذكر أني رأيت خلال العام 1993 سيارات أتباعه تحمل مكبرات الصوت وتجوب شوارع إب وتعز، تعلن عن محاضرته، "بين مغرب وعشاء" في جامع كذا، ومحاضرات صباحية ومسائية في ميدان أو مخيم كذا، ولا تنسى أن تُذكر بأن المحاضر "عضو مجلس الرئاسة".

وحين انفجر الوضع وأعلنت الحرب بين شريكي الوحدة والحكم في اليمن، كان صوت الشيخ الزنداني لا يتوقف عن الهدير العارم طوال منتصف العام 1994 منادياً بـ"الملاحدة" ومضيفاً إليهم صفة "الانفصاليين". ودخل وجماعته شريكاً في ما عُرف بـ"الشرعية"، وهي الطرف المدافع عن بقاء الوحدة بين شطري اليمن.

ورجل بذكاء "الشيخ" لا يمكن أن يقدم خدماته مجاناً، فهو الآن صاحب مشروع استراتيجي يضمن بقاءه في مركز الدائرة ما بقي حياً. ومع إطلالة العام 1995 استطاع الشيخ أن يُحضر الرئيس صالح ليضع حجر الأساس لجامعة الإيمان الدينية الأهلية، فتم وضع الحجر، ولاحقاً كان الافتتاح، بعد أن تم البناء فوق مساحة واسعة وهبها "للشيخ" العميد علي محسن صالح – أركان حرب المنطقة الشمالية الغربية حينها (حالياً برتبة لواء وقائداً للمنطقة ذاتها)، وأرضية الجامعة هي الجزء الغربي من معسكر "الفرقة الأولى مدرع" شمال غرب العاصمة صنعاء.

وكانت القيادات المتنورة داخل حزب الإصلاح قد عارضت إنشاء الجامعة، لسببين: الأول أنها ستكون مكسباً "للزنداني" أكثر منها مكسباً للإصلاح. والسبب الآخر أنها ستضع اسم الإصلاح لصيقاً بصفة الحزب الديني أكثر منه بصفة الحزب السياسي.

وكانت توقعات تلك القيادات صحيحة، فالرجل بكارزميته وإطلالته على المنابر كاد أن يصل بالجامعة إلى أن تكون مركزاً عالمياً للتعليم الديني (الشرعي – كما يسميه)، فقد استطاع استقطاب الطلبة الدارسين من السنغال وساحل العاج والمغرب والجزائر ومصر والسودان وسورية والأردن والصومال وإريتريا وأوكرانيا وإندونيسيا والشيشان وداغستان وباكستان وبنجلادش وطاجكستان (وما أكثر الطاجيك!). بل وصل طلاب للدراسة من أوروبا، أمثال الإيطالي المعروف –بعد إسلامه– بالشيخ عبدالرشيد، وقد اصطحبه "الشيخ" قبل أربع سنوات إلى دار الرئاسة لمصافحة الرئيس صالح وتهنئته بالعيد الأضحى.

ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين كان "الشيخ" في أزهى عصوره، وصوته يملأ الأسماع، فأخذ يستعرض عضلات البقاء، ويضع أولوية جديدة للناس، فكانت قضية صحيفة "الثقافية" هبة السماء له، فالصحيفة أعادت نشر رواية "صنعاء مدينة مفتوحة" للروائي الراحل محمد عبدالولي، وفيها جملة من نصف سطر رأى فيها الشيخ الزنداني تعدياً على الذات الإلهية، فجمع أنصاره ومؤيديه من كل اليمن للمطالبة بمحاكمة "الصحفي الكافر" سمير رشاد اليوسفي رئيس التحرير، حينها، وهو ما أفزع الرجل حين رأى المئات من طلبة جامعة الإيمان عند بوابة المحكمة ينتظرون إراقة دم "الملحد".

في إحدى ليالي نوفمبر 2004 كنت في مكتب الصحفي اليوسفي، وكان الرجل المتدين بطبعه (فهو خريج صحافة في جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية في الرياض وأحد الكوادر الإعلامية لحزب الإصلاح حتى العام 1992 الذي انقطعت صلته بهم)، كان يتذكر المحاكمة والخوف على نفسه وأولاده، وظل يحدثني في ساعة متأخرة من الليل: "أتذكر أنني خرجت من قاعة المحكمة ورأيت جحافل جامعة الإيمان ينتظرونني عند الباب، فشعرت بالموت يقترب مني، فتقدم العميد محمد رزق الهمداني (مسؤول رفيع وشجاع في الأمن السياسي) وجرني إلى الباب الخلفي للمحكمة ليهربني بسيارته الشخصية.

وبعد أيام كان سمير اليوسفي والشيخ الزنداني ونصر طه مصطفى – أبرز إعلاميي وكتّاب الإصلاح، وعبد الرحمن الأكوع – وزير الإعلام حينها، مجتمعين في بيت نائب رئيس الجمهورية، عبدربه منصور هادي، للبحث عن حل توافقي للقضية.

وحين دخل "الزنداني" متأخراً صافح الجميع باستثناء "سمير"، لأنه لا يزال ينظره "كافر"، ونصر طه الذي بدأ يقترب من العلمانيين وينشر عبر مجلة "نوافذ" التي يرأس تحريرها مقالات للعلماني "الملحد" الدكتور حمود العودي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء.

بعد ذلك تم التوافق على حل يقسم بموجبه سمير اليوسفي أمام القضاء أنه لم يقصد الإساءة للذات الإلهية، وهكذا انتهت القضية!!

ولا أدري كيف يمكن لقضية دينية أن تحل سياسياً؟!

وفي تقديري لولا صمود رجل بحجم عبدالرحمن الأكوع – وزير الإعلام، وتهديده بالاستقالة من منصبه (فضلاً عن كونه صهر رئيس الجمهورية) لكان الشيخ الزنداني أعادنا إلى عصور محاكم التفتيش من بوابة الألفية الثالثة.

وجاء العام 2001 حاملاً في شهوره الأخيرة حادثة شقت التاريخ إلى نصفين، عالم ما قبل أحداث 11 سبتمبر وعالم ما بعدها من تداعيات، وبدأت مطاردة الإرهاب في كل مكان، ومحاربة مصادر تمويله أينما وجدت.

وفي 24 يناير 2003 كان اسم الشيخ الزنداني يحتل المرتبة 83 في قائمة ممولي الإرهاب التي قدمتها وزارة الخزانة الأمريكية إلى مجلس الأمن ليصادق عليها.

وكان لتلك التداعيات أثرها الكبير في ضمور أداء جامعة الإيمان، فمعظم الطلبة الدارسين من غير إقامة رسمية، ومصلحة الهجرة والجوازات لا يمكنها منحهم الإقامة، والدولة عموماً لا يمكنها السماح ببقائهم في ظل ضغوط أمريكية وغربية لتشديد الخناق على منابع الإرهاب ومصادر تمويله، فاضطر الطلاب للرحيل إلى بلدانهم.

والأموال المتدفقة إلى الجامعة من دول الخليج رسمياً وشعبياً قلّت إلى حد الاضمحلال، إذ كان للطلاب "مطعم" داخل الجامعة يقوم بتغذيتهم مجاناً طوال العام الدراسي، وبوجبات ليست بالضعيفة، والطالب الذي يدرس ويسكن مع زوجته (سواءً كانت تدرس في الجامعة أم لا) توفر له الجامعة سكناً مجانياً مع عائلته، وبطاقة استلام ثلاث وجبات مجانيةً يومياً، وراتب شهري قدره 100 دولار. كل ذلك تراجع بعد أحداث سبتمبر، ووجد "الشيخ" معدن بريقه يتآكل، وحضوره السياسي والديني يتراجع، وصوته يكاد يختفي داخل دوامة أصوات تملأ المجتمع، وهو الذي تعود الحضور داوياً وشاغلاً المحيط من وسط الدائرة، فكر بأولوية جديدة تعيده للظهور، لأن بقاء أدائه ضامراً قد يؤدي إلى غيابه في الذاكرة الجمعية، وهو ما يعني وفاته سياسياً واجتماعياً.

ما كان الشيخ يعتبره مشروعاً استراتيجياً يضمن بقاء لمعانه وحضوره لسنوات طوال أصبح الآن كما أراد، فمن خلال الجامعة أصبح اسم الشيخ "الزنداني" في كل مدينة وقرية وبيت، بواسطة أفراد ديناميكيين يعملون لحسابه دون ملل، ولا تفكير، وصوت "الشيخ" الذي كاد أن يبتلعه الصدى عاد من جديد ليضع أولويات وأجندة جديدة للناس، فقد أعلن "الشيخ" اكتشافه عقاراً فعّالاً لمرضين حيرا العالم؛ هما: الإيدز، وفيروس الكبد بكل أشكاله، ويؤكد أن علاجه مجرب ومؤكد، وفي ذلك إشارة لتغير جذري في منهجية واستراتيجية "الشيخ" من التنظير الجهادي إلى معامل العقاقير، وهي إشارة تخلو من غزل تجاه الغرب، بدهاء معهود من رجل فطن كالشيخ الزنداني، فهو الآن يضع أولوية جديدة ويعرض لنفسه وجهاً إنسانياً غير المعروف عنه.

وأخذ الاكتشاف "المعجزة" مداه من الحديث والإعلام والصدى، ساعد "الزنداني" ولو نفسياً على الخروج من أزمة المطالبة الأمريكية.

وفي العام 2004 تمكن "الشيخ" من وضع أولوية أخرى ضمن أجندته التي دأب على أن يضعها للناس ويشغل تفكيرهم ووجدانهم، وهي تدخل أيضاً ضمن ألبوم صور الوجه الإنساني له، حيث أصدر فتوى ما أسماه بـ"الزواج الميسر" وعُرف إعلامياً واجتماعياً بـ"زواج فريند".

وفي مؤتمر صحفي قال لنا الشيخ إنه سُئل في منتصف السبعينيات في ألمانيا عن زواج بنات المسلمين الذين يخافون على بناتهم من الفتنة والانحراف وأنه أفتى بجواز زواج الشاب المسلم من الشابة المسلمة، على أن تسكن في بيت أبيها لفترة، يتردد فيها الشاب على زوجته ليقضيا وطرهما ويشبعان رغبتهما بالحلال إلى أن تتحسن ظروفهما ويستقلان ببيتهما الخاص، وهي فتوى تدعو للتيسير، ولا تفكر بالعواقب كالحمل والولادة والخلفة، ومدى تقبل أهل الفتاة أن تعيش ابنتهم معهم هي وأولادها وزوجها.

تلك خلاصة الفكرة التي نبشها الشيخ من كومة أوراقه ليضعها ضمن أجندته لشغل الناس. وقد نجح.

وفي العام 2006 كانت الصحف الدنمركية تنشر كاريكاتيرا للرسام فيستر غورد فيها إساءة بالغة للنبي محمد عليه الصلاة والسلام، فهاج ضمير أمة الإسلام، وتأججت المشاعر احتجاجاً على تلك الإساءة القاسية، وكان بين من فاضت مشاعرهم بالأسى الصحفي محمد الأسعدي، رئيس تحرير صحيفة "يمن أوبزرفر" الناطقة بالإنجليزية، وربما كان هو الصحفي العربي الوحيد الذي حاول الاتصال مراراً برئيس الوزراء الدنمركي ليسأله عن موقف بلاده من تلك الرسوم المسيئة، وبحسن نية وسوء تقدير، أعاد الأسعدي نشر بعض الرسوم عبر صحيفته، ليطلع الناس على همجية الفعل الذي أقدم عليه الرسام، ليجد نفسه في اليوم التالي وسط محرقة "التكفير" بتهمة الإساءة للنبي الكريم، وزاد في الهجمة ضد "الأسعدي" أن صحيفته ناطقة بالإنجليزية ولدى "الزنداني" حساسية شديدة من كل ما يتصل بالغرب، حتى اللغة، وأيضاً وجد "الشيخ" الفرصة مواتية للعودة إلى مركز الدائرة، وصنع أولوية جديدة قابلة للتصدير، فقرر رفع دعوة احتساب لدى القضاء، وطالب بجمع أموال لتكاليف المحاماة والمرافعة، واستطاع جمع ستة ملايين ريال من خلال محاضرة واحدة في جامع الجامعة وسط صنعاء، وأودع الصحفي الأسعدي السجن قرابة شهر، ثم أُفرج عنه بعد إسقاط القضاء لدعوة الاحتساب.

وعندما كان الشيخ الزنداني يخطب وسط ميدان السبعين منادياً بالرسوم الدنمركية، ومطالباً بمحاكمة من أعادوا نشرها، كان على مقربة منه قرابة 1500 مواطن من أصحاب الدراجات النارية يتظاهرون لمنعهم من العمل وسط العاصمة، وهو ما يعني الحكم على 1500 أسرة بالموت جوعاً وفقراً، لكن "الشيخ" لم يلتفت إليهم؛ لسببين: الأول: حتى لا يدخل في صدام مع الحكومة، وذاك أمر بالنسبة له غير محبذ، في ظل ضغوط دولية لتسليمه بتهمة الإرهاب. والسبب الآخر: أن عدسات الكاميرا غير متوفرة في مظاهرة سائقي الدراجات، والشيخ الزنداني رجل يلهث وراء الكاميرا كما يلهث الفقير وراء الرزق.

وحاصرته بعد ذلك تهمة الإرهاب مرة أخرى، واضطرته إلى إعلان موقف مؤيد للرئيس صالح في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006، خلافاً لحزبه الإصلاح الذي يترأس مجلس شوراه.

جملة مواقف "الشيخ" الدينية في أغلبها متشددة، خاصة موقفه من المشاركة السياسية للمرأة. وحين تغيب المواقف الصادقة عند رجال السياسة والفكر نجدها أحياناً تتجلى في لحن موسيقار، أو ريشة رسام. ويمكنني الاستشهاد هنا بكاريكاتير نشرته "الثقافية" للرسام المبدع رشاد السامعي، إذ يجسد حال فتاة متعلمة تسأل أحد الشيوخ عن دور المرأة في الانتخابات، فيرد عليها: "دوركن مهم، واحنا راكنين عليكن تعملين كعك لأعضاء اللجان"!!

وذاك كاريكاتير يجسد موقف كثير من رجال القبيلة والدين تجاه المرأة، وهي مواقف لن يكون آخرها المشادات الكلامية بين القائم بأعمال رئيس حزب الإصلاح محمد اليدومي والشيخ الزنداني منتصف الشهر الجاري حين رفض الأخير إنشاء حزبه دائرة لشؤون المرأة، وأصر الأول على إنشاء الدائرة. وقد كان.

وهي ليست سابقة في سيرة "الشيخ"، إذ سبق له في المؤتمر العام الثاني لحزبه دخول المرأة إلى مجلس الشورى الذي كان يترأسه.

وبالعطف على تلك المواقف مضافاً إليها موقف الغرب من "الشيخ"، مقابل تقديم الإصلاح لنفسه محلياً ودولياً على أنه حزب إسلامي ديمقراطي معتدل النهج، يقبل بالآخر شريكاً، ويتفهم مصالح الغرب، كل ذلك دفع القادة "الليبراليون" داخل الحزب إلى التخلص من "شيخهم"، بركله إلى أعلى وإخراجه من رئاسة مجلس الشورى، ليملأ أحد المقاعد الشاغرة في الأمانة العامة للحزب.

غير أن "الشيخ" الممتلئ بالحيوية والجاذبية والذكاء الحاد، والقدرة الفائقة على الإقناع والحوار، وحشد الجماهير، فاجأ الجميع بعودته مجدداً إلى مركز الدائرة، بالفكرة نفسها: أجندة جديدة تشغل الناس، وتظهر مكانته

● الزنداني

الكبيرة. ومن غير مقدمات أعلن ومعه العشرات من رجال الدين والقبيلة، في منتصف يوليو الماضي، تنظيم الملتقى الأول لـ"هيئة الفضيلة"، تحت شعار "حتى لا تغرق السفينة". وحدد وظيفة "الهيئة" بالدفاع عن مكارم الأخلاق، ومحاربة الرذيلة، والحد من انتشار الفجور من سُكر وزنا واختلاط وتبرج ومجاهرة بالمعاصي. وأفصحت الهيئة عن استيائها من القادمين من دول الخليج –رجالاً ونساء– لقضاء "وطرهم" في اليمن، باعتبارها غرفة نومهم الدافئة والآمنة، فقامت قيامة المثقفين والإعلاميين والسياسيين حتى من أبناء حزبه، وأدانوا فكرة "الشيخ"، لأنها في أبسط معانيها تعني اغتيال مستقبل حزبه، ومستقبل الحريات عموماً، وتضع شكوكاً حول مدى ديمقراطيته، فضلاً عن كونها تسعى إلى تعطيل مؤسسات الدولة، التي من واجبها أن تقوم بكل ما تريد "الهيئة" القيام به.

ومنذ ذلك الوقت و"الزنداني" يبحث عن قضية يملأ بها حياة الناس ويصنع أجندتهم، ويمتطيها هو للعودة إلى مركز دائرة الاهتمام والضوء، إلا أن الأيام بخلت عليه بقضية يتبناها ويتصدر زعامتها. فقضية المهجرين من قرى "الجعاشن" بمحافظة إب هرباً من ظلم شيخهم قضية صغيرة ويمكن أن تُحل. وقضايا حقوق الإنسان: حمدان درسي، وأنيسة الشعيبي، والسجناء المعسرين... وغيرها، قضايا فردية لا تليق برجل اعتاد الحضور وسط الأضواء وبصحبة الكاميرات ومكبرات الصوت. وقضية الشعب الفلسطيني وغزة تحديداً موسمية تخمد مع توقف العدوان... ووسط البحث سقطت عليه هبة السماء مرة أخرى، فقد قرر البرلمان تحديد سن قانونية لزواج الفتاة.

وهي قضية كثر اللغط حولها تحت قبة البرلمان وخارجها، وتعددت الآراء فيها بين حقوق الإنسان والتجني على الفتاة عند زواجها بسن قاصرة، لعدم أهليتها للحمل وأعباء الزوجية والأولاد والتكيف الأسري في سن الطفولة، ورأي آخر يستند لحديث "مرسل" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله وعمرها ثماني سنوات ودخل عليها وعمرها تسع سنوات، وتزعم حملة المؤيدين لزواج القاصرات البرلماني الشيخ محمد الحزمي، وبين مؤيد للتحديد بـ18 سنة ومؤيد لـ15 تدخل النائب الإصلاحي الدكتور صالح السنباني بحل وسط وتحديد سن زواج الفتاة بـ17 عاماً، وتم التصويت على ذلك، ووسط الهدوء النسبي فاجأ الشيخ الزنداني الجميع بدخوله، السبت الماضي، إلى البرلمان، واتجه بصحبة 50 عالماً دينياً إلى مكتب رئيس البرلمان يطالب بتحديد سن زواج بـ15 سنة، وذلك برأيه يحفظ الفتاة من "الفتنة والانحلال".

وأعتقد أن ثمة شيئاً خطيراً، مريراً، تؤكده هذه القضية، هو مدى هشاشة هذا البرلمان الذي تغيب عنه جل قضايا الناس، ويتفرغ للجدل في قضايا جزئية يعجز عن حسمها.

وأريد هنا أن أتوقف عند أمرين: الأول: كيف لرجل عاقل مثل الدكتور السنباني أن يسكت عن أمر كهذا وهو الذي يحمل درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي من بريطانيا، ويعرف أكثر من أي نائب آخر كيف تكون نفس الفتاة بهذا السن وهي تُعامل على أنها زوجة وربة بيت وبعد سنة ستكون أمّاً، وهي التي لا تزال تفتقر للحنان ولأشياء الطفولة؟! أليس هذا اغتيال للطفولة، وقتل للمستقبل؟!

الأمر الآخر يتعلق بالشيخ الجليل عبدالمجيد الزنداني، فالرجل الذي لم يكمل سنته الثالثة في كلية الصيدلة بجامعة القاهرة منتصف الخمسينيات، يمتلك معرفة علمية واسعة، خاصة في مجال "علم الأجنة"، وقد طلب منه بروفيسور أمريكي وآخر سويدي أن يكتب مقدمة لكتبهما عن "الأجنة"، فكيف يغيب عنه الآن حال فتاة في الـ15 من العمر والجنين يتشكل في أحشائها، وكيف لحوضها أن يحمل إنساناً بداخله، وكيف تكون نفسيتها في أطوار الحمل التي يؤكد العلم أنها تتغير بمقدار 180 درجة!؟

وللشيخ الوقور أن يدع تصدير الأجندة الآن وعدم التفكير بالحضور وسط الأضواء وتحت عدسات الكاميرا، ويتخيل المشهد التالي: فتاة تزوجت –كما أراد– في سن الـ15، ولعدد من الأسباب أبسطها عدم قدرتها على إدارة شؤون البيت واحتواء الزوج انفصلت عن زوجها بعد ستة أشهر من الزواج، هنا ستخرج إلى المجتمع فتاة عمرها 15 عاماً ونصف تعرف كل تفاصيل العملية الجنسية من "... و... و..."، وبعد سنة ونصف ستصل سن 17 سنة وتدخل مرحلة المراهقة بخبرة كافية، وذاكرة محملة بكل التفاصيل الجنسية، ألن يقودها هذا إلى الانحلال بعينه، أم على ولي الأمر أن يشتغل "عامل مطافي" ويبحث لابنته عن أقرب زوج، خاصة ونحن في مجتمع ينظر إلى المرأة المطلقة بعين الريبة والشك والانتقاص!!؟

حراك الجنوب بين الفاعلين السياسيين الكبار واستحقاقات أمام قضيته الوطنية والإنقاذ الوطني لليمن

عبدالواحد المرادي

الفاعل السياسي الاكبر والحاسم في إعاقة السلطة عن تنفيذ قرارها المنفرد بتنفيذ «انتخابات» في ابريل 2009 كاذبة مزورة كعادتها في الواقع وفق قراءتي الشخصية، وما «جنب اليمن حالة كارثية اخرى» كما قال البعض، هو حراك الجنوب، الذي أغلق أمام عبث السلطة «السياسي الانتخابي» ساحة الجنوب سياسياً ومعنوياً بصورة شبه كاملة، أثناء تحضيرها (للانتخابات) في مرحلة القيد والتسجيل والتأسيس، وأظهر حجم وعمق القطيعة بين الشعب في الجنوب وبين سلطة القوة والعدوان والانقسام في صنعاء، وبدد أوهام السلطة عن «نجاحاتها ومكاسبها» من استراتيجية «العين الحمراء» والقبضة الحديد خصوصاً لربيع وصيف 2008، بدمائها ودموعها وإرهابها وانقساماتها.. ومنذ تلك اللحظة لا شك انها ادركت خطأ حساباتها وتهورها في قراءة خاطئة بعمق لأوضاع البلاد وللجنوب بالذات حينما غدرت ايضاً بحسني النوايا في المشترك وجحدت تقديماتهم وتنازلاتهم في صيف العام الماضي، واضطرت لمواجهة الضربة الاضطرارية الموجعة التي وجهها لها حراك الجنوب السلمي منفردة بلا ثان ولا حتى مشارك منافس له في طريق الاوهام الانتخابية يقول لأهل الجنوب مثل: لا أيها الاخوة، الانتخابات تعنيكم وسنكون معاً (لنصرة القضية الجنوبية عبر معركة سياسية انتخابية ضد سلطة القهر والاستبداد والفساد والانقسام)، ويتحدث لغة ودية أخوية تحالفية وطنية، ولكن عن أوهام انتخابية ضارة بقضية الجنوب وأظنها نادمة على صنيعها المغرور ذلك.

حراك الجنوب السياسي الوطني السلمي حقق نصراً سياسياً ومعنوياً كبيراً ليس بالنقاط فقط بل يبدو كأنه «بالضربة القاضية»، فأبطل «الانتخابات» في الجنوب عملياً من المنبع ومنذ لحظة انطلاقها.. وجعل إجراءها بعد ذلك في الشطر الآخر لا معنى له في يمن موحد كما يقال.

ثم إنه أنزل السلطة الحاكمة أو زحزحها على الاقل من موقعها الذي ارادته واعتادت عليه: المقر الوحيد بل الأوحد في يمن أحادي القطبية منذ حرب 94 الضالمة الغادرة وقوى المشترك في تمنعه واشتراطاته.. وأثبت حضور حراك الجنوب كقوة سياسية فاعلة مقررة لا يمكن تجاوزها في الحالة الوطنية اليمنية القائمة إذا أريد لليمن أن يستقر ويتعافى ويتصالح وطنياً جدياً ويستعيد وحدته.. وبالتالي فإن الاهداف السياسية الوطني التي توخاها واستهدفها حراك الجنوب من استعداداته لإبطال «انتخابات» السلطة لابريل 2009 عملياً في الواقع السياسي الوطني يبدو أنه حققها في مرحلتها الاولى بصورة شبه كاملة.. وأبطل بالمقابل كل اهداف السلطة الدعائية السياسية الالتفافية من «الانتخابات» في الجنوب وجزئياً في الشمال، وخاصة تلك المتوهمة ضد حراك الجنوب، مثل تصوير وحدة يمنية كأنها قائمة دون انقاسم أساسي عميق، أو أنه برغم ذلك فإن الشعب في الجنوب لايزال يراهن على حلول سياسية لقضيته ضمن شرعية السلطة القائمة ودولتها ونظامها السياسي! أو لمحاولة إنتاج شرعية سياسية مزعومة لها في الجنوب غير شرعية القوة والعدوان التي تحوزها بوضوح يدل عليها اليوم بعد الحرب والغزو والنهب والالغاء والانقسام تواصل القتل وسفك الدماء والارهاب والانتشار العسكري الثقيل الذي لم يألفه الجنوب حتى ايام الاستعمار البريطاني في ذروة أحداث ثورة 14 اكتوبر الوطنية اليمنية المجيدة، وهو لم يكن نصراً «بلا حرب أو معركة سياسية كبيرة» امتدت قرابة شهر وقد قدم الشعب وحراكه السياسي السلمي في الجنوب تضحيات كبيرة لتحقيق ذلك بصرف النظر عن كون المشهد لم يكن في بؤرة ومجهر وذروة اهتمام سياسي واعلامي دولي وعربي لكنه لم يكن في ظلام بل كفاح مشهود ولكن في ضوء غير ساطع بسبب ظروف الحالة السياسية حينها.

ومع حفظ الألقاب والمكانات والاوزان فإن دور المشترك في إعاقة سلطة القوة عن الذهاب المنفرد إلى انتخابات في ابريل 2009، يأتي في تقديري في المرتبة الاساسية الثانية.

صحيح أنه أسهم في تعزيز وحدة الموقف بين صفوف الشعب في الجنوب وأوجد مستوى من وحدة موقف بينه وبين اقسام واسعة من الشعب والقوى السياسية في الشمال مع اهل الجنوب في الموقف من «انتخابات» 2009، وأسهم في إغلاق مساحات واسعة من البلاد والمجتمع في الشمال بعد الجنوب أمام السلطة وإن بدوافع وأسباب ليست متطابقة مع أهل الجنوب في هذه المرحلة وكسر العادة وشبه القاعدة التي كان عليها المشترك والمعارضة من قبل يلحقون بالسلطة تابعين في كل زفة انتخابية مثقلين بأحلام وأمان لا يتحقق منها شيء ذي بال بقدر ما تتحقق الحالة الديكورية مرة أخرى أمام الخارج والداخل، تسهم في قهر ضحايا نهج القوة والقهر والانقسام في البلاد وبالذات ضحايا هدم الوحدة اليمنية السلمية وشراكتها الوطنية في الجنوب.. وقد فوجئت السلطة بذلك بمستوى هام، واسهم تحذير المشترك من أنه سيعتبر اجراء انتخابات غير متوافق على تحضيرها وبدون مشاركته في اضافة شيء إلى الدلالات الحالة الانقسامية الفاقدة للشرعية الوطنية جراء أن الجنوب خارج الحالة الديكورية للانتخابات يفقد سلطة القوة كل شرعية أخرى غير شرعية القوة والغزو والانقسام الوطني.

ولكن لا يجب نسيان انه حتى لو كانت السلطة تصرفت بواقعية وذكاء، مدركة أنها لم تعد صاحبة القرار الوحيد في البلاد، وهو إدراك كانت تفتقده وماتزال حتى اكتوبر وشتاء العام الماضي وتقاربت للأوهام الانتخابية للمشترك ليصلا إلى تحضيرات متوافق عليها بينهما حتى بما فيها القائمة النسبية جزئية أو كلية وحسنت البيئة السياسية للانتخابات، فإن ذلك لم يكن يعني أن الانتخابات ستجري بحد أدنى من النجاح في الجنوب، إذ أن ذلك مستحيلاً كان ولا يزال بدون اتفاق سياسي وطني مع حراك الجنوب حول قضية الجنوب الوطنية واصلاح وتغيير هيكلي جوهري في بنية الوحدة والدولة وسلطة القانون فيها وطبيعتها الوطنية وشراكة الجنوب الوطنية السيدة المؤسسة فيها وضمانات ذلك.

وجاء تأجيل «الانتخابات» عامين «وتجنيب اليمن كارثة اخرى» كما يرى البعض وادخال قضية «تطوير النظام السياسي» ليعني دلالات من سلطة القوة والانقسام ومن المعارضة الوطنية الرسمية المعترف بها المشترك.. بأن النظام السياسي القائم و«شبه الدولة» لا يمكن اصلاحهما من داخلهما وأنه لا بد من جراحة سياسية حقوقية ودستورية متوافق عليها وتغيرهما من خارجهما.. وهنا دور وفرصة سياسية وطنية كبيرة لحركة الجنوب الفاعل الكبير في ذلك وطرفا التأجيل المعلنان يعرفان في تقديري ذلك الفاعل وأن لم يتحدثا عنه، وفي رأيي أن المشترك يجب عليه ومفيد وضروري له وللبلاد إن يتحدث عنه، وعن ضرورة سياسية وطنية لحضوره منذ الآن الحوار السياسي لمعالجة القضايا المتفق على الحوار حولها مع السلطة خلال فترة تأجيل الانتخابات لتحقيق حلول سياسية وطنية جوهرية بنيوية.. ولا شك في أن السلطة ستعدم الواقعية وستزيد خسائرها وتتعمق إن هي رفضت ذلك رغم ضغوط وانكار ورفض مؤقت ومساع لاختراقات وتفكيك وإضعاف قوى الحراك السياسي الجنوبي والسعي للنيل منها يبقى متوقعاً من السلطة وفق العقلية الامنية الانقسامية العدوانية المعتادة حتى آخر لحظة.

وإذا كان الامر كذلك وهو كذلك من وجهة نظري فإن هذا الفاعل يجب أن يحقق حضوراً في الحوار السياسي يستحقه ويليق بمكانة واستحقاقات قضيته الوطنية الكبرى التي هي ذات اسمين ووجهين من وجهة نظري هما القضية الجنوبية، وحالة الوحدة اليمنية المهدومة المغدورة ومشروعها الوطني معها، ثم بمكانة الحراك السياسي الوطني السلمي اليمني الجنوبي ودوره في الحدث وفي حياة اليمن كلها، وليطرح حلوله السياسية الوطنية لهذه القضية ولمعالجات نتائج حرب 94 الظالمة وغزوها للجنوب ولإعادة بناء دولة وحدة يمنية أخرى بديلة كدولة قانون ومؤسسات وطنية يمنية مدنية سلمية ديمقراطية ولا مركزية بشراكة وطنية سيدة مضمونة للشعب المغدور في الجنوب مؤسسة على خبرات الحالة المدمرة القائمة، ويطرحها بوضوح وعقل ورشد ومسؤولية وشجاعة من على منبر الحوار السياسي وأمام الشعب اليمني كله. وإذا لم يحضر لا سمح الله بإرادته سيعطي فرصة لمن يريدون تغييبه والحديث نيابة عنه وربما إضعاف قضيته. والمنطقي والطبيعي والصحيح أن صاحب القضية وفاعلها وذا الحضور في إنجازها الكبير سابق الإشارة هو الذي يجب أن يحضر ويثبت وجوده الفاعل بين الشركاء الفاعلين السياسيين الآخرين دون تأخير من وجهة نظري. ويمكن لوفد حراك الجنوب وقضيته ألا يدخل في أي حديث عن «انتخابات» قبل الاتفاق على حلول سياسية حقوقية دستورية وطنية لقضية الجنوب مقنعة تحملها بنية دولة شراكة وطنية مؤسسية قانونية مدنية ديمقراطية لا مركزية محددة الملامح وبديلة مضمونة. ويمكن أن يشترط ألا تجري انتخابات في الجنوب قبل تحقيق الاتفاق حول قضية الجنوب وحلولها المشار إليها تحقيقاً جدياً ملموساً في الواقع، واقع الجنوب وواقع وحدة يمنية بديلة ودولتها الموحدة اليمنية العاملة البديلة والتأسيس لإنقاذ وطني يمني حقيقي جامع... وكذلك هو الحال في المناسبة الوطنية الهامة التي يعد لها اللقاء المشترك والمتعلقة بالتشاور الوطني بل وفي كل حدث سياسي يمني كبير، اضافة إلى مواصلة فعاليات الحراك والكفاح السياسي السلمي في الجنوب دون انقطاع على مختلف الصعد والمناسبات وتوحيده تنظيمياً وسياسياً بفعالية وصبر وانفتاح على الجميع والاعتبار من التجربة السابقة.

وإما إنجازات وحلول سياسية وطنية إنقاذية متوافق عليها معلنة يرضى عنها الشعب في الجنوب بالذات وبعد ذلك توفر لها المزيد من الضمانات، وإما تأسيسات كبرى للمعالجات وتحالفات سياسية وطنية بمستواها في اليمن كلها بعد أن يظهر الاطراف حقائقهم ورؤاهم والتزاماتهم، أو تستخرج وتستخلص بعد ذلك أي استخلاصات ونتائج من الحياة الواقعية أمام كل المجتمع اليمني ذي الوعي والرشد وأمام بصائر أهل الاقليم والعرب والعالم.

وعليه أكرر قراءتي وافتراضي ونصحي المتواضع لحراك الجنوب الوطني السلمي العظيم أن يعد نفسه ايضا للحوار السياسي وللحلول السياسية الوطنية اليمنية المسؤولة التي تخرج الشعب في الجنوب من موقع الضحية إلى موقع الشريك الوطني السيد.. فهذا استحقاق وهو مسؤولية وواجب وطني وحراك الجنوب السياسي الوطني بها جدير والشعب سنده.

والله الموفق

نتقدم بخالص التعازي القلبية للاخ
طلال احمد عبدالمجيد العواضي
واخوانه:
هشام، ونبيل، وفضل
وذلك لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدتهم». تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الاسيفون:
الدكتور: محمد حميد غلاب الحسامي،
عبدالله حميد غلاب،
عدنان عبدالله احمد علي، ابراهيم البعداني

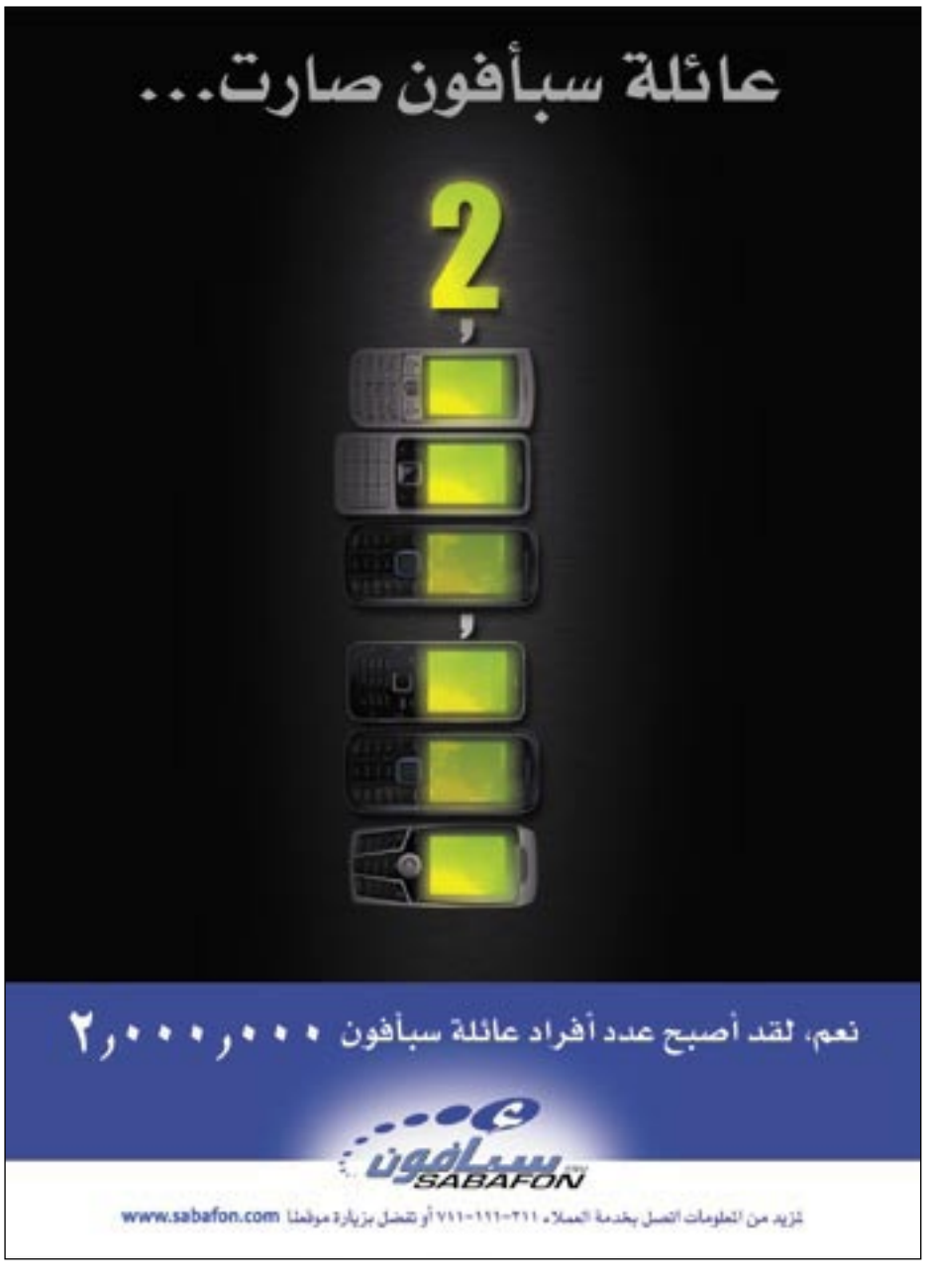

مسعود.. لا تزعل!!

علي النقي

مســعود، مواطــن يمني ليس له من الســعادة إلا اســمه!! يعيش في ربوع السعيدة كبقية أهلها السعداء!! (خراف بيضاء في قطيع أسود)!! مذهبه في الحياة الصدق، إلا أن رعاة مســعود كعادتهم يعمدون إلى اســتغلال صفات مســعود الحميدة، ونواياه الطيبة، عند كل موسم انتخابي فينثرون له الوعود، والعهود، وليس لمسعود إلا تصديقهم كما هي عادته (وقا طع العادة عداوة)! ولأن مسعود لا عدو لــه إلا إبليس فالناس عنده كلهم (كوم) واحد من الطيبة والاخلاق، لذا عندما قالوا له: يا مسعود اعطنا صوتك أنت واهلك السعداء والكهرباء والماء خذ منا فيها وعد عشــر ســنوات، وسننجزها!!، والطريــق جاي فــي الطريق بقــرار حكومي! أو قرار (...)!! والتعليم، والصحة (شــل) يا مسعود في رجــال المــرور لا تزعلهم منك!! هــاه والقمح والطحين والمواد الاســتهلاكية وفرناها يا مسعود في الاسواق وانت رح اشتري اللي يعجبك... هذا وغيره كثير إلى درجة إم اعتادت أذن مسعود على سماعه عند قرب أي استحقاق انتخابي.

ولأن كلام رعاة مســعود جميل ومعســول وهم (ناس طيبين) يرى وجوههم ترشح دسم من الحياء والايمان! فهو يســتعد ليوم الحصاد الانتخابي من بعد صلاة الفجر هو واولاده وأم العيال (ســعيدة)! ويدعو الجيران وأهل الحارة وكثيرا ما يتصل بالاهل والعشيرة في «البلاد». (القرية) للظفر بالنظر لوجوه الناس الطيبين لأن النظر في وجوه الصالحين، كما يقال، عِبادة!! ومنها يحثهــم ويوصيهم بالتصويت مبكــراً!! يفعل مســعود كل ذلك من ذاته وعن طيب خاطــر لرعاته النــاس الطيبين الــذي يعتقد أنهم نذروا حياتهم، واهدروا أوقاتهم لخدمته وخدمة كل السعداء! لذا يحاول رد الاحسان بالاحسان.

كان يخجل مســعود كثيراً عندما يرى المشرح الشــيخ ثابت يأتي متأخراً فيسارع الى الاعتذار له بأحســن الالفاظ أدباً: اعذرونا يا شــيخ ثابت، تعبناكم معنا أنت تسهرون على راحتنا ونحن ننام في بيوتنا بلا تعب لذا نحضر قبلكم ســامحونا يا شيخ ثابت وادعوا الله أن يسامحنا!

مسكين مسعود! لم يخالطه الشك ولو للحظة في نوايا رعاته (الناس الطيبين)! ولم يدرك أن تأخرهم عــن الحضور باكراً الى مركــز الاقتراع ناتج عن السهر على تنمية ذواتهم!.

وقاد مســعود خجله إلى اتخاذ قرار الترشــح للانتخابات ليســاعد ويشــيل الحمــل مع الناس الطيبــين!! وهرول إلى دار العم عبدالجبار الفارهة الفاخرة ليبلغه رغبته بالترشح ليعتمده مثلما اعتمد قبله الشــيخ ثابت. العم عبدالجبار يفترش مجلساً في ركن ديوانه العامر بــذوي الحاجات والمطالب والمصالح، قالها مسعود ولسانه يتلعثم: استغفر الله يا عم عبدالجبار أن يكون الشــيخ ثابت قصر فــي حقق الناس! فهو.. فهو الشــيخ ثابت يحارب الفســاد كما قال لــي في الانترنت لوحــده! وأنا قررت أدخل المعركة وأحارب بدله ليعيش الشــيخ ثابت على رؤوسنا معزز ومكرم واحنا فداه بالروح وبالدم! ضحــك العم عبدالجبار فظهرت اســنانه الملونة باللونين الاخضر والبني الداكن من اختلاط القات وتبغ (الشمة) ويفوح من بينها دخان الشيشة حتى بدا فم العم عبدالجبار وكأنه مبخرة تحضير الارواح الشــريرة!. يرد العم عبدالجبار بعد نفس دخان غطاء وجهه والمكان: أيش يا مسعود! أنت ما سمعت الاخبار النواب حقنا كلهم جلسوا واتفقوا علــى تمديد فتــرة المجلس عامين وعلــى الله بعد سنتين. مسعود: «ليش يا عم عبدالجبار؟!».

عبدالجبــار: ليحققوا وعودهم لكــم، مش أنتم ازعجتموهم بالمطالب؟!آهه! طلبوا سنتين!!». وفجأة تقتحم المقيل «ســعيدة» التي كانت تسمع الحديث من وراء الباب.

سعيدة: «ســنتين يا عم عبدالجبار! حرام ايش اقول للنســوان في الحارة وأنا قلت لهم مســعود المرشــح والعيال، العيال يا عــم عبدالجبار كلموا أصحابهم».

عبدالجبار يمد بيده (ذول) قات لسعيدة: «خذي وقولي لهم الشــيخ ثابت واخوانه قرروا» ســعيدة تقاطع: «أيش قرروا؟». مســعود يــرد: «لا يموت الذيب ولا تفنــى الغنم» يصيح عبدالجبار: أفتحوا التلفزيــون حقنا أرفعوا الصــوت ينصت الجميع لســماع صوت يشبه صوت الانسان قيل إنه فنان يردد: «مســعود مســعود لا تزعل! مــا بش لهذا الزعل داعي!».

"حق الملكية في ذاته" بين دفتين

■ عدن - عبدالرحمن منير الصلوي

صدر حديثاً عن دار النهضة العربية (كبرى دور النشر العربية للكتب القانونية) في القاهرة، وأروقة جنون الثقافية (المنتدى الثقافي على شبكة الأنترنت www.gn0o0n.com) الكتاب الأول من سلسلة الحقوق العينية الأصلية في القانون المدني اليمني والمسمى: "حق الملكية في ذاته" لمؤلفيه: الدكتور منصور قاسم حسين أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق جامعة عدن، ومنير محمد أحمد الصلوي المدرس المنتدب بكلية الحقوق جامعة عدن.

موضوع الكتاب، المتمثل بـ"حق الملكية"، حيوي وهام، فلقد أولى الفكر القانوني منذ القدم، وفي ظل الشرائع المختلفة كلها، أهمية قصوى للملكية، في كل المجتمعات الإنسانية، ماضياً وحاضرا ومستقبلا. والواقع أن قضية الملكية تعتبر واحدة من أهم الإشكاليات والمواضيع العلمية الهامة البالغة الصعوبة والتعقيد التي يعالجها القانون المدني في جميع النظم القانونية المعاصرة. كما يعتبر موضوع الملكية بوجه عام، في الفقه الإسلامي، واحداً من المواضيع المهمة والحيوية التي نصت عليها أدلة الأحكام الشرعية. وتبدو خطورته أيضاً في أن الملكية تتعلق بمصلحة كل من الفرد والمجتمع معاً، حتى أن كثيراً من الحروب والنزاعات بين الأفراد أو المجتمعات يعود سببها إلى موضوع الملك أو التملك.

وليس من باب الصدفة أن نلحظ بوضوح الاعتراف والاهتمام المتزايد من المجتمع الدولي بحقوق الإنسان -وحق الملكية من بين أهم الحقوق الاقتصادية- والتسليم بأهمية الجهود الكبيرة لتعزيز الاحترام العالمي لهذا الحق واحترامه، إضافة إلى أن المواثيق والاتفاقيات الدولية الأساسية قد تبنت نصوصاً متفرقة خاصة بحق الفرد في التملك، وحقه في ممارسة اختصاصاته وصلاحياته كمالك، وأكدت ضرورة ضمان حماية حق الملكية واحترامه؛ الأمر الذي اقتضى إبرازها وكل ما يتعلق بها في ثنايا التشريع، لاسيما في إطار فروع القانون الخاص: القانون المدني والقانون التجاري، وغيرها من القوانين الأخرى.

وعلى هذا النحو أولى المشرع اليمني اهتماماً كبيراً لقضية الملكية ونظامها القانوني، فخصص لها مكاناً رحباً في الكتاب الرابع من قانوننا المدني الجديد رقم (14) لعام 2002 تحت عنوان "الملكية وما يتفرع عنها".

وقد جاء الكتاب الذي بين أيدينا ليحلل أحكام الملكية في القانون المدني اليمني مع إجراء بعض المقارنات بالتشريعات المقارنة والفقه الإسلامي، إذ ركز فيه المؤلفان على موضوع "حق الملكية في ذاته" والذي قسمه المؤلفان إلى فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي، تناولا في المبحث التمهيدي: التعريف بالحق وبيان أنواعه، وذلك في مطلبين اشتمل الأول منهما على التعريف بالحق في الفقه والقانون، واشتمل المطلب الثاني على بيان أنواع الحقوق وتقسيماتها وخصائص الحق العنيني وأنواعه. وفي الفصل الأول تطرق المؤلفان لتحليل حق الملكية ومداه والقيود الواردة عليه، من خلال خمسة مباحث، تضمن الأول التعريف بحق الملكية، وتضمن الثاني: خصائص حق الملكية، وتضمن الثالث عناصر حق الملكية، كما تضمن المبحث الرابع تحديد نطاق حق الملكية وامتداده، وجاء المبحث الخامس ليبين القيود الواردة على حق الملكية والتي بدورها تسهم إلى حد كبير في تحقيق الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية.

وخصص الفصل الثاني من الكتاب لبيان أحكام الملكية الشائعة، والذي حلل فيه المؤلفان موضوعاً كثرت الإشكاليات حوله، وتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث، خصص الأول منها لبيان مفهوم الملكية الشائعة من خلال إيراد تعريفها وعناصرها والطبيعة القانونية لها. وفي المبحث الثاني تم بيان سلطات المالك على المال الشائع، سواء من حيث إدارته أم الانتفاع به أم التصرف فيه. وجاء المبحث الثالث والأخير ليبين أحكام قسمة المال الشائع، تناول فيه المؤلفان: التعريف بالقسمة وما يتعلق بها، مع بيان أنواع القسمة وأحكام كل من القسمة الاتفاقية (الرضائية) والقسمة الجبرية (القضائية). وأخيراً اختتم الكتاب ببيان الآثار المترتبة على إجراء القسمة.

وسيصدر المؤلفان جزءاً ثانياً يتناول أسباب كسب الملكية وكذا الحقوق العينية الأصلية المتفرعة عن حق الملكية باعتبار أن موضوع الدراسة بشكل عام يشمل مجمل الحقوق العينية الأصلية، بدءاً بحق الملكية باعتباره الحق الأم لسائر هذا النوع من الحقوق وأصلها الذي تتفرع عنه والذي تم دراسته في الكتاب الذي نستعرضه كجزء أول.

البرنامج الثقافي للبيت الألماني للأشهر يناير وفبراير ومارس عام 2009

يوم الأحد 22 مارس الساعة العشر صباحاً
معرض عدن الدولي الأول للكتاب، ساحة العروض/ خورمكسر

عرض الكتاب الألماني "مومو" (ميشائيل إنده) بصورة صوتية باللغة العربية

"مومو" قصة خرافية فانتازية حول بنت يتيمة تقوم بتخليص الناس من الشعور بالعزلة. يهدد الأشرار حياة الناس ويسرقون أوقاتهم وسعادتهم في الحياة. ولكن تظهر فجأة البنت الصغيرة "مومو"، التي تجيد التقاط السمع. وبكثير من الشجاعة وبمساعدة السلحفاة "كاسيوبايا" تقاتل ضد سارقي أوقات الناس، وعندما تجد "المعلم هورا" فإنها تستطيع مساعدة أصدقائها. إنها قصة فلسفية للصغار والكبار وتدور حول السعادة في الحياة البسيطة.

استمع للأدب الألماني عن طريق صندوق الكتب الصوتية.

تستطيعون الاستماع إلى قصص الأدب الألماني المختارة طوال اليوم عن طريق صندوق الكتب الصوتية.

نعرض لكم فصولاً وروايات ومواضيع مختلفة، مثل "حياة المهاجرين" أو "الوحدة الألمانية". وتستطيعون الحصول على المعلومات الكافية عن الكتب المتواجدة لدينا في البيت الألماني صنعاء وعدن.

رواية نادية الكوكباني "حب ليس إلا" تترجم إلى اللغة الإيطالية

تصدر قريبا في إيطاليا عن دار "ilisso" الطبعة الإيطالية لرواية الأديبة اليمنية الدكتورة نادية الكوكباني "حب ليس إلا"، بعد أن أنجزت ترجمتها إلى اللغة الإيطالية أستاذة الأدب العربي في جامعة روما البروفيسور إيزابيلا كاميرا التي سبق أن ترجمت رواية "الرهينة" للروائي اليمني الراحل زيد مطيع دماج وروايات عربية أخرى من بينها بعض أعمال الأديب العربي الراحل نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل.

ونقل موقع "عناوين ثقافية" عن الكوكباني أنها وقعت أخيرا مع دار "ilisso" عقد ترجمة روايتها، وأن البروفيسور إيزابيلا كاميرا التي زارت اليمن في 2007 حصلت على النص وأبدت إعجابها به ورشحته لدار النشر التي وافقت على ترجمته.

يذكر أن رواية "حب ليس إلا" هي العمل الروائي الأول لنادية الكوكباني بعد ثلاث مجموعات قصصية. الرواية صدرت في القاهرة عام 2006 عن دار "ميريت"، وحظيت بقراءات نقدية محلية وعربية، كما دعيت مؤلفتها للمشاركة في مهرجانات روائية عديدة في عواصم عربية وعالمية.

يقول الناقد العراقي الدكتور حاتم الصحر عن هذه الرواية إنها "رواية يتعمق فيها المنظور النسوي المعزز بالحرية والاختيار والإكراهات التي تعاني منها المرأة كنوع، وتتوغل في مناطق عميقة من النفس والطبائع والسلوك والرغبات".

وقياساً بالعزلة التي يعاني منها الإنتاج الأدبي في اليمن عن محيطه العربي والإنساني، يتوقع من رواية الكوكباني بعد ترجمتها أن تسهم في لفت الانتباه إلى الأدب النسوي في اليمن، وإلى اشتغالات الجيل الشاب من الروائيين والكتاب اليمنيين.

وكانت نادية الكوكباني قد حصلت على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية في كلية الهندسة بجامعة القاهرة العام الماضي، وتستعد لإصدار روايتها الثانية بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليها.

هل حقاً.. فاقد الشيء لا يعطيه؟!

محمد عمر بحاج

عند بداية تعيينــه وزيراً للثقافة، قدم الدكتور محمد المفلحي نفســه إلى الوســط الثقافي كرجل مهتم بالمسرح، وأدار حوارات ونقاشات مع عدد من المثقفين اليمنيين ومن المهتمين بالمســرح في اليمن. وشــخصياً حضــرت حوارين من تلك الحوارات في منتــدى الدكتور الصديق نزار غانم الثقافي في منزله، وفــي منتدى الجاوي الثقافي، ولاحظت اهتمام الوزير الجديد بالمســرح وإدراكه لأهميتــه، وحرصه على الإنصات إلى آراء الآخرين عن أســباب اختفاء المسرح اليمني الذي يعود ظهوره إلى قرابة القرن، وعدم ازدهاره بالرغم من هذا التاريخ الطويل، وكيف يمكن إحياؤه من جديد لكي يقوم بدوره الثقافي كأداة للوعي والترفيه...؟

في المنتديين اللذين حضرتهما انبرى عدد من الحاضرين لتشخيص حالة أو أزمة المســرح فــي اليمن، تطرقوا بإيجاز، إلى نشــأته مراحل نمــوه، وتحوله فيمــا بعد إلى مسرح موسمي لاغراض آنية، العراقيــل والصعوبات المادية والواقعية التي وقفت في طريق تطــوره وازدهاره إلى أن صار مطــارداً مــن قــوى التعصب والتشــدد والجمــود، شــأنه شأن الثقافة الابداعية وكل ما يحــث على التفكيــر والتحليل والتغييــر. وباختصــار. كانت خلاصة تلــك المناقشــات أن وضع المسرح في الماضي كان أفضل بما لا يقاس من وضعه الراهن. وتطوع البعض بأفكار ومقترحات رأوا أن من شأنها اعادة إحياء المسرح ودوره في المجتمع.

● المفلحي

وتحــدد بعض تلك الافــكار في ايجاد قاعدة تضمن للمســرح النمو والاســتمرارية، بحيث يصبح الاهتمام به جزءاً مــن بنية ثقافية ومعرفة تراكمية، ولن يتحقق ذلك إلا باعادة إحياء المسرح المدرسي، لتربية النشء على الثقافة المسرحية، واستخدامه كمنهج في التدريس، وتشجيع الفرق المســرحية في المــدارس وجعله جزءاً من المنظومة التعليمية، وتشــجيع الفرق المسرحية «المحترفة» القائمة رغم قلة عددها، وانشاء الجديد منها في المحافظات، وبناء المسارح والاهتمام بمسرح «الهناجر» وانشاء معهد للتمثيل وربط معارفه النظرية بالتطبيق.

يومها، بالاضافــة إلى حماس الوزير الجديــد، كانت الملاحظة التي كررها خلال المناقشــات ضالة اهتمام الجمهور اليمني بالمســرح، وأن أي عرض مســرحي لا يســتمر اكثر مــن عدة أيام فقــط، في حين أن عرض مسرحية واحدة في الخارج يستغرق سنوات، وأن ذلك لا يساوي مقدار ما تصرفه أو ســتصرفه وزارة الثقافة على انتاج المســرحية من أجور الممثلين والمؤلف والمخرج والفنيين بالاضافة إلى أشهر من التدريب على البروفات... وهي ملاحظة صحيحة، لكن لها أســبابها الموضوعية والذاتية.

فبالرغم من أن تاريخ نشــوء المســرح، الذي ظهر لأول مرة في عدن، يعود إلى نحو مائة عام تقريبا، إلا أنه لم يخلق واقعاً تراكمياً ســواء في الجنوب أم في الشــمال، وظل في نطاق مســرح الهواة ولم يتحول إلى عمل احترافي؛ لأسباب مجتمعية، ولم تتكون بنية ثقافية تستوعب أهمية المســرح في حياة الشعوب، فلم يضعه الجمهور في نطاق أولوياته. كما أنه ظل موسمياً ولم يتطور بحيث يصبح جزءاً من ثقافة المجتمع وحقائق حياته وواقعه بحيث ينعكس على مستوى وعيه وتفكيره.

ولم يجد المســرح فــي اليمــن بيئة مناســبة يتخلق فــي أجوائها، فظــل محاصراً في اطار الرغبــات الفردية، أو في إطــار بعض الفرق المســرحية، فلم يخلق جيلاً مسرحياً يشغف بالمســرح مثلما شغف به الرواد الاوائل وعدد قليل من المغرمين بحب المســرح، وتتبعوا مدارســه ومناهجه الاخراجية وتقنياته إما عبر التثقيف الذاتي، وإما عبر الدراسة الاكاديمية.

كمــا لم يكتب للاهتمــام الذي أبدتــه الدولة في جنــوب الوطن بعد الاستقلال بالمســرح الاســتمرار والنمو بحيث يحقق نهضة مسرحية، وإن كان أحدث بداية نســبية بتجديد اهتمام الجمهور بالمسرح، لم يفده ســوى طابعه الايديولوجي الموجه، في حين كان الامر يحتاج إلى الحرية التي لا يمكن بدونها خلق عملية ابداعية في أي مجال من مجالات الحياة وخاصة الادب والفن.

بعــد حواراته الاســتقصائية التي قــام بها الوزير الجديــد للثقافة واســتماعه إلــى الكثيــر مــن الآراء عن أزمــة المســرح والصعوبات والتعقيدات، وأيضاً مقترحات وأفكار المهتمين، استبشــرنا خيراً وتهيأ لنا أن الثقافة قد كسبت أخيراً وزيراً يدرك أهمية المسرح، وانه من خلال موقعه سيسهم بعمق في نفض الإهمال عنه، ويخرجه من حصار الجمود وانسداد الأفق إلى حيوية تعيده إلى الحياة من جديد.

لكــن منذ تلك المقاربة في بداية عهده بوزارة الثقافة لم نلمس أو نرى شــيئاً يشير إلى أن الوزير لم يعد جديداً بعد مرور أكثر من سنتين على تعيينه في هذا المنصب، قد ترجم ولو جزءاً يســيراً من حماسه ذاك في اتجاه المســرح.. لم نســمع شــيئاً منذ ذلك الحين، ويبدو أننا لن نسمع شيئاً أبداً.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 28 ربيع أول 1430هـ الموافق 25 مارس 2009 العدد (189) Wed. 28/7/1430 - 25 March 2009

تجاهلوا تاريخ قامات شامخة إبداعاً حفرت أسماءها بمداد دمائها في قلب وجسد الوطن عموماً وليس في قلب وجسد الصحافة اليمنية وحسب

سيادة الرئيس.. لا أطلب منكم شيئاً غير إحقاق الحق!

فخامة رئيس الجمهورية/ الوالد علي عبدالله صالح المحترم

تحية طيبة وبعد:

سيادة الرئيس، لم أجد نفسي متعوداً على كتابة رسالة مباشرة إليكم من قبل؛ ومع ذلك أجد نفسي اليوم مرغماً على كتابة رسالتي المباشرة هذه إليكم بصفتي ابناً قبل أن أكون مجرد مواطن، والقلب يعتصر ألماً من شدة الظلم الذي ألاقيه بتجاهل تاريخ والدي رحمة الله عليه، فقيد الأدب والصحافة إبراهيم محمد حسن الكاف.

لن أضيف شيئاً إلى معلوماتكم حول ما تعرض له الفقيد من ظلم بعد إحالته إلى التقاعد دون أن يحصل على حقوقه؛ إذ إن من المفترض أنه تم إحاطتكم علماً بالأمر، مع أنني أشك في أنهم قاموا فعلاً بمدكم بالمعلومات الصحيحة كما ينبغي؛ على الرغم من أن الفقيد يرحمه الله كان من الصحفيين الذين لهم بصمات واضحة في تاريخ الصحافة اليمنية بشكل عام، بل ومن مؤسسي الصحافة العسكرية، سواء في الشرطة أم في القوات المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن، حيث أسهم الفقيد إبراهيم محمد الكاف -بحسب شهادات من عاصروه- إسهاماً كبيراً في تطوير صرح الصحافة المدنية والعسكرية والأمنية خلال فترة عمله الممتدة لنحو أكثر من أربعين عاماً، بخلاف كونه أحد مؤسسي نقابة الصحفيين اليمنيين واتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.

يقول الأديب المعروف عبدالرحمن عبدالخالق، عن الفقيد إبراهيم الكاف، في ذكراه التي أحياها اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بعدن: "لاغرو إن قلنا إن إبراهيم الكاف يعد من أبرز الصحافيين اليمنيين المحترفين، أعطى جُل عمره للصحافة، وكان لصحيفة "14أكتوبر" التي ارتبطت بهذه المدينة وتاريخها منذ فجر الاستقلال حتى اللحظة النصيب الأوفر من جهده، فتدرج في سلالمها بخطى واثقة معززة بالكفاءة والاقتدار، وقادها من خلال موقعه كرئيس مجلس إدارة، في ظروف صعبة واستثنائية، إلى بر الأمان ليجازى جزاء سنمار!".

سيادة الرئيس، سأتركك وحسب أمام الخبر التالي المنشور بتاريخ 19/ 3/ 2009 في عدد من وسائل الإعلام المحلية، لتعرفوا إلى أي مدى وصل بنا الحال، حين نكتشف أن بعضنا يقدمون معلومات غير دقيقة إلى سيادتكم كرئيس للجمهورية، بحيث يظهركم وكأنكم من عمد إلى تجاهل قامات إعلامية سامقة كان لها الأثر الملموس في تأسيس الحركة الصحفية والإعلامية في الوطن اليمني.

يقول الخبر: "كرمت وزارة الإعلام، أمس، أكثر من 300 شخصية من الإعلاميين الرواد الذين كان لهم الأثر الملموس في تأسيس الحركة الصحفية والإعلامية منذ ما قبل الثورة اليمنية والمراحل المختلفة التي مر بها الإعلام اليمني".

لكن إلقاء نظرة على صور المكرمين الذين قابلتهم يا فخامة الرئيس عن مؤسسة "14 أكتوبر" في صحيفتها اليومية الصادرة بتاريخ 20/ 3/ 2009 نكتشف خلوها من اسم الفقيد والدي إبراهيم محمد الكاف رحمة الله عليه، مع أن بعض المكرمين في مثل سن أولاده، وتتلمذ بعض منهم على يديه، بل وتاريخ أغلب المكرمين عن هذه المؤسسة لا يرقى مطلقاً إلى تاريخ والدي وحجم عطاءاته.

● ابراهيم الكاف

لعل هناك خطأ ما تم ارتكابه عن غير قصد سيادة الرئيس. حسناً ليكن الأمر كذلك.

لكن بمطالعة الكشف الذي نشرته صحيفة "السياسية" اليومية الصادرة عن وكالة "سبأ" الحكومية الأحد الفائت 22/ 3/ 2009 (العدد 20597) يكتشف المرء بسهولة وجود استهداف مع سبق الإصرار والترصد.

يقول عبدالرحمن عبدالخالق أيضاً: "بدأ إبراهيم الكاف الصحافة شاباً في صحف الرابطة، وتسنم رئاسة تحرير إحدى صحفها (الفاروق) في أواخر ستينيات القرن الماضي".

سيادة الرئيس: أتركوا لو سمحتم ومن فضلكم مرحلة الستينيات جانباً. بدلاً من ذلك أحصوا معنا مرحلة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

لا تنسوا! صرنا الآن في العام 2009.

ألا يشفع ما جاء عاليه للتساؤل؟

أكاد أجزم سيادة الرئيس أنه لو كان ملف المُكرمين بيد الأساتذة الزملاء عبده بورجي أو نصر طه مصطفى أو سامي غالب، وحتى نبيل الصوفي (الذي يصغرني بنحو أربع سنوات) لما ظهر بهذه الصورة المشوهة والظالمة!

إنني على ثقة من أنهم استغلوا ثقتكم بهم، وخدعوكم بتقديمهم معلومات غير دقيقة إليكم؛ فالذين يستحقون التكريم إلى جانب والدي في مؤسسة "14 أكتوبر" كثيرون، بل وبعضهم -والحق يُقال- تاريخهم الصحفي يفوق التاريخ الصحفي لوالدي أو يوازيه؛ ومع ذلك تجاهلوهم.

نعم سيادة الرئيس، تجاهلوا تاريخ قامات شامخة إبداعاً حفرت أسماءها بمداد دمائها في قلب وجسد الوطن عموماً وليس في قلب وجسد الصحافة اليمنية وحسب.

بدلاً من الاعتذار عن هذا العمل المشين الذي اقترفوه بحق هذه القامات، راح المعنيون بملف التكريم -يا سيادة الرئيس- يضيفون بعضهم "لحقة" وكأننا في مطعم شعبي! وصار عدد المكرمين 412 حتى دون أن يشعروهم!

إن عطاء هؤلاء القامات -سواء الذين أضافوهم لحقة أم الذين استمروا في تجاهلهم- هو تاريخ إنساني وطني بحت، خدم الشعب عامة، لا حكومة بذاتها أو حزباً بعينه، قبل أن يكون تاريخاً إبداعياً يُشار إليه بالبنان.

ثم قبل أي شيء وكل شيء، يا سيادة الرئيس: من هم هؤلاء أصلاً حتى يقرروا ألا يكرموا قامات صحفية باسقة أفنت جل عمرها في خدمة الوطن عموماً والصحافة خصوصاً؟!

هلا أرشدتمونا من فضلكم إلى هذه المعايير التي وضعتموها أساساً للتكريم؟!

فضلاً عن ذلك، هل ثمة أساس في الأصل استندوا إليه؟ ما هو؟ وما هي اللجنة التي وضعته؟!

سيادة رئيس الجمهورية، لقد عرفناكم بسعة صدركم كأب، وأفقكم الكبير في محطات سابقة، فأنتم من كرّم والدي يرحمه الله حين كسرتم قاعدة أن يكون رئيس مجلس إدارة مؤسسة صحفية في جنوب الوطن من الحزب الحاكم وذلك بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة "14 أكتوبر" رافضين اعتراضات كثيرين من حولكم، وما أكثرهم! فكيف برجل مثلكم قام بمثل هذا العمل المحترم والشجاع لا يقوم بتكريم من أعطاه ثقته؟!

كيف لا يُكرّم الرجل كغيره ممن كرمتهم في يوم الإعلاميين، وهو الرجل الذي أنقذ المؤسسة العريقة من الانهيار وجعلها تقف مجدداً على رجليها بحنكة واقتدار بعد أن فقد كثيرون الأمل ببقائها على قيد الحياة؟!

كيف لا يُكرم الرجل الذي ترك الأثر الملموس في تأسيس الحركة الصحفية والإعلامية منذ ما قبل الثورة اليمنية والمراحل المختلفة التي مر بها الإعلام اليمني ورحل عن هذه الدنيا بلا أدنى ضجيج وبراتب تقاعدي بلغ من الحقارة حداً بحيث لا يمكن ذكره هنا مع أنه حاصل على درجة نائب وزير ومستحق درجة وزير؟!

سيادة الرئيس، لا أطلب منكم شيئاً غير إحقاق الحق، فما حدث ممن أوليتموهم ثقتكم أمر يسيء إليكم تماماً؛ أما إليهم -هؤلاء الذين أساؤوا إليكم قبل أن يسيئوا لنا وإلى تاريخ الصحافة اليمنية والوطن بالضرورة- فيبدو الأمر سيان!

سامي إبراهيم الكاف

2009/3/22

نافذة

من جنوب القمر: «نجاح»

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

ينبغي أن تتوفر مراكز صناعة القرار بصنعاء على جرأة إسعافية تكفيها لتدراك نفسها عبر الانقلاب على نفسها، وعلى عاداتها الراسخة في القراءة الخاطئة لمجرى الأحداث والتطورات التي أخذت تنحو إلى الرسو على حافة حادة، قاطعة، لا تقبل بأنصاف الحلول، ولا بمنطق المساومة والتسويف والاستهانة والحقن والهزل.

وفي هذا المنحى يتوجب على مراجع صنعاء أن تنقلب على طريقها المعتادة في قراءة الأمور.ولن تلام إن هي وصلت متأخرة إلى عتبة الرشد، فالمهم أن تصل وأن تدشن نقطة انطلاقها بقراءة جادة ومسؤولة ومتبصرة لبيان حركة «نجاح» وبالأحرى حركة النضال السلمي في الجنوب.

وللإفادة لا بأس من الإشارة إلى أنه جرى اقرار تسمية «نجاح» في المؤتمر الاول لهيئات حركة النضال السلمي في الجنوب الذي اختتم أعماله يوم الاثنين الماضي في منطقة السيلة (الردوع) بمحافظة الضالع، بعد أن عقد دورته الاولى خلال الفترة 23-24 مارس بالتزامن مع الذكرى الثالثة لأول اعتصام جماهيري أقامته جمعية المتقاعدين في محافظة الضالع.

وفيما خص المؤتمر الاول لـ«نجاح» تستلفت النظر جملة من الإشارات الواضحة والبليغة التي تقول بنقلة هامة على طريق تبلور التعبير السياسي، التنظيمي، القيادي لحركات التصالح والتسامح، والمتقاعدين العسكريين والمدنيين، والشباب العاطلين عن العمل، وكافة المكونات السياسية والمدنية لـ«الحراك الجنوبي».

وقد كان واضحاً أن تلك الحركات نشأت، في البدء، كحركات شعبية اجتماعية تلقائية، ثم توسعت وتعمقت إلى أن أرهصت بتعبيرات سياسية جلية المعالم.

وكان حرياً بالسلطة وكافة الفعاليات السياسية أن تسارع إلى الاحتفاء بإيجابية هذه الحركة المدنية السلمية الناهضة على أساس المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، والواعدة بتحقيق وعود الاصلاح والديمقراطية، إلا أنها ذهبت في الاتجاه المعاكس تماماً. والحاصل أن القبضة الامنية لم تجد نفعاً، كما لم تُجْدِ أساليب التهوية والاستخفاف والانتقاص من حجم المعطى الذي أخذ يتسع ويتطور وينعمق ويتبلور حتى اختصر بـ«نجاح».

وانعقد مؤتمر «نجاح» بحضور 400 مندوباً ومندوبة، وتشكلت له رئاسة دورية ولجنة تنفيذية ونقاط ارتكاز مهمة تمثلت بحزمة من الوثائق والعناوين التي تعكس توقاً عارماً للمؤسسة ولإنشاء مرجعية سيادية وطنية عليا تُمثل فيها محافظات الجنوب بالتساوي، وتستوعب كافة مكونات الحراك، وتنهض بمهمة تحريك ملف الجنوب في المحافل الاقليمية والدولية على قاعدة قراري الشرعية الدولية (924، و931) اللذين لا يجيزان «الوحدة المفروضة بالقوة وتلزم طرفيها بالعودة إلى طاولة الحوار».

وهنالك الكثير من الاشارات التي تلزم صنعاء باعتماد قراءة جديدة لبيان «نجاح»، فهل هي مستعدة للمغامرة في كتابة أول بيان نجاح في حياتها...

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

يا ترى ما هو برج الرئيس؟

هل هو ثور؟ أم أسد؟! ربما ناري كالقوس! أو مائي فيكون "السرطان"!

أهو حوت أم عقرب؟!

هل يميل لسلوك العذراء، أم أنه جدي؟ هل هو هوائي كالجوزاء!؟ ولكن الميزان هوائي أيضا! فهل فيه شيء من "الميزان"!؟ أم أنه مائي كالدلو الذي يكون أحيانا فارغا!!؟

من المهم أن نعرف ما هو برج رئيسنا وقائدنا، لنتوقع له أحداث العام 2009، وأحداث يومه الرئاسي، ونعرف من يناسبه من الأبراج، فلو كان ناريا فلن يحب المائيين. يمكن معرفة البرج من السلوك، ومن المواصفات، إن لم يكن تاريخ الميلاد مؤكدا. وللشخص نصيب من اسم برجه، وتبعا لذلك اجزم بأنه... "الحمل".

هذا عن برجه الغربي، لكن ماذا عن برجه الصيني؟

هل هو الأرنب أم الثعبان أم الخنزير أم الفار؟ ربما يكون العنزة أو القرد أو الكلب!!

لا، بالتأكيد هو "التنين"، لأن هذا البرج هو سيد الأبراج الصينية، والرئيس لا يجوز أن يكون له برج غيره... حتى لو لم يطابق سنة ميلاده.

لكن هل يمكن أن يكون "الحمل تنينا"!!

سلام

الإرهاب وزواج الصغيرات

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

فيما الإرهاب يضرب في كل مكان، مستندا إلى فتوى التكفير والإباحة، يبذل عبدالمجيد الزنداني، ومعه آخرون، جهودا جبارة من أجل خفض سن زواج الفتيات (لا الفتيان) إلى 15 سنة بدلا من 17 سنة كما كان البرلمان قد صوت على ذلك قبل نحو شهر.

باستماتة غير معهودة في أي قضية من قضايا البلاد، يحشد الزنداني زملاءه من المحافظات، ويواظبون، بالتعاون مع النائب محمد الحزمي واحمد الكحلاني وزير الدولة وآخرين، على الحضور إلى مجلس النواب، ويمارسون الضغوط ويصدرون الفتوى التي تجرم تحديد سن زواج الفتيات؛ وكأن الهدف من الزواج هو الممارسة الجنسية لا غير، لأن هذه الجهود أثمرت اتفاقا مع لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية على تعديل نص المادة المصوَّت عليها بصيغة تمنع زواج الفتيات عند سن 15 إذا كانت مؤهلة للوطء!!

أنا على يقين من أن هؤلاء لو بذلوا ربع هذا الجهد في مواجهة الفكر المتطرف والعناصر الإرهابية لكان حالنا أفضل مما هو عليه الآن، ولما وجدنا فتى يفجر نفسه على مسافة بسيطة من منزل الزنداني اعتقادا منه أن ذلك هو الجهاد في سبيل الله ومفتاح الجنة، كما فهم ذلك من مشايخ الدين. لم نسمع عن هذه الاستماتة في كل التحديات التي تواجهها البلاد، ولم يصدر عن هؤلاء فتوى تحرم قتل السياح واستهداف المصالح والشركات والأجانب لمجرد أنهم يعتنقون دينا غير ديننا!

لم يصدر عن هؤلاء، الذين لم يجدوا ما يغارون عليه غير السماح بالزواج من الصغيرات، أي موقف جاد وواضح من الإرهاب واستباحة الدماء وضرب المصالح الاقتصادية للبلاد وتكفير المجتمع! وكل جهدهم ينصب على هدف لا صلة له بقدرة الفتاة القاصرة على تحمل مسؤولية بناء أسرة أو الحمل والولادة؛ فالغاية العظمى هي قدرتها على ممارسة الجنس، وكأنَّ مشاكل الأرض والسموات ستحل إذا ما تمت الاستجابة لرؤيتهم هذه!!

اليوم هناك جيل من الانتحاريين الذين تشبعوا بالتكفير، واقتنعوا بأن قتل الناس هو أسهل الطرق لدخول الجنة، كما ورد في وصية الانتحاري الذي استهدف الفوج السياحي الكوري. وقد ساهم عدد كبير من مشايخ الدين في هذه التعبئة أو تواطؤوا بعدم إصدار إدانات صريحة لمثل هذه الأفعال، فتحولت اليمن إلى معقل حقيقي للإرهاب الذي دمر أفغانستان تحت راية الإمارة الإسلامية ولم يجد بعدها الشعب الأفغاني دولته المصادرة، ولا الدين الذي زعم هؤلاء أنه يسعون لتطبيقه.

فقراء اليمن لا يعنيهم أن يرغب هذا الشخص أو غيره بالزواج من صغيرة. وأطفال البلاد بأمسّ الحاجة لتعليم حقيقي ورعاية صحية ومستقبل يضمنون فيه فرص عمل وبناء أسر لا تدمر بنيانها حالة الإحباط التي تدفع بالمراهقين إلى محرقة البحث عن النجاح في عالم آخر...!

مغترب يناشد رئيس الجمهورية

ناشد المستثمر اليمني المقيم بدولة الإمارات العربية المتحدة، احمد مقبل المقبولي، الرئيس علي عبدالله صالح إنصافه من تصرفات مدير أراضي عدن، شيخ بانافع، الذي اتهمه بدهم مزرعته واقتلاع أشجارها. وقال في رسالته، التي حصلت "النداء" على نسخة منها، إن مستنداته موثقة من كافة الجهات الرسمية، وأنه ثابت على مزرعته بالزراعة وأن خسائره تتجاوز المائة مليون ريال. وذكّر الرئيس بتوجيهه سابقاً بسرعة معالجة مشكلة مزرعته، لكن دون جدوى. واتهم مدير أراضي عدن، شيخ بانافع، بنهب مزرعته، ووصف تصرفه بالطارد للاستثمار، مكرراً مناشدة الرئيس سرعة التوجيه بوقف البلدوزرات التي تهاجم مزرعته، وقال إنه ليس فلسطينياً في إسرائيل حتى يرتكب بحقه مثل هذه الأفعال العدوانية باسم الدولة.

إشعار ضد الصحافة

وزعت أمانة العاصمة إشعاراً شديد اللهجة على أصحاب الأكشاك والمكتبات يطالبهم بالالتزام بعدم عرض أية بضاعة على الأرصفة، وعدم تعليق أية أدوات على الأبواب وذلك في مدة أقصاها 3 أيام.

وسبق أن عمدت أمانة العاصمة إلى اجراء مشابه قبل سنوات لم تلبث أن تراجعت عنه.

وقال أصحاب المكتبات والأكشاك في نداء وجهوه إلى رؤساء تحرير الصحف إن اجراء بلدية العاصمة من شأنه الإضرار بمبيعات الصحف والمجلات، وإلحاق الأذى بحق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات.